



سلسلة نواذر المخطوطات الحليّة (١)

مُخْتَصَرُ الْمَرَايِسِ الْعِلَوِيَّةِ

للسَّيِّحِ الْفَقِيهِ الْعَظِيمِ جَعْفَرِ بْنِ الْحَسَنِ الْهَازِنِيِّ "قَدْ تَمَّتْ"

المُحَقِّقِ الْحَلِيِّ (٦٠٢ - ٦٧٦ هـ)

تَحْقِيقٌ

لِجَمَاهِدِ عَلِيِّ مَجِيدِ الْحَلِيِّ

يُطْبَعُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ مَعَ مُصَوِّرَةِ النُّسخَةِ الَّتِي كَتَبَهَا تَلْمِيزُ الْمُؤَلِّفِ فِي سَنَةِ ٦٧٢ هـ

مَعَ قِطْعَةٍ نَفِيسَةٍ مِنْ كِتَابِ (الشَّرَائِعِ) لِابْنِ بَابُوَيْهِ الْقُمِّيِّ (ت ٣٢٩ هـ)

المَحْفُوظَتَيْنِ فِي خِزَانَةِ مَكْتَبَةِ الْإِمَامِ كَاشِفِ الْغِطَاءِ الْعَامَّةِ

رَاجِعَةٌ وَخُرُوجَةٌ

مِنْ كِتَابِ تَارِيخِ الْحَلِيِّ

فَتْحِ سُبُوْرِ الْمَجَازِ وَالْإِنْبِشَاءِ وَالْإِنْبِشَاءِ



مركز التراث الحضري
مركز التراث الحضري

مركز التراث الحضري
مركز التراث الحضري

موبايل: 009647602320073

E-mail: hilla@alkafeel.net

المحقّق الحليّ، جعفر بن الحسن بن يحيى، ٦٠٢-٦٧٦ هجريًا، ملخّص.

مختصر المراسم العلويّة = Mukhtasar AL-Marasim AL-Alawiyya / للشيخ الفقيه المعظم جعفر بن الحسن الهذلي المحقّق الحليّ؛ تحقيق أحمد عليّ مجيد الحليّ. - الطبعة الأولى. - كربلاء [العراق]: العتبة العباسيّة المقدّسة، قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة، مركز تراث الحلة، ١٤٣٧ هـ. = ٢٠١٦.
٢٦٠ صفحة، ١٢ ورقة غير مرّقة: صور طبق الأصل؛ ٢٤ سم.-(سلسلة تراثيات حيّية محقّقة =

(١) : Series of Codicological Hillian Heritage

يتضمّن كشافات.

يطبع لأوّل مرّة مع مصوّرة النسخة التي كتبها تلميذه مع قطعة نفيسة من كتاب الشرائع لابن بابويه القميّ المحفوظتين في خزانة مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامّة.
المصادر في الحاشية.

النص باللغة العربية؛ ومستخلص بالإنجليزية.

١. سلّار الدليمي، حمزة بن عبدالعزيز، توفي ٤٦٣ هجريًا. المراسم العلويّة في الأحكام النبوّة، مختصر. ٢. الفقه الجعفري. ٣. العلماء المسلمون-- الشّيعة الإماميّة-- تراجم. ألف. سلّار الدليمي، حمزة بن عبدالعزيز، توفي ٤٦٣ هجريًا. المراسم العلويّة في الأحكام النبوّة، مختصر. ب. الحليّ، أحمد عليّ مجيد، ١٣٩١ هجريًا، محقّق. ج. العنوان. د. العنوان: المراسم العلويّة في الأحكام النبوّة، مختصر. هـ. Mukhtasar AL-Marasim AL-Alawiyya.

KBP370.S25 .A366 2016

مركز الفهرسة ونظم المعلومات

الكتاب: مختصر المراسم العلويّة.

تأليف: الشيخ الفقيه المعظم جعفر بن الحسن الهذليّ، المحقّق الحليّ (٦٠٢-٦٧٦هـ).

تحقيق: أحمد عليّ مجيد الحليّ.

مراجعة وإخراج: مركز تراث الحلة.

جهة الإصدار: العتبة العباسيّة المقدّسة، قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة.

الطبعة: الأولى.

المطبعة: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع.

سنة الطبع: ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢٠٢٢) لعام ٢٠١٦م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْأَهْدَاءُ

وَأَنَا أَلْمَلِمُ أَحْرَفَ الْكِتَابِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْكَ وَأَوْشِكُ أَنْ أَفْرَعَهُ مِنْهُ

نُبِّئْتُ بِاسْتِشْهَادِ ابْنِ أُخْتِي فِي سَاحَةِ الْوَعَى

وَحَقَّ لِي أَنْ أَفْتَخِرَ بِذَلِكَ

كَانَ ذَلِكَ فِي عَصْرِ يَوْمِ الْحَمِيسِ ١٦ مُجَادَى الْأُولَى سَنَةِ ١٤٣٧ هـ

فِي لَيْلَةٍ زَفَافِ أَخِيهِ وَعُمُرُهُ اثْنَتَانِ وَعِشْرُونَ سَنَةً

فَالِي أَبْطَالِ الْحَشْدِ الشَّعْبِيِّ وَرِجَالِ جَيْشِنَا الْبَاسِلِ

وَإِلَى كُلِّ الشُّهَدَاءِ رُضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ

وَإِلَى عَلِيٍّ^(١)

أُهْدِي مَجْهُودِي هَذَا لَعَلَّهُ يَفِي حَقَّ قَطْرَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ دِمَائِهِمُ الزَّكَايَةِ

أَحْمَدُ

(١) الشَّهِيدُ عَلِيُّ قَاسِمِ هَادِي الْخَفَاجِيِّ الَّذِي نَالَ شَرَفَ الشَّهَادَةِ فِي نَاحِيَةِ الصَّقْلَاوِيَّةِ.

كَلِمَةُ الْمُرْكَزِ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيد المرسلين أبي القاسم محمد وآله الطيبين الطاهرين.

لقد منَّ الله تعالى على مدينة الحلة الفيحاء أن شرفها باحتضان حوزة علوم أهل البيت زمنًا يقرب على خمسة قرون، تخرَّج فيها علماء أعظم ملأوا الدنيا بترائهم الفكري، ووضعوا بصماتهم في صفحات التاريخ المضيئة، فتناول العلماء من بعدهم ذلك التراث بالبحث والدرس والشرح. ولما فيه من رصانة علمية، ومطالب دقيقة في شتى العلوم والفنون، تصدَّى لطباعته جملة من المؤسسات العلمية والبحثية؛ لما فيه من رصانة علمية ومطالب دقيقة في شتى مجالات المعرفة والفنون، وهي مع ذلك لم تستطع أن تطبع من تراث مدينة الحلة إلا النزر القليل مما وقع بين أيديها، مما اشتهر صيته في الأوساط العلمية وفي بطون الكتب بوصفه مصدرًا معتمدًا.

ومن منن الله تعالى المتوالية ونعمه السابغة أن وفقَّ لخدمة هذه البلدة الطيبة بافتتاح مركز يُعنى بتراثها الفكري الثري، وبرعاية مباشرة دائمة من الأمانة العامة للعتبة العباسية المقدسة متمثلة بسماحة السيد أحمد الصافي (دام عزه) المتولي الشرعي للعتبة المقدسة، وإشراف قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية



متمثلاً بجناب الشيخ عمّار الهلاليّ (دام توفيقه)، إذ واكبت العتبة المقدّسة فكرة تأسيس (مركز تراث الحلة) منذ أوّل يوم أبصر فيه النور، وأزال عن التراث الحليّ غبار الزمن، فكان لها الفضل الأوفر واليد الطولى في تأسيس هذا المركز الفكريّ، فتصدّى لنشر تراث أعلام الحلة الماضين، وما خلفوه من فكر رصين، كما وتبنّى ترجمة حياتهم الكريمة التي استوعبها بطلب العلم وخدمة الدين وأهله عبر القرون، فكان في سيرتهم عبرة، وفي تراثهم حكمةٌ يبتغيها المؤمن.

كما وعنى المركز بتراث الحلة التاريخيّ والجغرافيّ والفلكلوريّ، ضارباً في أعماق التاريخ بحثاً عن المعلومة الصحيحة النافعة، وعن كلّ ما يمتُّ إلى هذه المدينة العريقة بصلة.

فكان ثمرة ذلك أن أنتج وأخرج من الكتب والدوريات ما فيه مزيد فائدة على المكتبة الإسلاميّة والعربيّة، ممّا أنتجه رجال الحلة وعلمائها في الفقه والكلام، وعلم مقارنة الأديان والمذاهب، والتاريخ الإسلاميّ، وتاريخ أهل البيت، والتاريخ الحديث الذي يُعنى بالحلة، وما يتعلّق بفلكلور المدينة وعادات أهلها وتقاليدهم.

فكان من جملة ما أصدره المركز المبارك هذا الكتاب الذي بين يديك، الموسوم بـ(مختصر المراسم) للمحقّق الحليّ أبي القاسم جعفر بن الحسن (ت ٦٧٦هـ)، وهو كتابٌ فقهيّ مختصرٌ، لم يُطبع من قبل، بل كان يُعدُّ في جملة المفقود من تراثنا الفكريّ، وفي قصّة العثور عليه حكايةٌ توفيقٍ جليّة - ذكرها المحقّق في مقدمته للكتاب - إذ إنّ هذا الكتاب حُقّق على نسخة نفيسة قرئت على المؤلّف، كتبها له وقرأها عليه تلميذه السيّد محمّد بن مطرف الحسنيّ في سنة (٦٧٢هـ)، وعليها



بضع كلمات للمحقق الحلبي بخطه الشريف، وهذه النسخة ضمت إلى نسخة نفيسة من كتاب الشرائع لابن بابويه القمي (ت ٣٢٩هـ)، وهما محفوظتان في خزانة مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامة في النجف الأشرف.

وبناءً على طلب أحد الفضلاء - لم يصرح المصنف باسمه - اختصر كتاب (المراسم العلوية) للفقيه حمزة بن عبد العزيز الديلمي الملقب بسلار (ت ٦٣٤هـ)، فكان هذا المختصر، والذي جاء جامعاً لمسائله، مختصراً لمطالبه تارةً، ومزبداً في بعضها تارةً أخرى، غير أن الزيادة نسبتها يسيرة، ومقدماً ومؤخراً في بعض أبوابه. قام بتحقيق هذا السفر النفيس الأخ الفاضل، والأستاذ المحقق أحمد علي مجيد الحلبي شكر الله سعيه، فكان تحقيقه للكتاب وما خطته أنامله في مقدمته أمانة على سعة ما بذله من وسع في ضبطه وإتقانه دراسةً وتحقيقاً، فهو المحقق المثابر العامل، ذو الباع الطويل في هذا الفن، وصاحب التحقيقات الرائعة التي لا تخفى على المتتبع، فلم يدخر في إخراجها بأحسن حلّة جهداً، وكان قرينه في العمل التوفيق والسداد، فبلغ في تحقيقه الغاية والمراد، فله درّه وعليه أجره.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الشيخ صادق الخويلدي

مدير مركز تراث الحلة

٢٣ شعبان المعظم ١٤٣٧هـ

مُقَدِّمَةُ التَّحْقِيقِ

مُقَدِّمَةُ التَّحْقِيقِ

الحمدُ لله ربِّ العالمين الذي جعلَ مراسمَ دينِهِ بالأحكامِ النَّبَوِيَّةِ، واختصرَ لنا ذلكَ بالنَّبِيِّ وآلِهِ، إذ أمرنا بسلوكِ الطَّرِيقَةِ العُلُوِّيَّةِ المَحْمَدِيَّةِ، وصَلَّى اللهُ على خيرِ خلقِهِ مُحَمَّدٍ وآلِهِ خَيْرِ الْبَرِيَّةِ.

وبعدُ: فَإِنَّهُ لم يَجُلْ في خاطري أَنْ يخالِفي الحِطُّ والتَّوْفِيقُ في يومٍ من الأيَّامِ فأضَعُ بين يديَّ نَسْخَةً وُضِعَتْ بين يَدَيِ المَحْقُقِ الحَلِيِّ، جعفر بن الحسن الهذليِّ (ت ٦٧٦ هـ) نَفْسِهِ، هي النُّسخَةُ الخَطِيَّةُ من كتاب (مختصر المراسم) كتبها له وقرأها عليه تلميذه السيِّدُ مُحَمَّدُ بنِ مطرفِ الحَسَنِيِّ في سنة (٦٧٢ هـ)، واستَلَمَتْها الأيدي الكريمةُ بعدَ ذلكَ جيلًا بعدَ جيلٍ، فَمِنَ المَحْقُقِ الحَلِيِّ إلى تلميذه السيِّدِ مُحَمَّدِ بنِ مطرفِ الحَسَنِيِّ (كان حيًّا سنة ٦٩٥ هـ)، ثمَّ إلى السيِّدِ رَضِيِّ الدِّينِ مُحَمَّدِ ابنِ الحسنِ الرزقيِّ الداوديِّ الحَسَنِيِّ (كان حيًّا سنة ٦٩٥ هـ)، الذي قرأها على السيِّدِ ابنِ مطرفٍ وأجازها بروايتها، ثمَّ تَمَلَّكها الشَّيْخُ مُحَمَّدُ جوادِ البِلاغيِّ (ت ١٣٥٢ هـ)، وبين الأخيرين ما خفي عَنَّا من أسماء الذين قرأوا الكتابَ ودرسوه وحفظوه وتملَّكوه، ثمَّ تَمَلَّكها بالشراء من الشَّيْخِ البِلاغيِّ الشَّيْخِ عَلِيِّ آلِ كاشفِ الغطاء (ت ١٣٥٠ هـ)، ثمَّ تَمَلَّكها نجلُهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الحَسِينِ آلِ كاشفِ الغطاء (ت ١٣٧٣ هـ)، ثمَّ الشَّيْخُ آقا بزرگ الطَّهرانيِّ (ت ١٣٨٩ هـ) الذي عرَّفَها



في كتابه الذريعة، ثم السيد علي الحسيني السيستاني ونجله السيد محمد رضا السيستاني، فقد رأياها قبل تحقيق كتاب (الشرائع) لابن بابويه المنضم إلى نسخة (مختصر المراسم)، واستنسخ الأخير كتاب (الشرائع) هذا، فرحم الله الماضين وحفظ الباقيين وجزاهم الله جميعاً خيراً على حفظهم لنا هذا الأثر اليتيم النفيس الذي هو من آثار عظيم من عظماء علماء الحلة، هو الفقيه المعظم المحقق الحلي، الذي وُلِدَتْ في جوار قبره.

وكان من التوفيق أيضاً أن أعود إلى مدينتي الحلة السيفية بعد انتقالني إلى النجف الأشرف مع والذي قبل أربعين عاماً؛ وذلك لإحياء هذا الأثر، وغيره من الآثار الحلية، وقد وفقتُ إلى تحقيقه بضيافة مركز تراث الحلة التابع لقسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية في العتبة العباسية المقدسة.

وكتاب المختصر هذا عرفته في أواخر سنة ١٤٣٢ هـ في مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامة^(١)، يوم كان اهتمام المرجعية الرشيدة بإخراج أثر مهم من آثار الشيعة

(١) إذا ما بناء شاده العلم والتقى تَهَدَمَت الدنْيا وَلَمْ يَتَهَدَّمْ
مكتبة الإمام الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء العامة المسماة بـ: (مكتبة علي والحسين)
الوالد والولد، أسسها الشيخ علي ابن الشيخ محمد رضا ابن الشيخ موسى ابن الشيخ جعفر
آل كاشف الغطاء (ت ١٣٥٠ هـ) فَصَّمت أمهات الكتب التراثية، كتب الأجداد والآباء التي
توارثوها خلفاً عن سلف، ثم زاد مؤسسها على إرثها العريق كتباً بالشراء والنسخ، فهو
على ما استنسخه حقيقاً بأن يلقب بـ: (شيخ التراث)، وزاد عليها بعده نجله الشيخ محمد
الحسين آل كاشف الغطاء وحفيده الشيخ شريف عاملين بنهج مؤسسها في جمع التراث
وحفظه، وشاء الله تعالى أن يحفظ هذه المكتبة على الرغم من الظروف القاهرة التي ألت
بالعراق الجريح، فرعاتها كما رأينا وسمعنا يحنون عليها كحنو الأم على طفلها.

وشع نورها من جديد يوم جدد بناءها آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني <



الإمامية، هو كتاب (الشرائع) لوالد الشيخ الصدوق علي بن الحسين بن موسى ابن بابويه (ت ٣٢٩هـ) والمنضم مع (مختصر المراسم) في مجموعة خطية واحدة، والذي حُقِّق وطُبِع ونُشر بجهودٍ مضية قلَّ نظيرها.

وما إن كُلفتُ بإحياء بعض تراث مدينة الحلة العريقة الذكر من ساحة الحجّة السيّد أحمد الصّافي دام تأييده، وذلك بالعمل في مركز تراث الحلة الذي فُتح برعايته واهتمامه، حتّى سارعتُ في الإجابة، وانتهزتُ الفرصة في أن أُحيي هذا الأثر الذي لم يُطبع من قبل، والذي كتبه تلميذ المؤلف ، وقد استغرق عملي في تحقيقه مائتين وخمسين ساعة، قضيتها في رعاية أبوية بين إخوتي وأحبّتي العاملين في مركز تراث الحلة، وأجهدت نفسي في كتابة مقدّمة أردتُ لها أن تضمّ كلَّ شاردة وواردة تتعلّق بالكتاب ونسخته، وجعلتها في خمس فقرات على النحو الآتي:

الفقرة الأولى: سلّار الديلمي مؤلّف كتاب (المراسم العلوية في الأحكام النبوية)

التّعريف به.

الثناء عليه.

تصانيفه.

وفاته وموضع دفنه.

→ سنة (١٤٢٨هـ) فازداد النور نورًا والخير خيرًا، وهي اليوم بحمد الله تعالى عامرةً بعمارتها الجديدة الواقعة بجانب مقبرة ومسجد الشيخ جعفر الكبير، وموردٌ عذبٌ لطالبي العلم ومحبي التراث.



الفقرة الثانية: كتاب (المراسم العلوية في الأحكام النبوية)

التعريف به.

شروحه.

مختصراته.

مخطوطاته (أقدم نسخته).

طبعاته.

الفقرة الثالثة: المحقق الحلبي مختصر (المراسم العلوية)

التعريف به.

أساتذته وتلاميذه.

تصانيفه.

شعره.

وفاته.

الفقرة الرابعة: كتاب (مختصر المراسم العلوية)

المحقق الحلبي واختصار الكتب.

مختصر المراسم العلوية.

إثبات نسبة الكتاب إلى المحقق الحلبي .

في نسبة الكتاب لغير المحقق الحلبي .

الأسباب التي أدت إلى عدم معرفة الكتاب.



الفقرة الخامسة: نُسخ كتاب (مختصر المراسم العلويّة)

النُّسخ المعتمدة.

النُّسخة الأولى الأصل (نسخة مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامّة).

النُّسخة الثَّانية (نسخة مكتبة الإمام الحكيم العامّة).

الإجازة الَّتِي كُتبت على نسخة (مختصر المراسم).

ترجمة السيّد محمّد بن مطرف الرزقيّ الحسنيّ (النَّاسخ والمُجيز).

مشايخه وأساتذته.

ترجمة السيّد رضيّ الدين أبي عبد الله محمّد بن الحسن بن عليّ الرزقيّ الداوديّ

العلويّ الحسنيّ (المُجاز).

مشايخه وأساتذته.

هل كانت النُّسخة الأولى الأصل عند آية الله السيّد حسن الصّدر أم لا؟

منهج التَّحقيق.

شكر وتقدير.

الخاتمة.



الفقرة الأولى

سَلَّارُ الدِّيَلَمِيِّ

مؤلف كتاب (المراسم العلوية في الأحكام النبوية)

التعريف به

هو الفقيه الأعظم، والشَّيخ الأجلُّ، الشَّيخ أبو يعلى حمزة بن عبد العزيز الديلمي^(١) الطبرستاني^(٢)، المعروف بـ(سَلَّار) أو (سالار)، وقد اشتهر بلقبه حتَّى ذكره جملة من أصحاب الرجال والتراجم في باب السنين^(٣).

(١) الدِّيَلَمِيُّ (بفتح الدال المهملة وسكون الياء المعجمة بنقطتين من تحتها، وفتح اللام وكسر الميم): نسبة إلى الديلم، وهي بلاد معروفة، ينسب إليها جماعة من أولاد الموالي، يُنظر: الأنساب (السَّمْعَانِي): ٥٢٧/٢.

(٢) طَبْرِسْتَان (بفتح أوله وثانيه، وكسر الراء): معناها ناحية الطَّبَر، والنسبة إلى هذا الموضع (الطَّبَرِيِّ)، وهي بلدان في إيران واسعة كثيرة يشملها هذا الاسم، خرج من نواحيها ما لا يحصى كثرة من أهل العلم والأدب والفقه، والغالب على هذه النواحي الجبال، فمن أعيان بلدانها: دهستان وجرجان وأسترآباد وآمل وهي قصبته وسارية، وشالوس، وطبرستان في البلاد المعروفة بهازندران. (يُنظر: معجم البلدان: ١٣/٤ باختصار).

(٣) هذه الترجمة أوردتها على سبيل الاختصار، وهي خالية من بعض المطالب العلمية، <



الثناء عليه

١. منتجب الدين ابن بابويه (ت ٥٨٥هـ) في الفهرست: «الشيخ أبو يعلى سالار بن عبد العزيز الديلمي، فقيه، ثقة، عين»^(١).
 ٢. السيد المرتضى، علي بن الحسين الموسوي (ت ٤٣٦هـ) - أستاذه - في مفتاح أجوبة المسائل السلارية التي سأله عنها الديلمي، قال: «قد وقفت على ما أنفذه الأستاذ - أدام الله عزه - من المسائل وسأل بيان جوابها، ووجدته - أدام الله تأييده - ما وضع يده من مسائله إلا على نكتة وموضع شبهة».
- وقال السيد محمد مهدي بحر العلوم (ت ١٣١٢هـ): قال بعد إيراد كلام الشريف المرتضى المتقدم بشأن المسائل السلارية ما نصّه: «وناهيك بهذا النعت له من السيد، ولعمري لقد سأل هذا الفاضل في مسائله المذكورة عن أمور عويصة بتحرير متقن سديد يدل على كمال فضله واقتداره في صنعة الكلام وغيره، وقد تعمق السيد الأجل المرتضى بما يعلم منه مقدار فضيلة السائل وتمهّره وتسلّطه على العلم، وقد كان سؤاله عن ذلك حال تحصيله على السيد وقراءته عليه.

→ وأوكلت الأمر إلى جملة من كتب التراجم، وعلى سبيل المثال لا الحصر يُنظر ترجمته في: فهرست منتجب الدين: ٦٧ الرقم ١٨٣، معالم العلماء: ١٦٩ الرقم ٩٢٣، خلاصة الأقوال: ١٦٧ الرقم ١١، رجال ابن داود: ١٠٤ الرقم ٧١١، أمل الآمل: ١٢٧/٢ الرقم ٣٥٧، نقد الرجال: ٣٤١/٢، أعيان الشيعة: ١٧٠/٧، طبقات أعلام الشيعة: ٨٦/٢، الأعلام: ٢٧٨/٢، معجم رجال الحديث: ٨/٨ الرقم ٤٩١٩، موسوعة طبقات الفقهاء: ٢٦٧/٢ الرقم ١٥ و ١٢٢/٥ الرقم ١٨٠٣، وغيرها.

(١) فهرست منتجب الدين: ٦٧ الرقم ١٨٣.



فإنه قال- في ابتداء المسائل-: (أَمَّا نِعْمُ اللهُ تَعَالَى عَلَى الْخَلْقِ بِدَوَامِ بَقَاءِ سَيِّدِنَا الشَّرِيفِ السَّيِّدِ الْأَجَلِّ الْمُرْتَضَى عِلْمِ الْهُدَى- أَطَالَ اللهُ بَقَاءَهُ وَأَدَامَ عُلُوَّهُ وَسَمُوَّهُ وَبَسْطَتَهُ، وَكَبَتِ أَعْدَاءَهُ وَحَسَدَتَهُ، فَالْأَلْسُنُ تُقْصِرُ عَنْ أَدَاءِ شُكْرِهَا، وَالْمَنْزُ تَضَعْفُ عَنْ تَعَاطِي نَشْرِهَا، فَلَا أزال اللهُ عَنَّا وَعَنْ الْإِسْلَامِ ظِلَّهُ، وَحَرَسَ أَيَّامَهُ مِنَ الْغَيْرِ، وَبَعْدَ: فَمَنْ كَانَ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى إِقْبَاءِ مَا يَعْضُرُ لَهُ وَيَعْتَلِجُ فِي صَدْرِهِ مِنَ الشُّبْهِ إِلَى الْخَاطِرِ الشَّرِيفِ، وَاسْتِمْدَادِ الْهُدَى مِنْ جِهَتِهِ، فَلَا مَعْنَى لِإِقَامَتِهِ عَلَى ظِلْمَتِهَا، وَالْغَايَةَ اقْتِبَاسِ نُورِ اللهِ سَبْحَانَهُ؛ لِيَقِفَ عَلَى الطَّرِيقِ النَّهْجِ وَالسَّبِيلِ الْوَاضِحِ وَالصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَالْخَادِمِ وَإِنْ كَانَ مَتَمَكِّنًا مِنْ إِيْرَادِ ذَلِكَ فِي الْمَجْلِسِ الْأَشْرَفِ وَأَخَذَ الْجَوَابَ عَنْهُ عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ عَادَتُهُ، فَإِنَّهُ سَائِلُ الْإِنْعَامِ بِالْوُقُوفِ عَلَى هَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَإِيْضَاحِ مَا أَشْكَلَ مِنْهَا، لِيَعْمَّ النِّفْعَ بِهَا، فَيَحْصِلُ بِذَلِكَ الْمُبْتَغَى بِمَجْمُوعِهِ مِنَ الْوُقُوفِ عَلَى الْحَقِّ، وَعَمُومِ النِّفْعِ لِلْمُؤْمِنِينَ كَافَّةً، وَالتَّنْوِيهِ بِاسْمِ الْخَادِمِ، وَلِرَأْيِ سَيِّدِنَا الشَّرِيفِ السَّيِّدِ الْمُرْتَضَى عِلْمِ الْهُدَى أَدَامَ اللهُ قُدْرَتَهُ فِي ذَلِكَ وَعُلُوَّهُ إِنْ شَاءَ اللهُ...)، ثُمَّ أَخَذَ فِي ذِكْرِ الْمَسَائِلِ»^(١).

٣. العلامة الحلبي (ت ٧٢٦هـ) في خلاصة الأقوال: «سأَلَرَبْنُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الدَّيْلَمِيُّ، أَبُو يَعْلَى- قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ- شَيْخَنَا الْمَقْدَمَ فِي الْفِقْهِ وَالْأَدَبِ وَغَيْرِهِمَا، كَانَ ثِقَةً وَجَهًّا.. قَرَأَ عَلَيَّ الْمَفِيدَ وَعَلَى السَّيِّدِ الْمُرْتَضَى»^(٢).

(١) المسائل السالريّة (مخطوط في مكتبة مجلس الشورى بطهران، الرقم ١٠٠٠٧/٢)، الفوائد الرجاليّة (بحر العلوم): ٣/١٥، الذريعة: ٥/٢٠٦، الرقم ٩٦٠.
(٢) خلاصة الأقوال: ١٦٧، الرقم ١١.



٤. ابن داود الحلبيّ (كان حيّاً سنة ٧٤١هـ) في رجاله: «سلاّار بن عبد العزيز الديلميّ، أبو يعلى، فقيهٌ جليلٌ معظّم، مصنّف، من تلامذة المفيد والسيد المرتضى»^(١).
٥. الحرّ العامليّ (ت ١١٠٤هـ) في أمل الآمل: «الشيخ أبو يعلى سلاّار بن عبد العزيز الديلميّ، فقيهٌ، ثقةٌ، دينٌ.. ثقة، جليل القدر، عظيم الشأن، فقيه، يروي عنه الشيخ أبو عليّ [ابن الشيخ الطوسيّ]»^(٢).
٦. السيّد محمّد باقر الخوانساريّ (ت ١٣١٣هـ) في روضات الجنّات: «الشيخ المتفقّه الإمام أبو يعلى حمزة بن عبد العزيز، الملقّب بسلاّار الديلميّ، أحد أعظم المتقدّمين من فقهاء هذه الطائفة، بل واحد هم المشار إليه في كتب الاستدلال.. وهو من كبار تلامذة المرتضى والمفيد»^(٣).
٧. السيّد محسن الأمين العامليّ (ت ١٣٧١هـ) في أعيان الشيعة: «كان متكلمًا، أصوليًا، فقيهاً، أديبًا، نحوياً، ذا شهرة واسعة بين العلماء، فكانوا يقفون عند أقواله، وينقلونها في كتبهم، وحسبه شرفاً أنّه يعدّ من أجلة تلامذة المفيد والمرتضى»^(٤).

تصانيفه

١. الأبواب والفصول، في الفقه^(٥).

(١) رجال ابن داود: ١٠٤ الرقم ٧١١.

(٢) أمل الآمل: ٢/١٢٤ و ١٢٧ الرقم ٣٥٧.

(٣) روضات الجنّات: ٢/٣٧٠.

(٤) أعيان الشيعة: ٧/١٧٠ تحت الرقم ٥٤٧.

(٥) يُنظر: كشف الحجب والأستار: ٢ الرقم ٤، الذريعة ١/٧٣ الرقم ٣٦٣.



٢. الأسئلة السَّالِريَّة، مسائل في الفقه سأل عنها أستاذه السيِّد المرتضى، مخطوط^(١).
٣. التذكرة في حقيقة الجوهرة، مفقود^(٢).
٤. التقريب في أصول الفقه، مفقود^(٣).
٥. الرد على أبي الحسن البصري في نقضه كتاب (الشافي في الإمامة)، مفقود^(٤).
٦. المراسم العلويَّة، مطبوع.
٧. المقنع في المذهب، مفقود^(٥).

وفاته وموضع دفنه

قال الصفديّ (ت ٧٦٤هـ): مات في صفر سنة ٤٤٨هـ^(٦).
وذكر السيِّد محسن الأمين العامليّ (ت ١٣٧١هـ) والشيخ آقا بزرك الطهرانيّ (ت ١٣٨٩هـ) نقلًا عن نظام الأقوال^(٧) أنّه: «مات بعد الظهر من يوم السبت

-
- (١) يُنظر: الذريعة: ٨٣/٢ الرقم ٣٣١ (والأجوبة لأستاذه).
 - (٢) يُنظر: الذريعة: ٢٤/٤ الرقم ٧٥.
 - (٣) يُنظر: كشف الحجب والأستار: ١٣٦ الرقم ٦٧٧، الذريعة: ٤/٣٦٥-١٥٩١.
 - (٤) يُنظر: الذريعة: ١٧٩/١٠ الرقم ٣٧٨.
 - (٥) يُنظر: كشف الحجب والأستار: ٥٤٧ الرقم ٣٠٨٢، الذريعة: ٢٢/١٢٤ الرقم ٦٣٦٦.
 - (٦) الوافي بالوفيات: ٣٣/١٦.
 - (٧) كتاب (نظام الأقوال في معرفة الرجال) لنظام الدين محمّد بن الحسين الساجي، نزيل عبد العظيم بالري، وتلميذ البهائيّ، توفي بعد الشاه عبّاس (ت ١٠٣٨هـ)، يُنظر: الذريعة: <



لستّ خلون من شهر رمضان سنة ٤٦٣ هـ^(١)، وهو الصحيح المشهور.

وقال الميرزا عبد الله الأفندي (ت حدود ١١٣٠ هـ) في كتابه (رياض العلماء وحياض الفضلاء) نقلاً عن تذكرة الأولياء^(٢): «إنّ سلاّر بن عبد العزيز الديلمي مدفون في قرية خسرو شاه من قرى تبريز».

وقال الأفندي: وقد وردتُ عليها أيضًا وسمعتُ من بعض أكابرها بل من جميع أهلها أنّ قبره بها، وكان قبره هناك معروفًا، وقد زرتُه بها، وخسرو شاه: كان (كانت - ظ) في الزمن القديم بلدة كبيرة معروفة من بلاد آذربيجان، والآن صارت قرية.. وهي من تبريز على مرحلة بقدر ستة فراسخ^(٣).

وقال السيّد محمد حسين الجلاي: «حدّثني السيّد محمد عليّ القاضي التبريزي أنّ مزاره معروف، وتزوره الطائفة»^(٤).

→ ٢٤ / ١٩١ الرقم ٩٩٤.

(١) يُنظر: أعيان الشيعة: ٧ / ١٧٠، طبقات أعلام الشيعة: ٢ / ٨٦.

(٢) تذكرة الأولياء: في تراجم العلماء والصلحاء والأكابر والمشاهير المدفونين في تبريز ونواحيها، للمولى حشري الأديب الشاعر الصوفيّ التبريزيّ (ق ١١).. طبع قبل سنين كما ذكره بعض المطلّعين، يُنظر: الذريعة: ٤ / ٢٩ الرقم ٩٩.

(٣) رياض العلماء: ٢ / ٤٤١-٤٤٢.

(٤) فهرس التراث: ٥٣٤.



الفقرة الثانية

كتاب (المراسم العلوية في الأحكام النبوية)

التعريف به

مختصر فتوائي معروف من أحكام الطهارة إلى الدييات^(١)، في قسمين: (العبادات والمعاملات)، في بعض مسائله إشارة إلى بعض الأدلة، ألفه باسم أحد السلاطين لم يذكر اسمه تصريحاً في مقدمة المؤلف، سُمِّي في بعض الفهارس (الأحكام النبوية والمراسم العلوية)، واشتهر بـ(المراسم)، وقد يُعبر عنه بـ(الرسالة) اختصاراً^(٢).

(١) اشتمل الكتاب على: (كتاب الطهارة، وكتاب الصلاة، وكتاب الصوم، وذكر الاعتكاف، وكتاب الحج، وكتاب الزكاة، وكتاب الخمس، وكتاب النكاح، وكتاب الفراق، وكتاب المكاسب، وذكر الشركة والمضاربة، وأحكام الشفعة، وكتاب الأيمان والنذور والعهود والكفارات، وكتاب العتق والتدبير والمكاتبة، وأحكام الديون، وأحكام الوديعة، وأحكام العارية، وأحكام المزارعة، وأحكام الإجارة، وذكر الصلح، وأحكام الوقوف والصدقات، وأحكام الضمانات والكفالات، والحوالات والوكالات، وذكر الإقرار في المرض، وأحكام الوصية، وذكر اللقطة، وذكر الصيد والدبائح، وذكر الأطعمة والأشربة، وكتاب المواريث، وأحكام القضاء، وأحكام الجنائية، وكتاب الحدود، وباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).

(٢) يُنظر: كشف الحجب والأستار: ٥٠١ الرقم ٢٨١٧، الذريعة: ٢٠/٢٩٨ الرقم ٣٠٦٥، <



أول الكتاب: « الحمد لذي القدرة والسلطان، والكرم والإحسان.. أمّا بعد على أثر ذلك أطال الله للحضرة العالية المظفّرة المنصورة الوزيريّة السيديّة الأجلّيّة السعادة والبقاء، وأدام لها السلطان والعلاء، والنور والثناء، وكبت لها الحسدة الأعداء، فإنّ أحقّ ما اشتغل به العارفون، وعمل به العاملون، الرسوم الشرعيّة والأحكام الحنيفيّة، إذ بها ينال جزيل الثواب.. وقد عزمت على جمع كتاب مختصر يجمع كلّ رسم ويحوي كلّ حتم من الشريعة، وأتيته على القسمة؛ ليقرب حفظه^(١) ويسهل درسه..»^(٢).

آخر الكتاب: « فقد أتينا في هذا الكتاب على كتب الفقه مع الاختصار، وجنبنا الإطالة والإكثار، وجعلناه تذكرةً للعالمين، وإمامًا للدارسين، ومقننًا للطالبيين، ورحمةً للعالمين، مع قلة حجمه وصغر جسمه حاوٍ للعبادات، متضمّن للشرعيّات، لا يفوته إلاّ القليل، ولا يرجع البصر عن نظره وهو كليل، فهو مليح المباني غزير المعاني، ولم نصنّفه لقصور الكتب المصنّفات عمّا فيه، بل لأنّ أصحابنا رضوان الله عليهم إذا اختصروا، أثبتوا العبادات، ولم يذكروا المعاملات، ولأنّّه على طريقة من القسمة غير مألوفة، وملية غير معروفة، فلذلك برز على الأقران ووجب بفضل الإقرار والإذعان.. ويجعل عاقبتنا أجمعين إلى الجنّات، إنّه جواد كريم، بارٌّ رحيم»^(٣).

→ التراث العربيّ المخطوط: ١١ / ٢٧٥، فنخا: ٢٩ / ٥٦.

(١) في بعض نسخ المراسم: «وأبيّنه على القسمة؛ ليتقرّب حفظه».

(٢) المراسم العلويّة: ٢٧.

(٣) المراسم العلويّة: ٢٦٥، وقد ذكرت النصّ بطوله لأنّ المؤلّف أورد فيه هنا علة الاختصار في كتابه هذا.



شروحه

١. شرح لبعض المقاربين لعصر المصنّف، مختصرٌ على نحو التعلّيق، بعناوين (قوله - قوله)، ذكره ورآه الشَّيْخُ آقا بزرك الطهرانيّ عند الشَّيْخِ مُحَمَّدِ السَّامَوِيِّ ضمن مجموعة عليها إجازة بخطّ قطب الدين الراونديّ، سعيد ابن هبة الله الحسينيّ (ت ٥٧٣هـ)، كتبها لولده نصير الدين حسين الشهيد، وهو ناقص الأوّل، يبدأ من ذكر حكم من دخل مكّة محرماً بالعمرة الرجبيّة وأقام بها عازماً على الحج^(١) إلى آخر الحدود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي ينتهي به كتاب المراسم^(٢)، والكتاب سوف يُحقَّق ويُنشر في مجلّة (دراسات علميّة)، العدد التاسع، بتحقيق الأخ العلامة السيّد جواد الموسويّ الغريفيّ - دام تأييده -.

وقد أشار الشَّيْخُ عزّ الدين الحسن بن أبي طالب اليوسفيّ المعروف بالفاضل الآبيّ (ت ٦٩٠هـ) إلى هذا الشرح في كتابه (كشف الرموز)^(٣).

وهناك بعض القرائن تُشير إلى أنّ الشارح من تلاميذ ابن إدريس الحليّ (ت ٥٩٨هـ)، وذلك لنقل بعض أقواله في الشرح معبراً عنه بـ (بعض مشايخي)، دون التّصريح باسمه.

وقد انتقلت هذه النسخة إلى مكتبة الإمام كاشف الغطاء وتسلسلها

(١) في الذريعة: (من أوّل الزكاة)، فلاحظ.

(٢) يُنظر: الذريعة: ٦٣/١٤ الرقم ١٧٥٢، و٢٩٨/٢٠.

(٣) قال في كشف الرموز (٤٠/٢) ما نصّه: «..فإنّ كتب الأصحاب خالية عن حديثٍ وارد في هذا المعنى، واعتبرت كتب الأحاديث فما ظفرت بشيءٍ، وكذا ذكر شيخنا وصاحب البشريّ - قدّس الله روحيهما - وتوهم بعض الشارحين لرسالة سلّار وجود حديثٍ مروّيٍّ بذلك، فقال: إنّ الخبر الوارد بذلك للتقيّة»، والحديث المشار إليه موجودٌ في هذا الشرح.



(٣١٦)، رأيتها ضمن مجموعة مع كتاب (الجواهر في الفقه) لابن البرّاج. ولقدّمها أرى من المفيد أن أذكر مواصفاتها، وهي على النحو الآتي:
النسخة ضمن مجموعة ضمّت ثلاثة كتب:

الأوّل: الجواهر في الفقه: للقاضي سعد الدين أبي القاسم عبد العزيز بن نحرير بن عبد العزيز بن البرّاج، قاضي طرابلس (ت ٤٨١ هـ)، ناقص الآخر، ينتهي بالمسألة ذات الرقم (٧٣٣) من المطبوع ويقع في ٤٥ ورقة ورقتان منها بياض وعليه إجازة السيّد سعيد بن هبة الله الراونديّ المذكورة، ونصّها: «كتاب الجواهر في الفقه: تأليف القاضي أبي القاسم عبد العزيز بن نحرير ابن البرّاج^(١) قرأه عليّ ولدي نصير الدين أبو عبد الله الحسين^(٢) أبقاه الله ومتّعني به^(٣) قراءة إتقان، وأجزت له أن يرويه عني، عن الشّرخ أبي جعفر محمّد بن المحسن الحلبيّ، عنه، كتبه: سعيد بن هبة الله^(٤)».

الثاني: المراسم العلويّة: لسالار بن عبد العزيز الديلميّ (ت ٤٦٣ هـ)، ناقص الأوّل والآخر، يبدأ بباب ذكر ما يتطهّر به من الأحداث وينتهي بذكر أحكام الجنائيات في القضاء، ويقع في (٣١) ورقة، بعض أوراقه مخرومة^(٥).

(١) في الذريعة زيادة: (الطرابلسي)، وفي الطبقات غير موجودة، فلاحظ.
(٢) في الذريعة: (الحسيني)، وفي الطبقات صحيح مثل ما هو مثبت أعلاه، فلاحظ.
(٣) لم يرد في الذريعة: (الله)، التي بعدها تقرأ: (ونفعني به).
(٤) يُنظر: طبقات أعلام الشيعة: ٣/٧٥، الذريعة: ٥/٢٥٧، و ١٤/٦٣، و ٢٠/٢٩٨، وهذه الإجازة لم يذكرها الشّرخ آقا بزرك الطهرانيّ في مجلّد الإجازات من الذريعة فهي ممّا يستدرك عليه، فلاحظ.

(٥) ذكر الشيخ الطهرانيّ النسخة هذه في كتابه الذريعة: ٢٠/٢٩٨.



الثالث: شرح المراسم العلوية: لمجهول، ناقص الأول، ويبدأ من ذكر النسيان من أفعال الحج^(١)، ويقع في (١١) ورقة، واستنسخ عن هذه النسخة أولاً: الشيخ محمد بن محمد بن علي الفراهاني المحمّد آبادي في شعبان سنة ٦١٨ هـ، ثم استنسخ عنها في شهر رمضان من تلك السنة أيضاً الشيخ أبو جعفر علي بن الحسين بن أبي العباس^(٢) الجاسطي^(٣) الواراني^(٤)، وكتب ذلك بخطهما في إنهاء النسخة.

ونص ما كتبه الأول: «انتسخ منه أضعف عباد الله وأحوجهم إلى رحمته محمد بن محمد بن علي الفراهاني المحمّد آبادي في عشر الأواخر من شهر الله المبارك رمضان^(٥) سنة ثمان عشر وستائة داعياً لصاحبه ومستغفراً لمصنّفه»^(٦).

- (١) في الذريعة: (من أول الزكاة)، فلاحظ.
- (٢) في الذريعة: (الحسين)، بدل: (العبّاس) وهي كما في الطبقات، فلاحظ.
- (٣) في طبقات أعلام الشيعة: (٤ / ١٠٤): (الخانني)، و(الجاسطي) أثبتناها من النسخة، وهي كما وردت في العديد من النسخ الخطية القديمة.
- وقال الأفندي في رياض العلماء (٧ / ٤٩): «والجاسبي بفتح الجيم ثم ألف ساكنة ثم سين مهملة ثم باء موحدة نسبة إلى (الجاسب)، وهي قرية من قرى بلدة قم، وإليها ينسب [جملة] من أصحابنا، وغلط من صحّفه بالحاء المهملة».
- (٤) في الذريعة (٥ / ٢٥٧): (الوراني)، و(واران بعد الألف راء، وآخره نون) من قرى تبريز على فرسخ منها.

يُنظر: معجم البلدان: ٣٤٧ / ٥.

- (٥) (رمضان) في النسخة تقرأ: (شعبان)، وأثبتها على ما ورد من الحديث في المقنعة (ص ٣٧٣) عن أمير المؤمنين: «شهر رمضان شهر الله، وشعبان شهر رسول الله، ورجب شهري»، وعلى ما أثبتته الشيخ آقا بزرك الطهراني في الذريعة، فلاحظ.
- (٦) ذكر الشيخ الطهراني هذه النسخة في كتابه الذريعة: ٥ / ٢٥٧، و١٤ / ٦٣ الرقم ١٧٥٢، ←



ونص ما كتبه الثاني: «انتسخ من هذا الكتاب العبد الضعيف الفقير المحتاج إلى رحمة الله تعالى أبو جعفر علي بن الحسين (الحسن) بن أبي العباس الجاسطي الواراني في شهر الله المبارك رمضان عظم الله بركته سنة ثمان عشر وستائة داعياً لصاحبه بالخير».

والنسخة عليها ختم مكتبة مجد الدين [مجد الدين محمد النصيري الأميني (ت ١٣٩٠هـ) ظاهراً]، وختم مكتبة الشيخ السماوي، ٨٧ ورقة، مختلفة السطور، ١٣,٧ × ٢٠ سم، الغلاف: جلد، أسود.

٢. شرح في زمن المحقق الحلبي (ت ٦٧٦هـ) أو قبله بيسير، نقل عنه الشهيد الأول (ت ٧٨٦هـ) في كتابه (ذكرى الشيعة) بعض الفوائد في باب التسليم، ولعله متحد مع الشرح الأول، أو مع الشرح اللاحق، والأمر يحتاج إلى تحقيق، كون الأول ليس فيه كتاب الصلاة^(١).

٣. شرح في زمن فخر المحققين الحلبي (ت ٧٧٠هـ) أو قبله بيسير، فإنه نقل عنه في كتابه (إيضاح الفوائد) في كتاب الطلاق، ولعله متحد مع الأول أو الثاني، والأمر يحتاج إلى تحقيق، كون الأول ليس فيه كتاب الطلاق^(٢).

→ وترجم للفراهاني على ضوئها في طبقات أعلام الشيعة: ٤ / ١٧٢، كما ترجم للواراني في ٤ / ١٠٤.

(١) يُنظر: ذكرى الشيعة: ٣ / ٤٢٧، وقال فيه ما نصّه: «ومنها: إلزامه [المحقق الحلبي] بوجوب صيغة: (السّلام علينا وعلى عباد الله الصّالحين) تخييراً، وهذا قول حدث في زمانه فيما أظنه أو قبله بيسير، لأنّ بعض الشرايح لرسالة سلار أو ما إليه».

(٢) إيضاح الفوائد: ٣ / ١٦١، وقال فيه ما نصّه: «ونقل صاحب شرح رسالة سلار من أصحابنا بأنّه وجد بعض فتاوى المفيد بأنّ العقد وحده لا يوجب كلّ المهر بل إنّها يجب كلّ المهر بالعقد والدخول أو الموت فعلى هذا لا يتوجّه كلام ابن إدريس، والحقّ عندي اختيار والدي المصنّف».



٤ . شرح السيّد ضياء الدين بن الفاخر: ويعبّر عنه بـ(السيّد الفاخر)، نقل عنه الشهيد الأوّل (ت ٧٨٦هـ) في كتابيه (الدروس الشرعيّة) و(غاية المراد)، ونقل عن الشهيد الأوّل جملة من المتأخرين، ونقل عن شرح الفاخر هذا جملة من الأعلام، منهم: حسين بن موسى العامليّ (حيّاً سنة ٨٨٨هـ) في كتابه (نزهة الأرواح فيما يتعلق بأحكام النكاح)^(١)، والشهيد الثاني (ت ٩٦٥هـ) في كتابه (مسالك الأفهام)، والسيّد محمّد العامليّ في كتابه (نهاية المرام)، والفاضل الهنديّ (ت ١١٣٧هـ) في كتابه (كشف اللثام)، والسيّد محمّد جواد العامليّ (ت ١٢٢٨هـ) في كتابه (مفتاح الكرامة)^(٢)، وقرنه الأخير بأعظم العلماء، وعصره غير معروفٍ لديّ، وكلّ ما أعرفه عنه هو أنّه متقدّم على الشهيد الأوّل^(٣).

(١) توجد منه نسخة مصوّرة في مركز الفقيه العامليّ، ونقل فيه عن شرح الفاخر قولاً فقهياً نادراً مطلباً واحداً فقط لا غير قبل إنهاء الكتاب، ونصّه: «ولو تركت الحداد فعلت محرّماً، وانقضت العدة، وقال أبو الصلاح والسيّد الفاخر شارح رسالة سلار: لا تنقضي العدة بتركه؛ للإخلال بمراد الشارع، فلم يحصل الامتثال».

يُنظر عن الكتاب: فنخا: ٢٨٧/٣٣، والنسخة الخطيّة المصوّرة في مركز الفقيه العامليّ.
(٢) يُنظر: الدروس الشرعيّة: ١/٤٦٥، غاية المراد: ١/١٠٠، مسالك الأفهام: ٩/٢٧٩، نهاية المرام: ٢/١٠٢، كشف اللثام: ٨/١٢٤، مفتاح الكرامة: ٩/٦١٦.

(٣) في كتاب (الأنوار اللوامع في شرح مفاتيح الشرائع) للشيخ حسين آل عصفور (ت ١٢١٦هـ) ما نصّه: (وقال أبو الصلاح الحلبيّ والسيّد الفاخر السيّد أحمد بن طاووس: لا يحتسب من العدة ما لا يحصل فيه الحداد من الزمان؛ للإخلال بمراد الشارع فلا يحصل الامتثال ويجب الاستئناف وهو نادر..). ومن المعلوم أن هذه العبارة نقلها الشهيد الثاني في (مسالك الأفهام) عن شرح المراسم للسيّد الفاخر، وقد تفرّد الشيخ حسين آل عصفور بهذا القول، فلم ينصّ أحدٌ على أنّ السيّد الفاخر شارح المراسم هو السيّد أحمد ابن طاووس (ت ٦٧٣هـ)، ويبقى لديّ السيّد الفاخر مجهولٌ فاخرٌ، فلاحظ. <



قال الشيخ محمد حسن النجفي (ت ١٢٦٦هـ) في كتابه (جواهر الكلام): «.. والسيد الأجل علي بن موسى ابن طاووس صاحب الكرامات، والعلامة طاب ثراه في جملة من كتبه، ووالده وولده وابن أخته السيد العميد، والسيد ضياء الدين ابن الفاخر، والشهيد والمقداد وتلميذه محمد بن شجاع القطان..»^(١)، ولا أعرف وجهًا لهذا الترتيب إلا أن يكون لصاحب الجواهر معرفةً ببطقة الشارح، بينما قدمه الشهيد الأوّل في كتابه (غاية المراد) على الشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد الهذلي (ت ٦٩٠هـ)^(٢).

وترجم له الميرزا عبد الله الأفندي في (رياض العلماء)^(٣) مقتصرًا على ما ذكره الشهيد الأوّل في كتابيه المذكورين أعلاه، ولعلّ الشارح له صلة بالسيد الفاخر ابن فضائل العلويّ شيخ سديد الدين يوسف بن عليّ ابن المطهر^(٤) (كان حيًّا سنة ٦٦٥هـ) - والد العلامة الحليّ - فيكون الشارح ببطقة سديد الدين يوسف ابن المطهر الحليّ.

ولعلّ هذا الشرح متّحد مع السابقين، والأمر يحتاج إلى تحقيق أيضًا، ولم يذكر الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ (شرح الفاخر) في كتابه (الذريعة).

٥. العلام في شرح المراسم: للسيد محمد عليّ المعروف بأقا مجتهد ابن السيد

→ يُنظر: الأنوار اللوامع: ١٠ق ٢/١٥٩، مسالك الأفهام: ٩/٢٧٩.

(١) جواهر الكلام: ١٣/٣٥.

(٢) يُنظر: غاية المراد: ١/١٠٠.

(٣) يُنظر: رياض العلماء: ٧/١٧٩-١٨٠، ٢١٦.

(٤) يُنظر: بحار الأنوار: ١٠٤-١٧٣.



صدر الدين الموسوي العاملي الأصفهاني (ت ١٢٧٤ هـ)، غير تام^(١).

مختصراته

اختصره نجم الدين جعفر بن الحسن المعروف بالمحقق الحلبي (٦٧٦ هـ)، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً في الفقرة الثالثة من هذه المقدمة.

مخطوطاته (أقدم نُسخه)

إن من الغالب أن يكون لكل مؤلفٍ قديم عدّة نسخٍ خطيّةٍ منتشرة في ربوع الأرض، وكتاب (المراسم العلويّة) حظي بذلك أيضًا، ففي إيران (٣٨) نسخة، وفي النجف الأشرف ثلاث نُسخ^(٢)، وهنا اقتصرنا على ذكر أربع نسخٍ قديمة ونفيسة:

١. نسخة ضمن مجموعة عليها إجازة بخطّ القطب الراونديّ، سعيد بن هبة الله الحسيني (ت ٥٧٣ هـ) كتبها لولده نصير الدين حسين الشهيد، رآها الشيخ آقا بزرك الطهراني عند الشيخ محمّد السماوي^(٣)، وانتقلت هذه النسخة إلى مكتبة الإمام كاشف الغطاء وتسلسلها فيها (٣١٦)، رأيتهما ضمن مجموعة مع كتاب (الجواهر في الفقه) لابن البرّاج، و(شرح المراسم)، ومرّر الحديث عنها ضمن شروح كتاب المراسم.

(١) يُنظر: تكملة أمل الآمل: ١/٣٥٧ الرقم ٢، الذريعة: ١٥/٣٠٨ الرقم ١٩٦٩.
(٢) يُنظر: فنخا: ٢٩/٥٦ وما بعدها، وفيه ذكر لثمانٍ وثلاثين نسخة، ومعجم المخطوطات النجفيّة: ١٠/٢٣٢ وفيه ذكر ثلاث نسخ، وكُتب العنوان فيه تصحيفًا: (المراسم العلميّة).
(٣) يُنظر: الذريعة: ١٤/٦٣ الرقم ١٧٥٢، و٢٠/٢٩٨.



٢. نسخة ضمن مجموعة نفيسة للغاية، كتبها مهدي بن الحسن بن محمد النيرميّ الجرجانيّ بين سنتي (٦٥٧ - ٦٥٨ هـ)، موجودة ضمن مخطوطات مدرسة دار العلم في النجف الأشرف، وتقع بالرقم (٤٧٩)، وهي التاسعة في المجموعة^(١)، وقد قابل الناسخ بعض كتب المجموعة هذه مكرراً، وكتب على جملة منها حواشٍ نافعة تدلّ على فضله وعلمه، والمجموعة عليها إجازة محمد بن القاسم بن محمد البرزهيّ البيهقيّ لجمال الدين السيّد محمد بن الناصر بن حمزة العلويّ الحسينيّ العراقيّ الورّامينيّ، تاريخها ٢٣ شهر رمضان سنة ٦٦١ هـ، وقد رآها الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ^(٢).

(١) وترتيب الكتب التي فيها كالآتي: (الحدود والحقائق للسيّد المرتضى (ت ٤٣٦ هـ)، تاريخها في يوم الاثنين من أواخر شهر جمادى الأولى سنة ٦٥٨ هـ، ورسالة في أصول الدين، لمجهول، تاريخها غرّة شهر شوال سنة ٦٥٧ هـ في سبزوار، ورسالة في أصول الدين، لمجهول أيضاً، تاريخها أواخر شهر رمضان سنة ٦٥٧ هـ، وكتاب الجمل والعقود، للسيّد المرتضى، تاريخها يوم الاثنين ٢٠ شعبان سنة ٦٧٥ هـ، والفرائض النصيرية، للخواجه نصير الدين الطوسيّ، تاريخها يوم الجمعة أواخر شهر رمضان سنة ٦٥٧ هـ، ورسالة في غسل الجنابة، لمعين الدين سالم بن بدران المصريّ المازنيّ (ق ٧)، تاريخها ليلة الجمعة ١٤ شهر ربيع الأوّل سنة ٦٥٨ هـ، ورسالة في حرمة العصير الزبيبيّ بعد الغليان وقبل ذهاب الثلثين، لمجد الدين السرويّ، تاريخها ليلة الجمعة ١٤ شهر ربيع الأوّل سنة ٦٥٨ هـ، ورسالة في الشكّ والسهو والتلافي والجبران في صلاة الآيات والعيدن، تاريخها ليلة الجمعة ١٤ شهر ربيع الأوّل سنة ٦٥٨ هـ، والمراسم العلوية، ناقصة الآخر بمقدار ورقتين، وتنتهي بذكر حدّ شرب المسكر، وعليها حواشٍ في غاية النفاسة، بعضها ابتدأ بعبارة: (قال الإمام)، وهي شرح لعبارات المراسم، ويشترك بعضها مع الشرح الأوّل للكتاب المذكور سابقاً في أوّل شروح الكتاب.

(٢) يُنظر: الذريعة: ١/ ٨٥ الرقم ٤٠٤، ٢/ ١٩٥ الرقم ٧٤١، ٦/ ٣٠١ الرقم ١٦١١، ٧/ ٢٠٨ الرقم ١٠٢٣، ١١/ ٨٥ الرقم ٥٢٩، و٨٦ الرقم ٥٣٠، و٢٨٣ الرقم ١٧٢٢، <



٣. نسخة كتبها عليّ بن الحسين بن فادشاه بن أبي القاسم بن أميرة بن أبي الفضل بن بندار.. بن موسى بن أبي جعفر الجواد، يوم الخميس ٥ شهر ربيع الأوّل سنة ٦٧٥هـ، وهي الآن في مكتبة جامعة طهران بالرقم ٧٠١، ٧٦، ق، ١٧، س، ٥، ١٧، ٢٦ × سم^(١).

٤. نسخة كتبها محمّد بن إسماعيل بن الحسن الهرقليّ الحلّيّ^(٢)، يوم الأربعاء ٤ جمادى الآخرة سنة ٦٧٧هـ، وهي الآن في مكتبة جستریتی (في دبلن بايرلندا) بالرقم ٣٨٧٨، ٩٩، ق، ١٥، س، ومصوّرتها في مكتبة السيّد المرعشي^(٣) بالرقم (٧٣٥)، وهناك نسخ أخرى قديمة ومتأخّرة ليس هنا محلّ لذكرها، فمن أرادها فليرجع إلى مظانّها.

وكانت هذه النسخة في مكتبة الشيخ عبد الحسين الطهرانيّ (ت ١٢٨٦هـ) في كربلاء، وقد رآها الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ وذكرها عند ترجمة الناسخ بما نصّه: «ورأيت أيضًا بخطّه (المراسم العلويّة) لسالار الديلميّ في مكتبة الطهرانيّ بكربلاء، كتبه في بغداد وفرغ منه ليلة الأربعاء ١٤ جمادى الآخرة سنة ٦٧٧هـ»^(٤).

→ ٢١٣/١٤ الرقم ٢٢٤٤، ١٦/٥٥ الرقم ٢٦٢، ٢٠/٣٨٢ الرقم ٣٥٣٦، طبقات أعلام الشيعة: ٤/٣٣، ٧١، ١٤٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٧، ١٨٦.

(١) يُنظر: التراث العربي المخطوط: ١١/٢٧٦، فنخا: ٢٩/٥٦.

(٢) الناسخ من تلاميذ المحقّق الحلّيّ والعلامة الحلّيّ ومترجم في كتب التراجم، يُنظر: أمل الآمل: ٢/٢٤٥ الرقم ٧٢١، رياض العلماء: ٥/٣٤، طبقات أعلام الشيعة: ٣/١٧٩.

(٣) يُنظر: فنخا: ٢٩/٥٧.

(٤) يُنظر: طبقات أعلام الشيعة: ٥/١٧٩.



طبعاته

الأولى: طبع ضمن (الجوامع الفقهية) على الحجر سنة ١٢٧٦هـ، وترتيبه في الجوامع السابع بين اثني عشر كتاباً، ونسخته كتبها محمد رضا ابن الميرزا عبد الله الطيب بتاريخ سنة ١٢٧٦هـ، ٣٥ ص، رحليّ.

الثانية: طبع بعنوان (المراسم في الفقه الإمامي)، بتقديم وتحقيق الدكتور محمود البستانيّ في النجف الأشرف ضمن منشورات (جمعية منتدى النشر)، الرقم (٤)، بيروت، سنة ١٤٠٠هـ، ٢٧٢ ص، وزيريّ.

الثالثة: أوفسيت على الطبعة السابقة، منشورات الحرمين، قم المقدّسة، سنة ١٤٠٤هـ.

الرابعة: بتحقيق السيّد محسن الحسينيّ الأمينيّ، ومراجعة السيّد محمد جواد الجلايّي في المجمع العالميّ لأهل البيت ، قم المقدّسة، سنة ١٤١٤هـ، ٢٨٠ ص، وزيريّ.

الخامسة: أعيد طبع السابقة بالأوفسيت في دار الحقّ، بيروت، سنة ١٤١٤هـ. وطبع أيضاً مبثوثاً ضمن (سلسلة الينايع الفقهية)، جمع: الشيخ عليّ أصغر مرواريد، نشر: مؤسّسة فقه الشيعة، مط: الدار الإسلاميّة، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ.



الفقرة الثالثة

المحقق الحلبي مختصر المراسم العلوية

التعريف به^(١)

هو شيخ الإمامية، الفقيه المجتهد، نجم الدين أبو القاسم الحلبي، المشهور بـ(المحقق الحلبي)، جعفر بن الحسن بن يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي، مؤلف (شرائع الإسلام)، المولود في الحلة سنة ٦٠٢ هـ، والمتوفى في سنة ٦٧٦ هـ.

(١) هذه الترجمة أوردتها على سبيل الاختصار، فالمحقق الحلبي أشهر من نار على علم، وهي خالية من بعض المطالب العلمية، وأوكلت الأمر إلى جملة من كتب التراجم، وعلى سبيل المثال لا الحصر، يُنظر ترجمته في: رجال ابن داود: ٨٣ الرقم ٣٠٠، جامع الرواة: ١/ ١٥١، أمل الآمل: ٤٨/٢ الرقم ١٢٧، وسائل الشيعة: ١٥٢/٢٠ بالرقم ٢٢٤، روضات الجنات: ١٨٢/٢ الرقم ١٨٠، أعيان الشيعة: ٨٩/٤، طبقات أعلام الشيعة: ٣٠/٤، معجم رجال الحديث: ٦١/٤ الرقم ٢١٤٤، قاموس الرجال: ٣٧٨/٢، ومقدمات محققي كتبه خصوصاً ما كتبه الحجة الشيخ محمد مهدي الأصفهاني (ت ١٤٣٦ هـ) بعنوان (حياة المحقق الحلبي)، الذي طُبِعَ في مقدمة كتاب الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ): (النهاية ونكتها)، ٨٣-١٧٤ ص، والذي يصلح أن تكون كتاباً على حدة، وما كتبه أيضاً آية الله الشيخ رضا الأستادي في مقدمة (رسائل المحقق الحلبي).



كان من أعاضم العلماء فقهاً وأصولاً، وتحقيقاً وتصنيفاً، ومعرفةً بأقوال الفقهاء من الإمامية ومن المذاهب السنّية، ذابح طویل في الآداب والبلاغة، درّس وأفتى، وإليه انتهت رئاسة الشيعة الإمامية في عصره، وعُدَّ رائداً لحركة التجديد في مناهج البحث الفقهي والأصولي في مدرسة الحلّة، تخرّج عليه خلق من العلماء والدارسين أبرزهم ابن أخته الحسن بن يوسف ابن المطهر المعروف بالعلامة الحلّيّ (ت ٧٢٦هـ).

قال فيه تلميذه الفقيه الرجاليّ ابن داود الحلّيّ (كان حيّاً سنة ٧٤١هـ): «المحقّق المدقّق، الإمام العلامة، واحد عصره، كان ألسن أهل زمانه وأقومهم بالحجّة وأسرعهم استحضاراً، قرأت عليه وربّاني صغيراً»^(١).

أساتذته وتلاميذه

أخذ العلم عن: والده الحسن، ونجيب الدين محمّد بن جعفر بن هبة الله ابن نما، والسيد فخار بن معدّ الموسويّ، ومحمّد بن عبد الله بن زهرة الحسينيّ الحلبيّ، وسالم بن محفوظ بن عزيزة بن وشاح، ومجد الدين عليّ بن الحسن بن إبراهيم العريضيّ^(٢).

وأخذ عن المحقّق: عبد الكريم بن أحمد بن موسى ابن طاووس، وعزّ الدين الحسن بن أبي طالب اليوسفيّ الآبيّ، ويحيى بن أحمد بن يحيى بن الحسن بن سعيد الهذليّ، ومحمّد بن أحمد بن صالح القسّينيّ، وابن أخته رضيّ الدين عليّ بن يوسف

(١) رجال ابن داود: ٦٢ الرقم ٣٠٤.

(٢) للمزيد عن شيوخه وأساتذته يُنظر: النهاية ونكتها: ١ / ١٤٥ - ١٥٣ (مقدّمة التحقيق).



ابن المطهر، وطومان بن أحمد العاملي، وأبو جعفر محمد بن علي القاشي، ومحفوظ بن وشاح بن محمد، ويوسف بن حاتم العاملي، والشاعر صفّي الدين عبد العزيز بن سرايا الحلّي، والوزير أبو القاسم ابن الوزير مؤيد الدين ابن العلقمي، وغيرهم^(١).

تصانيفه

١. أجوبة المسائل البغدادية^(٢).
٢. بطلان إثبات المعدوم وعدم كفر القائل به^(٣).
٣. تلخيص (الفهرست) للشيخ الطوسي^(٤).
٤. التياسر في القبلة^(٥).
٥. الرسالة الماتعية^(٦).
٦. شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: مطبوع، وهو أشهرها، وقد أصبح محورًا للإفادة والاستفادة والتحقيق والشرح والتعليق منذ أن ألفه المحقق إلى اليوم الحاضر^(٧).

(١) يُنظر عن تلامذته: النهاية ونكتها: ١/١٥٣-١٦٩ (مقدمة التحقيق)، وفيه ذكر لستة عشر تلميذًا.
(٢) يُنظر: الذريعة: ٥/٢١٥ الرقم ١٠١٤.
(٣) يُنظر: بحار الأنوار: ١٠٢/٣٥.
(٤) يُنظر: الذريعة: ٤/٤٢٥ الرقم ١٨٧٢.
(٥) يُنظر: الذريعة: ٢/١٨ الرقم ٤٩، واسمه فيه: (استحباب التياسر لأهل العراق).
(٦) يُنظر: تراثنا: ٣٩/٤٦٩.
(٧) يُنظر: الذريعة: ١٣/٤٧ الرقم ١٦١، والحواشي عليه في: ٦/١٠٦-١٠٨، وشروحه كثيرة مبثوثة في الكتاب.



٧. مختصر المراسم (لسلار بن عبد العزيز الديلمي)، في الفقه^(١).
٨. اللُّهنة في المنطق^(٢).
٩. المسائل الخمسة عشر^(٣).
١٠. المسائل العزّيّة، وهي عشر مسائل كتبها المحقّق لعزّ الدين عبد العزيز^(٤).
١١. المسائل الكمالية^(٥).
١٢. المسائل المصريّة: مطبوع ضمن النهاية ونكتها الذي حقّقته ونشرته مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقم^(٦).
١٣. المسلك في أصول الدين^(٧).
١٤. المعارج في أصول الفقه: مطبوع^(٨).
١٥. المعتبر في شرح المختصر: مطبوع، وهو كتاب فقهيّ استدلاليّ مقارن^(٩).

(١) يُنظر: الذريعة: ٢٠٧/٢٠ الرقم ٢٦٠٧.

(٢) يُنظر: الذريعة: ١٦٨/١٨ الرقم ١٢٢٨، واسمه فيه: (كنز المنطق)، و١٨٩/١٨، واسمه فيه: (الكهنة في المنطق)، و٣٨٩/١٨ واسمه فيه: (اللُّهنة في المنطق) وهو الصحيح، واللُّهنة هو ما يقدّم للضيف قبل الطعام.

(٣) يُنظر: تراثنا: ٤٤/٣٠٣.

(٤) يُنظر: الذريعة: ٢٦٢/١٥ الرقم ١٧٠٢.

(٥) يُنظر: تراثنا: ٤٤/٣٠٥.

(٦) يُنظر: الذريعة: ٢٣٤/٥ الرقم ١١٢٣.

(٧) يُنظر: الذريعة: ٢١/٢١ الرقم ٣٧٥٣.

(٨) يُنظر: الذريعة: ٢١/١٨٠ الرقم ٤٥٠٣، واسمه فيه: (معارج الأصول).

(٩) يُنظر: الذريعة: ٢١/٢٠٩ الرقم ٤٦٤٨.



١٦. المقصود من الجمل والعقود^(١).

١٧. النافع في مختصر الشرائع: مطبوع، ويقال له أيضاً: (المختصر النافع في مختصر الشرائع)، وقد طبع هذا الكتاب في مصر [سنة ١٣٧٦ هـ]، وأقرّ للتدريس في جامعة الأزهر بأمر من وزير الأوقاف الأستاذ أحمد حسن الباقوري^(٢).

١٨. نكت النهاية: مطبوع، أي (النهاية في مجرد الفقه والفتاوى) للشيخ الطوسي^(٣).

١٩. نهج الوصول إلى معرفة الأصول^(٤).

شعره

كان المحقق قد نظم الشعر في أوائل شبابه، ثم تركه، إلا ما جاء منه بين الحين والحين ممّا تقتضيه المناسبة، فمن شعره:

يا راقداً والمنيا غير راقدة
وغافلاً وسهام الليل ترميه
بم اغترأرك والأيام مرصدة
والدهر قد ملأ الأسماع داعيه!؟

(١) يُنظر: تراثنا: ٤٤/٣١٢.

(٢) يُنظر: الذريعة: ٢٠/٢١٣ الرقم ٢٦٣٦.

(٣) يُنظر: الذريعة: ٢٤/٣٠٦ الرقم ١٦٠٢.

(٤) يُنظر: الذريعة: ٢٤/٤٢٥، وهو اسم آخر لكتاب (معارج الأصول) بحسب كتاب الذريعة، وفيه كلام لا مجال لذكره هنا، فالعنوان على هذا الرأي مكرّر، فلاحظ.



أمأرتك الليالي قُبِحَ دخلتها
وغدرها بالذي كانت تُصافيه؟!
رفقًا بنفسك يا مغرورٌ إنَّ لها
يومًا تشيب النواصي من دواهيهِ^(١)

وفاته

توفيَّ بالحلّة في شهر ربيع الآخر سنة ٦٧٦هـ، واجتمع لجنّازته خلق كثير.
وموضع قبره في محلّة الجبّاويين من الحلّة، وهو مائل للعيان حتّى اليوم،
وعليه قبة مجصّصة يتبرّك الناس به منذ ذلك العصر إلى عصرنا الحاضر، وقد سمّي
الشارع الذي فيه موضع القبر باسمه.

(١) أمل الآمل: ٥١ / ٢ باختلاف يسير.



الفقرة الرابعة

كتاب (مختصر المراسم العلوية)

المحقق الحلبي واختصار الكتب

عمد الكثير من علمائنا الأعلام إلى اختصار جملة من الكتب، وتخيّر ما ينفع الدارسين، وأهم الأسباب الداعية إلى اختصار الكتب تضخّم حجم الكتاب إمّا بكثرة إيراد الأسانيد التي لا يفيد منها إلا قلة من الخاصّة الذين لهم اعتناء بهذا اللون من المعرفة، في الوقت الذي تمثّل فيه لدى عامّة الدارسين عبئاً يستنزف أوقاتهم، وعرقلةً في طريق قراءتهم، وإمّا بكثرة الاستطرادات التي تؤدّي إلى تشتت الفائدة العلميّة وتحول دون إيراد المعلومات ضمن سياق منتظم.

ويقوم بذلك العلماء المختصرون، إمّا من تلقاء أنفسهم؛ تشخيصاً لمقتضى الحالة العلميّة، وإمّا استجابةً لطلب طلابهم ومُريديهم، وتحقيقاً لرغبة جملة من المعنّين بالشأن العلميّ الذين يكونون في الغالب من الملوك أو الوزراء أو الأعيان أو الوجهاء، وقد جرت العادة أن يذكر العلماء المختصرون الدّاعي إلى الاختصار



في أوائل مختصراتهم^(١)، والمحقق الحلبي مختصر كتاب المراسم من أولئك الأعلام.

ولم يكن كتاب (المراسم العلوية) الكتاب الوحيد الذي اختصره المحقق الحلبي، بل اختصر كتاباً آخر أيضاً هو (الفهرست) للشيخ الطوسي، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ)، وسُمي مختصره بـ(تلخيص الفهرست)، لخصه بتجريده عن ذكر الكتب، واقتصر على ذكر نفس المصنِّفين وسائر خصوصياتهم، ورتبه على الحروف في الأسماء والألقاب والكنى^(٢)، وطُبِعَ هذا التلخيص أربع مرّات:

الأولى: بتحقيق آية الله الشيخ رضا الأستاذي ضمن مجلّة (علوم الحديث)، ع ١٤٤، الصفحات (٢١١-٢٣٨)، سنة ١٤٢٤هـ.

الثانية: بتحقيق السيّد مهدي الرجائي ضمن كتاب (الإجازات لجمع من الفقهاء والمحدثين)، الصفحات (٣٢٣-٣٦١)، سنة ١٤٢٩هـ.

الثالثة: بتحقيق آية الله الشيخ رضا الأستاذي ضمن مجموعة (رسائل المحقق الحلبي)، الصفحات (٣٢٧-٣٥٦)، سنة ١٤٣٣هـ.

الرابعة: بتحقيق الدكتور ثامر كاظم الخفاجي، منشورات الرافد، بغداد، ط ١، سنة ١٤٣٧هـ، ١٩٨ ص.

(١) يُنظر: الذريعة: ٢٠/١٧٤-٢١٦، الأرقام ٢٤٥٦-٢٦٥٨، وفيها جملة من مختصرات الكتب.

(٢) يُنظر: الذريعة: ٤/٤٢٥ الرقم ١٨٧٢، و١٦/٣٨٤ وذكر الطهراني أنّه رأى نسخته في مكتبة آية الله السيّد حسن الصدر، أعيان الشيعة: ٩/١٦٦، وانفرد السيّد الأمين في أعيان الشيعة (٥/٤٠٦) في نسبته إلى العلامة الحلبي (ت ٧٢٦هـ)، واعتمد على ذلك جملة من المحقّقين، والصحيح ما ذكرناه، فلاحظ.



ولهذا الكتاب ثلاث نسخ:

الأولى: كتبها جعفر علي بن جلال بتاريخ يوم الجمعة شهر رمضان سنة ١٠١٤ هـ، وهي في مركز إحياء التراث الإسلامي في قم المقدّسة، وتقع بالتسلسل: (٢/٢١٥١).

الثانية: كتبها الميرزا عبد الله الأفندي (ق ١٢)، من دون تاريخ، وهي في مكتبة السيّد المرعشي في قم المقدّسة، وتقع بالتسلسل: (١٥/٦٠٦٢)، وعليها اعتمد في تحقيق الكتاب: السيّد الرجائي والشيخ الأستاذي^(١).

الثالثة: نسخة كانت في مكتبة آية الله السيّد حسن الصدر^(٢).

مختصر المراسم العلوية

هو مختصر لكتاب (المراسم العلوية في الأحكام النبوية) لسأّر الديلمي، الشيخ أبو يعلى حمزة بن عبد العزيز (ت ٦٣٤ هـ)، ومع هذا فإن مؤلف الأصل الديلمي قد صرّح بأنّه ألف كتابه على سبيل الاختصار، إذ قال ما نصّه: «وقد عزمت على جمع كتاب مختصر يجمع كلّ رسم ويحوي كلّ حتم من الشريعة، وأتيت على القسمة ليقرب حفظه^(٣) ويسهل درسه..»^(٤).

واختصره المحقّق الحليّ على اختصار أصله بطلب من أحد الفضلاء لم يصرّح

(١) يُنظر: فنخا: ٩/١٥٤.

(٢) يُنظر: تكملة أمل الآمل: ٢/٢٦٤ الرقم ٢٦٧، الذريعة: ٤/٤٢٥ الرقم ١٨٧٢.

(٣) في بعض نسخ المراسم: «وأبينّه على القسمة؛ ليتقرّب حفظه».

(٤) المراسم العلوية: ٢٨.



باسمه، مع زيادة سيرة جدًّا على نصوص الأصل دون فتوى، وتأخير وتقديم في بعض أبوابه، فحذف زوائده، وجرّد فوائده، بعبارة لا تقصر عن إبانة مقاصده، ولا تخلُّ بضبط قواعده؛ لتسقط كلفة التطويل، ويخفّ حمل العبء الثقيل، كما ذكر هو في أوّله، إذ قال ما نصّه: «ذكرت أيّدك الله بالتوفيق، وأرشدك لإصابة التحقيق، ووهبك قلبًا للمعالم الدين واعيًا، وعزمًا بما كلّفك الله وافيًا، وزمانًا لإدراك البغية كافيًا، وقولًا عند إيراد الحجّة شافيًا، وجعل همتك على تحصيل النجاة موقوفة، ونفسك عن زخارف الدنيا مصروفة، إنَّ كتاب المراسم مع كونه من أحسن المختصرات جمعًا، وأوضحها وضعًا، لا ينفكُّ عن تطويلٍ يُتعب الحافظ بتكلّفه، ولا يسعه إلاّ متابعة مؤلّفه، وإنك توثّر حذف زوائده، وتجريد فوائده، بعبارة لا تقصر عن إبانة مقاصده، ولا تخلُّ بضبط قواعده، لتسقط كلفة التطويل، ويخفّ حمل العبء الثقيل، فلم أرَ إلاّ إجابتك؛ إرهافًا لعزمك، وتصويبًا لوهمك، وإلاّ فالأول أولى بالحقّ، ولو لم يكن إلاّ فضيلة السبق، وأنا أستعين بالله وأتوكّل عليه، وأعتصم به وأفوض إليه..»^(١).

والموجود من المختصر ناقص، وقد احتوى على اختصار الكتب الفقهيّة التالية:
(كتاب الطهارة، وكتاب الصلاة... وكتاب النكاح، وكتاب الفراق، وكتاب المكاسب، وذكر الشركة والمضاربة، وأحكام الشفعة، وكتاب الأيمان والنذور والعهود والكفّارات، وكتاب العتق والتدبير والمكاتبة، وأحكام الديون، وأحكام الوديعة، وأحكام العاريّة، وأحكام المزارعة، وأحكام الإجارة، وذكر الصلح، وأحكام الوقوف والصدقات، وأحكام الضمانات والكفالات، والحوالات

(١) مقدّمة الكتاب الذي بين يديك.



والوكالات، وذكر الإقرار في المرض، وأحكام الوصية، وذكر اللقطة، وذكر الصيد والذبائح، وذكر الأطعمة والأشربة، وكتاب المواريث، وأحكام القضاء، وأحكام الجنائية، وكتاب الحدود، وباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).

والذي نُقص أو لم يُختصر من الكتاب لسقط في نسخة الكتاب أو لعلّة خفيت علينا أربعة كتب، هي: (كتاب الصوم، وذكر الاعتكاف، وكتاب الحجّ، وكتاب الزكاة، وكتاب الخمس)، وفي مكان الموضوعات التي لم تُختصر من الكتاب بياض في نسخة الأصل.

في إثبات نسبة الكتاب إلى المحقّق الحليّ

ذكر جملة من الأعلام أنّ (مختصر المراسم) هذا هو من تأليف المحقّق الحليّ، منهم:

١. السيّد محمّد بن مطرف الحسنيّ الحليّ (كان حيّاً سنة ٦٧٢هـ): صرّح بذلك بعد ما فرغ من نسخ الكتاب في حياة أستاذه المحقّق الحليّ بتاريخ يوم الخميس ١٦ صفر سنة ٦٧٢هـ وقرأه على المصنّف.

ذكر ذلك الخبير الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ في كلّ من: طبقات أعلام الشيعة: ٤/ ١٧٤، و٥/ ١٨٣، والذريعة: ١/ ٢٤٦ الرقم ١٢٩٩، و١٣/ ٤٦ و٢٠/ ٢٠٧ الرقم ٢٦٠٧.

وقال عند ذكر كتاب (الشرائع) لابن بابويه والموجود ضمن مجموعة مع نسخة كتاب (مختصر المراسم) ما نصّه: «وقد قرأها [أي ابن مطرف] على



أستاذه المحقق فأجازه على ظهرها، وتاريخ الإجازة سنة ٦٧٢هـ^(١).

ولم أجد أثرًا لذكر هذه القراءة إلا بعد النظر المستقصي في النسخة، فوجدت عبارة كتبت في ظهر نسخة (الشرائع) قبل كتاب (مختصر المراسم) بورقة واحدة نصّها: «قرأ... مختصر المراسم... أيده الله...»، فعرفت أنّ هذه العبارة هي للمحقّق الحليّ بحسب المذكور سابقًا، وقد ذهبت بقيّة العبارة للأسف فيما ذهبت؛ وذلك لتعرّض النسخة من أثر القِدَم للخرم أو السقط أو محو الكلمات، لكثرة اللمس والقراءة، وستأتي ترجمة ابن مطرف هذا فيما بعد.

٢. الميرزا عبد الله الأفندي (ت حدود ١١٣٠هـ): ذكره في كتابه (رياض العلماء وحياض الفضلاء)، فإنّه ذكر تأليف المحقق الحليّ عند ترجمته نقلًا عن كتاب (أمل الآمل) للشيخ محمّد بن الحسن المعروف بالحرّ العامليّ (ت ١١٠٤هـ) معبرًا عنه بـ(شيخنا المعاصر)، واستدرك على عبارة العامليّ التي نصّت على ذكر التأليف بما نصّه: «ونسب إليه بعض العلماء: شرح الكلمة الإلهيّة، واختصار رسالة سلار»^(٢)، وذكر الأفندي ذلك أيضًا في تعليقه على كتاب (أمل الآمل)^(٣).

والصحيح أنّ الكتاب له، والدليل ما يأتي:

• ما كتّب في نسختنا المعتمدة هذه بخطّ تلميذ المحقق الحليّ السيّد محمّد

(١) يُنظر: الذريعة: ٤٦/١٣ الرقم ١٥٧.

(٢) رياض العلماء: ١/١٠٦، ويُنظر: أمل الآمل: ٤٨/٢.

(٣) يُنظر: تعليقة أمل الآمل: ١٠٩.



ابن مطرف الحسني، الذي قرأ الكتاب على أستاذه ورواه عنه، بعد أن فرغ من نسخه في حياة أستاذه بتاريخ يوم الخميس ١٦ صفر سنة ٦٧٢ هـ، وقد ذكرنا ذلك سابقاً في النقطة الأولى.

• ما ذكره الأفندي نفسه في كتابه (رياض العلماء وحياض الفضلاء) لاحقاً عند ترجمة سلار الديلمي مؤلف الأصل، إذ قال ما نصّه: «أقول: وقد اختصر المحقق جعفر بن سعيد الحلبي كتاب المراسم له كما قد سبق في ترجمة المحقق المذكور»^(١).

• ما ذكره الأفندي أيضاً في كتابه (رياض العلماء وحياض الفضلاء) لاحقاً في ترجمة سلار الديلمي مؤلف الأصل، إذ قال ما نصّه: «وقد اختصر المحقق بالتماس بعض أصحابه كتاب مراسمه المعروف بالرسالة مع اختصار أصل الرسالة في نفسها، وهذا الاختصار موجود عند الفاضل الهندي بأصبهان»^(٢).

٣. الفاضل الهندي، بهاء الدين محمد بن الحسن الأصبهاني (ت ١١٣٧ هـ): ذكره في كتابه (كشف اللثام والإبهام عن كتاب قواعد الأحكام) ونقل عنه^(٣)،

(١) رياض العلماء: ٤٣٨/٢.

(٢) رياض العلماء: ٤٤٣/٢، وعنه أعيان الشيعة: ١٧١/٧.

(٣) كشف اللثام: ١٤٥/٣، وقال فيه ما نصّه: «كما في الجامع، والشرائع، ومختصر المراسم، وظاهر المصباح ومختصره».

أقول: قال الشيخ محمد إبراهيم الكلباسي (ت ١٣١٥ هـ) في الرسائل الرجالية، ج ٤: ٢٤ ما نصّه: «قيل: كانت رسالة علي بن الحسين ابن بابويه عند قدماء الأصحاب، وعند الفاضل الهندي والسيّد محمد مهدي النجفي والشيخ أسد الله الكاظمي من المتأخرين». ←



ولكنه لم يصرِّح بأنه للمحقِّق الحلِّيِّ، واعتمدنا على ما ذكره الميرزا عبد الله الأفندي عنه، فمن المسلم أن الأفندي كان على بينة من أمره، إذ قال ما نصّه: «وقد اختصر المحقِّق بالتماس بعض أصحابه كتاب مراسمه المعروف بالرسالة مع اختصار أصل الرسالة في نفسها، وهذا الاختصار موجود عند الفاضل الهندي بأصبهان»^(١).

٤. آية الله السيّد حسن الصدر (ت ١٣٥٤هـ): ذكره للمحقِّق الحلِّيِّ عند ترجمة السيّد محمّد بن مطرف الحسنيّ كاتب المجموعة ظاهرًا (الشرائع) و(مختصر المراسم)، والمجاز من المحقِّق الحلِّيِّ بالرواية، وقال ما نصّه: «وجدت بخطّه نسخة مختصر المراسم لأستاذه المحقِّق، فرغ من نسخها سادس عشر صفر سنة اثنتين وسبعين وستمائة..»^(٢)، وعند ترجمة السيّد محمّد بن الحسن الرزقيّ^(٣)، قال ما نصّه: «والإنهاء على ظهر مختصر المراسم للمحقِّق الحلِّيِّ»^(٤)، علماً أنّه لم يذكره في ترجمة المحقِّق الحلِّيِّ عند تعداد تأليفه، ونسبه في موضع آخر للسيّد محمّد بن هاشم الموسويّ الهنديّ (ت ١٣٢٣هـ) كما سيأتي في محله.

→ ولما كانت نسخة كتاب (مختصر المراسم) اليتيمة هذه ضمن مجموعة مع قطعة من كتاب (رسالة الشرائع) للشيخ الأجلّ عليّ بن الحسين ابن بابويه، فأستظهر أنّ هذه المجموعة هي التي كانت عند الفاضل الهنديّ، ولا مجال لتابعة ما نقله عنها في كتابه (كشف اللثام) لمقابلتها مع النسخة المذكورة، فلاحظ.

(١) رياض العلماء: ٤٤٣/٢، وعنه أعيان الشيعة: ١٧١/٧.

(٢) يُنظر: تكملة أمل الآمل: ١٦٨/٥ الرقم ٢١٣٤.

(٣) في المطبوع: (الزرقيّ) وسيأتي تحقيق ذلك.

(٤) يُنظر: تكملة أمل الآمل: ٢/٢٦٤ الرقم ٢٦٧ ترجمة المحقِّق الحلِّيِّ، و٤/٤٥١ الرقم ١٩٦١ ترجمة الزرقيّ.



٥. السيد جعفر بن محمد باقر آل بحر العلوم (ت ١٣٧٧هـ): نسبة إليه في كتابه (تحفة العالم في شرح خطبة المعالم)، وقال عند تعداد تأليف المحقق الحلبي ما نصّه: «.. وكتاب المعبر، وكتاب اختصار مراسم سلار الديلمي في الفقه»^(١).
٦. الشيخ آقا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩هـ): رأى نسخة كتاب المختصر عند الشيخ محمد السماوي (ت ١٣٧٠هـ)، التي نسخها السيد محمد بن هاشم الموسوي الهندي^(٢)، وهي اليوم موجودة في مكتبة الإمام الحكيم العامة في النجف الأشرف، وتقع بالتسلسل (٢١)، وسيأتي ذكرها عند ذكر النسخ المعتمدة، وتبعه على ذلك جملة من الأعلام^(٣)، غير أن الشيخ الطهراني لم يُشر إلى ذكر الميرزا عبد الله الأفندي للكتاب، فلعلّه اكتفى بالأصل دون الوساطة.

في نسبة الكتاب لغير المحقق الحلبي

قد نُسب الكتاب إلى غير المحقق الحلبي، وسبب هذه النسبة هو الخلط بين المصنّف والناسخ، فقد استنسخ السيد محمد بن هاشم الموسوي الهندي (ت ١٣٢٣هـ) على نسخة الأصل، ويكاد يكون السيد محمد بن هاشم الموسوي هذا الوحيد الذي حفظ لنا نسخة مستنسخة عن نسخة الأصل الموجودة اليوم في مكتبة كاشف الغطاء العامة، أمّا الذين وقعوا في هذا الاشتباه، فنسبوا الكتاب إلى ناسخه السيد محمد الموسوي، فهم:

(١) تحفة العالم: ١/ ٣٨٠، علماً أنّه فرغ من تأليفه بتاريخ ٢٥ شوال سنة ١٣٤٢هـ.

(٢) يُنظر: الذريعة: ٢٠/ ٢٠٧، الرقم ٢٦٠٧، و١/ ٢٤٦، الرقم ١٢٩٩، وطبقات أعلام الشيعة: ٤/ ١٧٤.

(٣) يُنظر: موسوعة طبقات الفقهاء: ٢/ ٢٦٧، ومقدمات محققي كتب المحقق الحلبي.



١ . آية الله السيّد حسن الصدر (ت ١٣٥٤هـ): ذكر في كتابه (تكملة أمل الآمل) أن من تأليفه: (مختصر المراسم في الفقه)^(١).

٢ . السيّد محسن الأمين العامليّ (ت ١٣٧١هـ): ذكر في كتابه (أعيان الشيعة) أنّ من تأليفه: (مختصر مراسم سلّار)^(٢)، مع أنّه ذكر في موضعٍ آخر من الكتاب أنّه للمحقّق الحليّ^(٣).

٣ . الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ (ت ١٣٨٩هـ): ذكر في كتابه (طبقات أعلام الشيعة) أنّ من تأليفه: (مختصر المراسم)^(٤)، وذكره في الذريعة بعنوان: (مختصر مختصر المراسم)، وقال ما نصّه: «مختصر مختصر المراسم: للسيّد محمّد ابن السيّد هاشم الهنديّ النجفيّ المنشأ والمدفن، المتوفّي ١٣٢٣، موجود في خزانة كتبه بالنجف، وقال في (نظم اللآلي)^(٥) عند ذكر المختصر: (وإذا كان أصله في غاية الوجازة فما ظنك بمختصره)»^(٦).

ومن المعلوم أنّ عبارة السيّد محمّد الموسويّ يفهم منها أنّ مراده هو وصف (مختصر المراسم) بالنسبة إلى (المراسم العلويّة) المختصر جدّاً، لا غير، فلاحظ.

(١) يُنظر: تكملة أمل الآمل: ١٧٩/٥ الرقم ٤.

(٢) يُنظر: أعيان الشيعة: ٨٥/١٠ الرقم ١٢.

(٣) يُنظر: أعيان الشيعة: ٩٢/٤ الرقم ١٠، و١٧١/٧، والظاهر أنّ مصدر الاشتباه النقل عن كتاب تكملة أمل الآمل، فلاحظ.

(٤) يُنظر: طبقات أعلام الشيعة: ٢٩٤/١٧، والظاهر أنّ مصدر الاشتباه النقل عن كتاب تكملة أمل الآمل، فلاحظ.

(٥) يُنظر: الذريعة: ٢٤/٢٢٥ الرقم ١١٦٣، وهو في علم الرجال، مجلّدان، فرغ منها يوم الجمعة ١٦ شهر ربيع الآخر سنة ١٢٧٧هـ.

(٦) الذريعة: ٢٠/٢٠٨ الرقم ٢٦٠٨.



الأسباب التي أدت إلى عدم معرفة الكتاب

١. عدم ورود اسم المحقق الحليّ في دياحة كتاب المختصر.
٢. كثرة نسخ كتاب الأصل المراسم وشهرته غيّبت شهرة المختصر، ولم تسمح له أن يحظى بشهرة.
٣. وجود نسخة الكتاب ضمن مجموعة خطيّة.
٤. عدم تحديد مكان النسخة عند ذكرها.
٥. عدم فهرسة مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامّة فهرسةً تفصيليّة.
٦. نسبة الكتاب في مكتبة الإمام الحكيم العامّة سابقاً إلى ابن مطرف الحسنيّ ناسخ الأصل.



الفقرة الخامسة

نسخة كتاب (مختصر المراسم العلوية)

النسخ المعتمدة

اعتمدتُ في مقابلة النسخة وضبطها على نسختين تفضّل بهما حفظة التراث وُسرائتهُ، وأُطبقتُ في وصف النسخة الأولى؛ وذلك لنفاسة هذا الأثر التراثي الذي لولاه لضاع أثران عظيمان لعالمين عظيمين من علمائنا، هما ابن بابويه القميّ والمحقّق الحليّ (قدّس سرُّهما)، فرحم الله من حفظ لنا هذا الأثر سالمًا، ومن ساعد في إظهاره، ومن كحلّ ناظر التائقين إليه والمتلهّفين عليه، وإليك ما ذكرت:

النسخة الأولى، الأصل (نسخة مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامّة)

هي ضمن مجموعة موجودة في مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامّة في النجف الأشرف، فيها ثلاثة كتب:

الأوّل: قطعة من كتاب (الشرائع) للفقهاء الأقدم الشيخ عليّ بن الحسين بن



موسى ابن بابويه القميّ (ت ٣٢٩هـ)^(١) من دون تاريخ.

الثاني: إنهاء لكتاب (المسائل المصريّة)، وقد كتب بتاريخ أواخر ربيع الآخر من سنة ٦٧١هـ.

الثالث: كتاب (مختصر المراسم) للمحقّق الحليّ (ت ٧٢٦هـ)، وقد كتب

(١) استنسخ عن هذه النسخة سماحة السيّد محمّد رضا السيستانيّ بتاريخ ٢٠ شهر رمضان سنة ١٤٢١هـ، مع فهرستها واستخراج بعض مطالبها والاستدراك عليها، رأيتُ مصوّرتها، وتقع في (٦٧) صفحة بسطور مختلفة، وطبعت بتحقيق الأخوين الفاضلين الشيخ كريم مسير والشيخ شاکر المحمّديّ دام تأييدهما، مع مقدّمة وافية في مجلّة (دراسات علميّة) في العدد المزدوج (٣/٢) الصفحات: (٣٠٥-٤٦٣)، ثمّ عملاً مستدرکاً لها استخرجه من مجلّة من الكتب الفقهيّة، وطُبع ضمن العدد الرابع من المجلّة نفسها، الصفحات: (٢٠٥-٢٩٧)، ثمّ طبع المجموع الأصل والمستدرک في كتاب واحد صدر ضمن منشورات المجلّة نفسها أيضاً سنة ١٤٣٥هـ، في ٣٢٧ صفحة، وزيريّ، ولا ننسى دور المرجعيّة الرشيدة المتمثلة بسماحة آية الله العظمى السيّد عليّ الحسينيّ السيستانيّ ونجله العالم السيّد محمّد رضا الحسينيّ السيستانيّ في رعاية هذا المشروع العلميّ المميّز، والذي نجح في ظروف استثنائيّة قاهرة، فلله درّهما وعلى الله تعالى أجرهما.

ولقد شرفني الله تعالى بتوفيقه بمقابلة هذه النسخة النفيسة حين التحقيق مع خليّة النحل إدارة المجلّة العاملة والدائبة على نشر البحوث العلميّة المميّزة، وحالفتني التوفيق بتهيئة وريقات متفرّقة من نسخة أخرى للكتاب بعضها بخطّ الشيخ شمس الدين محمّد بن عليّ ابن الحسن بن محمد بن صالح الجباعيّ الحارثيّ الهمدانيّ (ت ٨٨٦هـ)، وبعضها بخطّ الحجّة الشيخ محمّد عليّ الأوردباديّ (ت ١٣٨٠هـ) وجدتها عند سبطه العلّامة الخطيب السيّد مهديّ الشيرازيّ دام توفيقه، وقوبلت مع الأصل في الطبعة الثانية للكتاب.

ونسخة العلّامة الشيخ الأوردباديّ تختلف عن هذه النسخة الأصل، فعلى قلّة أوراقها تتبعت موارد الاختلاف فيها فوجدتها بين العشرين والثلاثين، إلّا أن يكون قد ضبط النسخة بخبرته، وهذا بعيد، لكونه عُرف - على ما رأيت - بالأمانة العلميّة، إذ لو كان من عمل نفسه لأشار إلى هذا في هامش النسخة مثلاً.



بتاريخ يوم الخميس ١٦ صفر سنة ١٦٧٢هـ.

ورقم المجموعة القديم في المكتبة: (٣٤٠)، وعليها رقم آخر بعطف الكتاب: (٣٣٣)، ورقم الحيازة: (١٧٦٣٣)، وتاريخه في: ٢٣ / ٢ / ١٩٧٧ م، وختم الحيازة مدور: (مديرية الآثار العامة، مكتبة المتحف العراقي، المخطوطات / بغداد)، وعليها ختم بيضوي كبير: (بسمه تعالى من كتب علي بن الرضا بن موسى بن جعفر كاشف الغطاء، سنة ١٣٢٢هـ)، وصاحب هذا الختم هو الشيخ علي كاشف الغطاء (ت ١٣٥٠هـ) صاحب المكتبة العريقة وصاحب كتاب (الحصون المنيعه)، وختم آخر غير مؤطر: (مكتبة الإمام محمد الحسين كاشف الغطاء العامة / النجف الأشرف - العراق)، وحواشي النسخة مرئمة، وهي بخط النسخ، والعناوين كتبت بخط أكبر من الأصل، وفيها تغيير في رسم بعض الحروف في بعض المواضع، إذ رُسِمَت الياء تاءً، والتاء ياءً، والألف المقصورة ياءً معجمة. وعدد أوراقها: (٨٢) ورقة، وقياسها: (١٦×١٢) سم، وغلافها: جلد، بني اللون.

وسأذكر المكتوب في المجموعة تباعاً بحسب ما فيها؛ وإليك وصف المجموعة:

الكتاب الأول: (كتاب الشرائع)

١. وجه الورقة الأولى: عليه تملك الشيخ محمد جواد البلاغي (ت ١٣٥٢هـ)، وكتب على وجه المجموعة في ورقة حديثة ما نصه: «من من الله على أقل عباده محمد جواد البلاغي، وقد ألزمت نفسي بأن لا أعيره إلا مدة ثلاثة أيام بورقة من المستعير، أو كتابة بخطه في دفترتي، ولا يجوز تأخيره عن ثلاثة أيام في



الاستعارة، وإن طلب منِّي ذلك فإنِّي لا أجيب إلى ذلك إلا حياءً، فقد ذهب منِّي بالعارية عدّة كتب»^(١).

٢. وجه الورقة الثانية:

أ. عليه عنوان الكتاب الأوّل: (كتاب رسالة ابن بابويه القمّيّ في شرائع الإسلام)، كاتبها...

ب. عبارة تملُّك: (انتقل بل البيع (كذا) الشرعيّ إلى السيّد حسن ابن^(٢) ثابت ابن حسن ابن أحمد ابن محمّد ابن عبد الله الموسى، غفر الله له ولوالديه، ومن قرأه ومن ترحمّ عليه).

ج. فائدة: (الكرّ العراقيّ ألف ومائتا رطل بالعراقيّ، ومائتان وستون بالشاميّ)، وبعدها كتابة مشطوبة تتعلّق بذلك.

د. فائدة في معادلة الرطل الشاميّ بالرطل العراقيّ.

هـ. العبارة الآتية: (يثق بالله الغنيّ: ١١٠)، والرقم هذا يعني أنّ صاحب الإمضاء اسمه: (عليّ)، بحسب حساب الجمل.

و. شعر لصفّي الدين الحلّيّ (ت ٧٥٢هـ):

(١) وذكر الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ أنّ هذه المجموعة كانت عند آية الله السيّد حسن الصدر، ونفيتُ ذلك بقرائن، ويمكن أن تكون النسخة كانت عنده على نحو الاستعارة لا التملُّك، فقد صرّح في موضع آخر أنّها عند الشيخ البلاغيّ واشتراها الشيخ كاشف الغطاء رحمهما الله جميعاً، وسيأتي الكلام على ذلك، فلاحظ.

(٢) الصحيح إسقاط همزة (ابن) وهنا أثبتناها حفاظاً على النصّ.



إذا لم تكن عالماً بالسؤالِ
فتركُ الجوابِ له أسلمُ
فإن أنت شككتَ فيما سئل
ستَ فخيراً جوابك لا أعلمُ

ز. مسألة في ثمن كفن الزوجة هل هو من الزوج أم لا؟

ح. فائدة: عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه في عدد الرسل والأنبياء، مخرومة.

ط. مسألة في الطلاق.

٣. ظهر الورقة الثانية: يبدأ منه كتاب الشرائع، بسملة ثم نص الكتاب من أوله، ويستمر إلى ظهر الورقة العشرين.

٤. الأوراق (٢١، ٢٢، ٢٣، و٢٤) بياض.

٥. وجه الورقة الخامسة والعشرين: يبدأ فيه تنمة قطعة كتاب الشرائع، وتنتهي في ظهر الورقة الثامنة والعشرين.

وبعد، فإن هذه النسخة من كتاب (الشرائع) فإنها قرئت على علماء أعلام، وسجلوا على حواشيها بلاغات القراءة، وبلغ مجموع البلاغات التي عليها غير التي ذهبت في خروم النسخة إثر القدم: (١٣) بلاغاً.

الكتاب الثاني: (المسائل المصرية)

٦. وجه الورقة التاسعة والعشرين، فيه:

أ. ثلاثة أسطر من آخر كتاب (المسائل المصرية) للمحقق الحلبي (ت ٦٧٦ هـ)،



وجاء في إنهاء النسخة ما نصّه: «تمت المسائل المصرية بحمد الله تعالى ومنه على يد أضعف عباد الله وأحوجهم إلى شفاعته أئمتّه محمّد وعليّ وفاطمة [والحسن والحسين] وعليّ ومحمّد وجعفر [وموسى] وعليّ ومحمّد [وعليّ والحسن] والمهديّ عليهم سلام الله: عليّ بن محمّد ابن عليّ بن موسى الخاني^(١) وذلك في أواخر ربيع الآخر من سنة إحدى وسبعين وستمائة وصلواته على أشرف الأنبياء والمرسلين محمّد وآله الطاهرين وسلامه..»^(٢).

(١) الخانيّ (بالحاء المعجمة والنون بعد الألف): هذه النسبة إلى مدينة بنو احي أصفهان يقال لها: (خان لنجان)، وتقرأ كلمة (الخانيّ) في هذه النسخة: (الداني) لكنها بعيدة؛ لأن بلدة (دانية) في الأندلس، وهي بعيدة عن الحلّة من حيث المسافة والعقيدة، واعتمد الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ على هذا الإنهاء عند ترجمة الناسخ، غير أنّه ذكره بعنوان (المعاني) بدل (الخانيّ)، وقال في ترجمته ما نصّه: «عليّ بن محمّد بن عليّ بن موسى المعانيّ الذي كتب بخطّه (المسائل المصريّات) للمحقّق الحلّيّ، وفرغ منه في حياة المؤلّف (ربيع الآخر سنة ٦٧١هـ)، والظاهر أنّه من تلاميذه. والنسخة كانت عند البلاغيّ اشتراها كاشف الغطاء»، وهو متّحد بحسب الخطّ وطريقة الكتابة مع أبي طالب عليّ بن محمّد بن عليّ، ناسخ كتاب (المهدّب في الفقه) لابن البرّاج (ت ٤٨١هـ) والمستنسخ بتاريخ يوم الثلاثاء ١٤ صفر سنة ٦٥١هـ»، والنسخة في مكتبة الأستانة الرضويّة، ورقمها: (٢٥٩٨).

يُنظر: طبقات أعلام الشيعة: ٤/١١٣، الذريعة: ٥/٢٣٤، فنخا: ٣٢/٦١٤، فهرست كتب خطّي كتابخانه مركزى واسناد آستان قدس رضوى: ٢١/١٥٤٣.

والعجيب في الأمر ما ذكره الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ نقلًا عن هذا الإنهاء الورقة الواحدة في كتابه الذريعة (٥/٢٣٤) عند التعريف بنسخة (المسائل المصريّة) هذه، إذ قال ما نصّه: «رأيت منه نسخة ناقصة من أولها وهي بخطّ الشيخ عليّ بن محمّد بن عليّ بن موسى المعاني (الخانيّ- ط)، فرغ من الكتابة أواخر ربيع الثاني من (٦٧١هـ)، يعني قبل موت المؤلّف بخمس سنين، والظاهر أنّ الكاتب كان من تلاميذه»، أفكان الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ قد رأى من نسخة (المسائل المصريّة) هذه أكثر من هذه الورقة الواحدة، وهو بعيد، أم هي هي؟! «

(٢) هنا ثلاث كلمات غير مقروءة.



ب. تَزَوَّدَ لِلذِّي لَا بَدَّ مِنْهُ
فمِيعَادُ الْعِبَادِ إِلَى الْمَعَادِ
أَتَرْضَى أَنْ تَكُونَ رَفِيقَ قَوْمٍ
لَهُمْ زَادٌ وَأَنْتَ بَغِيرِ زَادٍ
ج. تَزَوَّدَ مِنَ الدُّنْيَا وَخَلَّ الْمَطَامِعَ
وَسَارِعَ إِلَى^(١) الْخَيْرَاتِ مَعَ مَنْ يُسَارِعُ
د. فَمَا الْمَالُ وَالْأَوْلَادُ إِلَّا وَدِيعَةٌ
وَلَا بَدَّ مِنْ يَوْمٍ تُرَدُّ الْوَدَائِعُ
هـ. وَلَا تَجْهَدَنَّ النَّفْسَ فِي أَخْذِ مَا هَا
فَقَدْ...^(٢) مِنْ هَتَكَ الْمَوَانِعَ

الكتاب الثالث: (مختصر المراسم)

٧. ظهر الورقة التاسعة والعشرين:

أ. عبارة قراءة الكتاب، وقد ذهبت بسبب قدم النسخة، والظاهر أنّها بخطّ المحقّق الحلبيّ، كتبها لتلميذه السيّد محمّد بن مطرف الحسيني، وتقدّم الحديث عنها سابقاً في صحّة إثبات الكتاب للمحقّق الحلبيّ، ونصّ الباقي منها: «قرأ... كتاب المراسم الولد... أيّده الله».

ب. شعر غير مستقيم:

(١) في الأصل: (في)، وما أثبتناه أوفق للسياق والوزن.

(٢) كلمة واحدة غير مقروءة.



- ولم نسلك مسالكهم ولم نسر
في رضاهم أينما كانوا
... من هم لكن عليه
الحبّ أو... زاروا^(١)
- ج. نقلت ذلك من (معجم البلدان) لياقوت الحمويّ: «عمّرت الحلة في شهر
محرم سنة خمس وتسعين وأربعمائة»^(٢).
٨. الورقتان (٣٠، و٣١): بياض فيه بسملة وأختام المكتبة.
٩. وجه الورقة الثانية والثلاثين: فيه إجازة رواية مختصرة كتبت على النسخة كتبها السيّد
محمد بن مطرف الحسينيّ ناسخ المختصر بخطه للسيّد رضيّ الدين أبي عبد الله
محمد بن الحسن بن عليّ الرزقيّ الداوديّ العلويّ الحسينيّ بتاريخ سنة ٦٩٥ هـ
بعد قراءة المختصر عليه.
١٠. ظهر الورقة الثانية والثلاثين: تبدأ به نسخة الكتاب (مختصر المراسم).
١١. الورقتان (٥١، و٥٢): بياض في الأصل، ولعله سقط.
١٢. الأوراق (٥٣ - ٨٢): بقيّة الكتاب وتتمّته.
١٣. ظهر الورقة الثانية والثمانين: فيه إنهاء الناسخ، وإنهاء قراءة الكتاب، كتبها ابن مطرف
الحسينيّ بخطه.
- أ. ونصّ الإنهاء الذي كتبه الناسخ السيّد محمد بن مطرف الحسينيّ في آخر

(١) في مكان النقاط كلمات غير مقروءة.

(٢) يُنظر: معجم البلدان: ٢/ ٢٩٤.



النسخة: «وافق الفراغ من نسخه يوم الخميس سادس عشر صفر سنة اثنين وسبعين وستمائة، كتبه العبد الفقير إلى رحمة الله: محمد بن مطرف الحسيني حامداً مصلياً مستغفراً».

ب. ونص الإنهاء الذي كتبه ابن مطرف الحسيني لتلميذه وابن عمه رضي الدين محمد الرزقي الحسيني: «أنهى قراءة مختصر رسالة سلالار بن عبد العزيز الديلمي قراءة وبحثاً وفهماً السيّد الأجلّ الحسيب النسيب^(١) رضي الدين أبو عبد الله محمد بن حسن بن عليّ الرزقيّ يوم الخميس رابع عشر جمادى الآخرة سنة خمس وتسعين وستمائة، وكتب محمد بن مطرف الحسيني^(٢)».

(١) الحسيبُ النَّسيبُ: مأخوذٌ من الحَسَبِ والنَّسَبِ، وكلاهما على صيغة (فعليل) التي هي من صِيغِ المبالغة، بمعنى أنه جامعٌ لمجد نفسه ومجد آبائه، ونحوه ما يُقال: مجدُّ طارفٍ وتَلِيد، والطَّارف هو ما يكتسبه بنفسه، والتَلِيد ما يكتسبه عن آبائه، والحسيب النَّسيبُ غالباً ما تُقال في السَّادة الأشراف، وقد تُقال في غير العلويين إذا كان من آباءٍ أجلاءٍ مُعْرِقين في المجد والسُّؤدُد- ليس في اللُّغة «السُّؤدُد» بفتح الدال، وإنما هو بضمِّها- والشرفِ لكنَّ حَجُوزاً، إلا أنَّ الغالب أن تُستعملَ للسَّادة الأشراف.

فالنَّسيبُ: من النَّسَبِ المُعْرِقِ الشَّريفِ المحضِ البحتِ الذي لا شبهة فيه، ويكون من جهة الآباء المُعْرِقين في الشَّرفِ والسُّؤدُد، والحسيبُ: من الحَسَبِ، وهو بحسب الظاهر كما هو مدوّن في معجمات اللُّغة وغيرها- ما يكتسبه المرءُ بنفسه من مَعَالٍ وشرف، وقد يكتسبه عن آبائه، ومنه العصاميّ وهو الذي يبني نفسه بنفسه من دون أن يجد في آبائه أحداً من أهل العلم والجلالة، والعظاميّ هو الذي يكون آباؤه أجلاء علماء، إلا أنَّه يختلف عنهم ويتخلف ولا يعمل عملهم، فيمدح نفسه ويتبجَّح ويفتخر، لكن إذا جمع بين العصاميّة والعظاميّة، أي جمع بين شرف الآباء وشرف النَّفس، فهو هو. (من إفاذات العلّامة السيّد عبد الستار الحسيني).

(٢) يُنظر: الذريعة: ١/ ٢٤٦، الرقم ١٢٩٩، فقد أشار إلى هذا الإنهاء الذي في آخر النسخة بأنّه إجازة أخرى، ومن المعلوم أنّ هذا الإنهاء خالٍ من الإجازة، فلاحظ.



الإنهاءات التي على النسخة

إنَّ نسخة كتاب (مختصر المراسم) قرئت على جملة من العلماء الأعلام، ومنهم المحقِّق الحليُّ كما ذكرت سابقاً، وسجَّلوا على حواشيتها بلاغات القراءة، وحفظوا نصَّها، وهي بخطوطٍ مختلفة، والنسخة على صغر حجمها بلغ مجموع البلاغات التي عليها غير التي ذهبت في خروم النسخة من القِدم (١١٧) بلاغاً، ولمعرفة قيمة الكتاب العلميَّة لديهم رأيت لزاماً عليَّ أن أُعرِّف القراءة وأدوّن نصَّ عبارات البلاغ وعددها، فدونك ذلك:

• القراءة: هي الطريق الثاني من طرق تحمّل الحديث، وتسمَّى عند أكثر قدماء المُحدِّثين (العرض)، وهي على أنحاء:

١. قراءة الراوي على الشيخ من كتاب بيده، وكتاب بيد الشيخ.
٢. قراءة الراوي على الشيخ من كتاب بيده، والشيخ يستمع عن حفظه.
٣. قراءته لما يحفظه، والأصل بيد الشيخ.
٤. قراءته عن حفظه، واستماع الشيخ عن حفظه.
٥. قراءته من كتاب بيده، والأصل بيد ثقة غيره، فيسمع الشيخ ويقرّ بصحَّته.
٦. قراءة غيره من كتاب بيده لما يحفظه الراوي، فيسمع الشيخ من كتاب بيده ويقرّ بصحَّته.



٧. هو كالسابق، مع استماع الشيخ حفظاً من دون أن يكون الأصل بيده أو يد ثقة^(١).

والقراءة عادةً تكون في مجالسٍ عدَّة، فيُثبِتُ الشيخُ البلاغَ القراءةَ على النسخة بعد كلِّ مجلسٍ، وفي آخر النسخة يكتب إنهاء القراءة.
عبارات البلاغ المسجَّلة على النسخة، وعددها:

- عبارة: «بلغ قراءة أيَّده الله تعالى»، ٢٥ مرَّة.
- عبارة: «بلغ قراءة»، ٢٣ مرَّة.
- عبارة: «بلغت قراءة أيَّده الله تعالى»، ١٨ مرَّة.
- عبارة: «بلغ»، ١٨ مرَّة.
- عبارة: «بلغ قراءة أيَّده الله»، ١٤ مرَّة.
- عبارة: «بلغ قراءة وشرحاً أيَّده الله تعالى»، ٨ مرَّات.
- عبارة: «بلغ قراءة وحفظه وشرحه أيَّده الله تعالى»، ٦ مرَّات.
- عبارة: «بلغ قراءة وحفظه أيَّده الله تعالى»، مرَّتان.
- عبارة: «بلغت قراءة وحفظه وشرحه أيَّده الله تعالى»، مرَّة واحدة.
- عبارة: «أنهاه قراءة»، مرَّة واحدة.
- عبارة: «بلغ مقابلةً»، مرَّة واحدة.

(١) ضياء الدراية: ٥٧.



والأخير هو بلاغ لمقابلة النسخة، فإمّا أن تكون هذه النسخة مستنسخة على نسخة الأصل، أو يكون بلاغاً لنسخة مستنسخة عن نسختنا هذه، ولو عرفنا الأوّل لزدت قيمة النسخة الخطيّة، مع أنّهم ذكروا أنّ هذه النسخة قرئت على المصنّف.

النسخة الثانية (نسخة مكتبة الإمام الحكيم العامّة)

موجودة في مكتبة الإمام الحكيم، كتبها السيّد محمّد بن هاشم الموسويّ الهنديّ (ت ١٣٢٣هـ)^(١) على نسخة الأصل التي سبق ذكرها، وقد نسخ منها قبل أن تُرمّم المجموعة، بلحاظ أنّه نقل بعض الكلمات المصحّحة من هامش النسخة، واليوم هذه الكلمات لا تبدو كاملة للعيان، وكتب في آخرها ما نصّه: «وافق الفراغ من نسخه يوم الجمعة سادس عشر المحرمّ أوّل شهر سنة ثمانين ومائتين وألف هجريّة، كتبه الفقير إلى رحمة ربّه الدائم محمّد ابن السيّد هاشم الموسويّ الرضويّ المعروف بالهنديّ على نسخة بخطّ شاميّ راقمها محمّد بن مطرف الحسينيّ فارغاً يوم الخميس سادس عشر صفر سنة اثنين وسبعين وستّائة»، ثمّ ذكر إنهاء قراءة السيّد رضيّ الدين أبي عبد الله محمّد بن الحسن الزرقينيّ (الرزقيّ - ظ) على أستاذه محمّد بن مطرف الحسينيّ المذكور، وبعده ذكر إجازة الأستاذ لتلميذه، وكتبه فيها: (الزقيّ) مصحّفاً.

التسلسل: (٢١)، رقم الحيازة: (٢٧١٤٩)، بتاريخ ١١/٤/١٩٧٧م،
عليها ختم مكتبة الشيخ محمّد بن محمّد طاهر السماويّ، وهو بيضويّ: (من كتب

(١) يُنظر ترجمته في: تكملة أمل الآمل: ٥/١٧٨ الرقم ٢١٤٣، طبقات أعلام الشيعة: ١٧: ٢٩٣ الرقم ٤٠٤.



محمد السماوي، (١٣٥٤)، وختم مكتبة الإمام الحكيم العامّة، وهو بيضويّ كبير: (مكتبة آية الله الحكيم العامّة في النجف الأشرف، أُسّست سنة ١٣٧٧هـ)، على وجهها قائمة حساب لشراء ستّة كتب مع ذكر قيمة كلّ كتاب منها ومجموع قيمتها، وعدد أوراقها: (٥٤) ورقة، وعدد أسطرها: (١٥-١٦)، وقياسها: (٦، ٩ × ٥، ١٤ سم)، وغلافها: جلد، أخضر اللون، كتبت بخطّ النسخ، وبالمداد الأسود، بدأت من وجه الورقة الأولى، واليباض فيها يقع في (١٨-٢٦ و)، والإنهاء في وجه الورقة (٥٣)، والإجازة في ظهر هذه الورقة أيضًا.

كانت هذه النسخة عند الشيخ محمد السماويّ (ت ١٣٧٠هـ) قبل أن تنتقل بالشراء إلى مكتبة الإمام الحكيم العامّة، وقد ذكر هذه النسخة الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ في كتابه الذريعة، رآها عند الشيخ السماويّ، قال: «وقد استنسخ السيّد محمد بن هاشم الهنديّ النجفيّ نسخة (مختصر المراسم) هذا عن نسخة خطّ السيّد محمد بن مطرف، ونقل صورة ما كتبه السيّد محمد بن مطرف على ظهر نسخته التي رأيتها عند الشيخ محمد السماويّ، وقد نقلت عن تلك النسخة صورة خطّ محمد بن مطرف في ترجمته في (الأنوار الساطعة في المائة السابعة)»^(١).

الإجازة التي كتبت على نسخة (مختصر المراسم)

إجازة رواية مختصرة كتبت على وجه نسخة كتاب المختصر، كتبها السيّد محمد ابن مطرف الحسينيّ الناسخ بخطّه للسيّد رضيّ الدين أبي عبد الله محمد بن الحسن ابن عليّ الرزقيّ الداوديّ العلويّ الحسينيّ بتاريخ سنة ٦٩٥هـ بعد قراءة المختصر

(١) الذريعة: ٢٠/٢٠٨.



عليه، ونصّ الإجازة: قرأ عليّ مختصر رسالة سلّار بن عبدالعزيز الديلميّ -قدّس الله روحه- الولد العزيز، الأجلّ الأوحّد، العالم الفاضل، رضيّ الدين، أبو عبدالله محمّد بن حسن بن عليّ بن محمّد الرزقيّ الداوديّ العلويّ الحسنيّ -أحسن الله تسديده-، وأجزل من كلّ عارفة فضله ومزيده قراءةً مرضيّة، وشرحت له من فقه الكتاب ما خطر ببالي في الحال من الخلاف الحاصل في المسألة بين أصحابنا ، وبَيّنت له ذلك حسب الجهد والطاقة، فأخذه واعياً، وفهمه ضابطاً، فليرو ذلك عنيّ، عن الشيخ الفاضل المعظّم الفقيه مفتي الفرق، قدوة العلماء، نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن بن سعيد الحلّيّ -قدّس الله روحه، ونور ضريحه-، عن شيخه المرحوم محمّد بن نما^(١)، عن شيخه محمّد بن إدريس، عن عربيّ بن مسافر، عن إلياس بن هشام الحائريّ، عن أبي عليّ، عن مصنّفه -رضي الله عنهم جميعاً-، وكتب العبد الفقير إلى الله تعالى: محمّد بن مطرف الحسنيّ^(٢).

وجاء بخطّه أيضاً في الهامش على يسار الإجازة ما نصّه: «وأذنت له أيضاً أن يروي عنيّ كتاب الأصل، عن الشيخ محمّد بن أبي العزّ، عن شيخه أحمد بن...^(٣)»،

(١) في طبقات أعلام الشيعة (٤/ ١٧٤) سقطت عبارة: (عن شيخه المرحوم محمّد بن نما). وقال السيّد محمّد عليّ الروضاتيّ (ت ١٤٣٣ هـ) في كتابه (تكملة طبقات أعلام الشيعة) ص ١٧٦ معلقاً على هذا السقط ما نصّه: «أقول: ولد ابن إدريس الحلّيّ في حدود سنة ٥٤٣ هـ، وتوفيّ سنة ٥٩٨ هـ كما في ترجمته في الثقات العيون ص ٢٩٠، وولد المحقّق أبو القاسم جعفر في حدود الستائة، وتوفيّ سنة ٦٧٦ هـ كما مرّ في ترجمته ص ٣٠، فالظاهر سقوط واسطة بينهما في النسخة التي نقل عنها شيخنا المصنّف، أو حين طبع هذا الكتاب، والله العالم».

(٢) يُنظر: في طبقات أعلام الشيعة (٤/ ١٧٤).

(٣) بعدها في الأصل بمقدار كلمتين ذهبنا بفعل القِدَم، والشيخ أحمد هذا بحسب العصر والطبقات والبلد مرّدّد بين ثلاثة: <



→ الأول: أحمد بن صالح القسيني، الذي يروي عن علي بن ثابت ابن عبيدة السوراوي، عن عربي بن مسافر العبادي. (يُنظر: رسائل الشهيد الثاني: ١١٣١ / ٢، ضمن إجازة الشهيد الثاني للحسين بن عبد الصمد العاملي، وفيها ذكر جملة من طرق أحمد بن صالح القسيني)، وطبقات أعلام الشيعة: ٧ / ٤.

الثاني: أحمد بن محمد الموصلي، الذي يروي عن علي بن ثابت ابن عبيدة السوراوي، عن عربي بن مسافر العبادي، كما في إجازته للسيد الأجل فخر الدين الرضيّ علي بن أحمد ابن أبي هاشم العلوي الحسيني، التي كتبها له بتاريخ جمادى الأولى سنة ٦٦٨ هـ. (يُنظر: الذريعة: ١٤٢ / ١ الرقم ٦٧٣، و٧ / ٢٣٥-٢٣٦ والإجازة وردت كاملة في الهامش)، وطبقات أعلام الشيعة: ١٢ / ٤ و ١٠٠ و ١٠٢، وأعيان الشيعة: ١٥٦ / ٣ الرقم ٤٧٧.

وطبعت له حديثاً إجازة أخرى لنفس المجيز في كتاب (إجازات علماء موجود در نسخه های خطی کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی)، ص ٢٣، والمطبوعة مغلوطة جداً لعدم القراءة الصحيحة، وناشرها لم يميز المَجَاز من المُجيز، ورمت نشر صحيحها هنا للفائدة العلمية ولا فائدة في نقل نصّها المغلوط، وهي: «قرأ عليّ السيد الأجل العالم الفقيه فخر الدين الرضيّ علي بن أحمد بن أبي هاشم العلوي الحسيني [كتاب المبسوط في الفقه من] تصنيف الشيخ السعيد أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي... قراءة جيّدة من... مسائله وخفي عليه... والتمسه ضابطاً، وأذنت [له أن يرويه عنّي...، عن] محمد بن نهار، عن محمد ابن [إدریس، عن أبي عبد الله الحسين بن هبة الله] بن رطبة، عن أبي عليّ، عن والده أبي جعفر [محمد بن الحسن الطوسي] مصنّف الكتاب ، وله أن يروي عنّي، عن الشيخ الجليل علي بن ثابت بن عبيدة، عن عربي بن مسافر العبادي، عن إلياس بن هشام الحائري، عن أبي عليّ، عن والده مصنّف الكتاب رحمهم الله، وكتب أحمد بن محمد الموصلي يوم السابع والعشرين من رجب المبارك سنة تسع وستين وستمائة حامداً مصلياً و[مسلماً]، وله أن يروي عنّي... والجمل... وكتاب الاستبصار... وكتاب مختصر مصباح المتهجد، وكتاب... عن الشيخ [علي بن ثابت بن] عبيدة، عن عربي بن مسافر العبادي، عن إلياس، عن هشام الحائري، عن أبي عليّ، عن والده مصنّف الكتاب».

الثالث: الشيخ أحمد بن يحيى بن الحسن بن سعيد الحلبي الهذلي والد يحيى صاحب (جامع الشرائع)، الذي يروي عن والده يحيى عن الشيخ عربي بن مسافر العبادي. (يُنظر: طبقات <



عن مشايخه. وكتب محمد بن مطرف^(١).

ترجمة السيد محمد بن مطرف الرزقيّ الحسنيّ (الناسخ والمجيز)

لم يذكر في كتب التراجم إلا بـ(محمد بن مطرف الحسنيّ^(٢)) لا غير.

أقول: هو السيد محمد بن مطرف بن محمد بن داود بن حمزة بن رزق الله بن أحمد بن يحيى بن عبد الله بن محمد بن داود بن موسى الثاني ابن عبد الله بن موسى الجون ابن عبد الله المحض ابن الحسن المثنى ابن الحسن السبط ابن الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب^(٣).

فهو: الرزقيّ؛ نسبة إلى جدّه (رزق الله)، ويقال لهم: (الرزاقلة)^(٤)، و(الرزاقات)، و(بنو الرزقين)^(٥).

→ أعلام الشيعة: ١٤/٤

(١) يُنظر: الذريعة: ١/٢٤٦ الرقم ١٢٩٩، فقد أشار إلى هذه الإجازة، وعبر عن الإنهاء الذي في آخر النسخة بأنّه إجازة أخرى، فلاحظ.

(٢) ورد في طبقات أعلام الشيعة (٤/١٧٤)، والذريعة: ٢٠/٢٠٨ ضمن الرقم ٢٦٠٧: (الحسنيّ)، بينما ذُكر صحيحاً في طبقات أعلام الشيعة: ٤/١٥٦، و١٦٥، و١٧٤ في إمضاء آخر الإجازة، والذريعة: ١/٢٤٦ الرقم ١٢٩٩، و٥/١٩٢ ضمن الرقم ٨٨٢.

(٣) استفدت في وصل نسبه الطاهر من الكتب التّالية: الأصيليّ في أنساب الطالبين: ٩٧، والتذكرة في الأنساب المطهّرة: ٤٨، وعمدة الطالب في أنساب آل أبي الطالب: ١٢٩، وتحفة الأزهار وزلال الأنهار: ٤٠٣، وفي الأخير المطبوع منه جاء اسم والده مصحّفاً: (مظفر) بدل: (مطرف)، فلاحظ.

(٤) يُنظر: عمدة الطالب: ١٢٤، مناهل الضرب: ٢٥٠ وفي الأخير أنّ (الرزاقلة) في الحلّة.

(٥) الدرّ المنتور في أنساب المعارف والصدور: ١٤٧.



والداوديّ: نسبة إلى جدّه (داود ابن الحسن المثنيّ) ^(١) صاحب القضية المعروفة بدعاء أمّ داود.

والحسنيّ: نسبة إلى جدّه الأعلى الإمام الحسن بن عليّ .
ذكره معاصره ابن الطقطقيّ (كان حيّاً سنة ٧٢٠هـ) في مشجّره، ووصفه بما نصّه: «جون اللون، حجازيّ، يسكن الحلة المزيديّة، متفقّه على مذهب الإماميّة، فيه خير وورع، وانقطاع وتعفّف وسكون» ^(٢).

وذكره السيّد ابن عنبه (ت ٨٢٨هـ) ووصفه بـ(الفقيه)، إذ قال ما نصّه: «وأما أحمد بن يحيى فأعقب من رجلين: رزق الله، وعبد الله، يقال لبني رزق الله: الرزاقلة، منهم: بنو الرزقيّ بالحلة، والفقيه: ابن مطرف» ^(٣).

(١) داود بن الحسن المثنيّ بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، يُكنّى أبا سليمان، وكان يلي صدقات أمير المؤمنين نيابةً عن أخيه عبد الله المحض، وكان رضيع الإمام جعفر الصادق ، وحسبه المنصور الدوانيقيّ، فأفلت منه بالدعاء الذي علّم الصادق أمّه أمّ داود إياه، وعُرف بـ: (دعاء أمّ داود)، و(دعاء يوم الاستفتاح)، وهو النصف من رجب، وتوفيّ داود بالمدينة وهو ابن ستين سنة، وعقبه من ابنه سليمان بن داود، وأمّه أمّ كلثوم بنت زين العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب .

يُنظر: عمدة الطالب: ١٨٩، والدعاء المذكور في كتاب إقبال الأعمال: ٣/ ٢٣٩.
(٢) الأصيليّ، نسخة مصوّرة عند آية الله المحفّق السيّد محمّد مهديّ الخراسان رحمته الله، ص ٢٨، والمصوّرة في مؤسّسة كاشف الغطاء، الرقم ٤٩٨، وهذه العبارة غير موجودة في المطبوع من الكتاب بتحقيق السيّد مهديّ الرجائيّ، فلاحظ.
(٣) عمدة الطالب: ١٢٤.



ولده وأخوه

قال الصديق النسابة السيّد علاء الموسويّ في تحقيقه لكتاب (عمدة الطالب) غير مطبوع ما نصّه: «وَلَدَ السيد مُحَمَّد بن مطرف رجلين: مُحَمَّدًا وعليًّا، كانا أولدا، وكان للسيّد مُحَمَّد بن مطرف أخ اسمه: عليّ، كان له أولاد، وذكره ابن الطقطقيّ وابن مهنا»^(١).

مشايخه وأساتذته

١. المحقّق الحلّيّ، جعفر بن الحسن (ت ٦٧٦هـ)، كتب ابن مطرف المترجم له نسخة من (مختصر المراسم) لأستاذه هذا، وهي التي بين يديك، وفرغ من الكتابة يوم الخميس ١٦ صفر سنة ٦٧٢هـ، ثمّ قرأها من بعد على أستاذه، وقرأها بعد ذلك على ابن مطرف صاحب الترجمة تلميذه مُحَمَّد بن الحسن الرزقيّ في يوم الخميس ١٤ جمادى الآخرة سنة ٦٩٥هـ (كما جاء في آخر النسخة)، وكتب ابن مطرف له إجازة رواية على وجه النسخة، جاء فيها أنّه يروي عن: المحقّق الحلّيّ وأبي العزّ، وكان ابن مطرف بحسب هذه الإجازة فقيهاً عارفاً بالخلاف الواقع بين الفقهاء في المسائل الفقهيّة.

٢. مُحَمَّد ابن أبي العزّ الحلّيّ^(٢)، ذكر ابن مطرف صاحب الترجمة أنّه يروي عنه في إجازته لتلميذه مُحَمَّد بن الحسن الرزقيّ، الموجودة على وجه النسخة، والمؤرّخ فيها قراءة التلميذ عليه في يوم الخميس ١٤ جمادى الآخرة سنة ٦٩٥هـ (كما

(١) يُنظر عن ولده: تحفة الأزهار: ٤٠٣، وعن أخيه: الأصيلي: ٩٧، التذكرة في الأنساب المطهّرة: ٤٨، وفي الأخير ورد اسم والده مصحّفاً: (مطرب) بدل: (مطرف)، فلاحظ.

(٢) في طبقات أعلام الشيعة: (أبو العزّ).



جاء في آخر النسخة).

أقول: هو محمد بن علي بن محمد بن علي بن خميس بن لزماء^(١) القويقي^(٢) التغلبي الحلبي.

جدّه هو أبو العزّ محمد بن عليّ القويقي^(٣)، ويشترك معه لفظاً في اسمه واسم أبيه، وهو من مشايخ السيّد فخار بن معدّ الموسويّ (ت ٦٣٠هـ)^(٤)، ويظهر من كنيته أبي العزّ أن الأسرة تنتسب إليه، فيقال لكل فرد من أبنائه وأحفاده: (ابن أبي العزّ)^(٥).

وترجم كمال الدين عبد الرزاق بن أحمد المعروف بابن الفوطي (ت ٧٢٣هـ) لولده كمال الدين أبي الحسن علي بن أبي العزّ^(٦) المعروف بابن القويقي النيلي

(١) وتقرأ: (كزماء) أو ما شابه ذلك.

(٢) القويقي: نسبة إلى نهر قويق، وهو نهر مدينة حلب كما في معجم البلدان (٤/١٧٤)، وفي جملة من المصادر جاءت مصحّفة هكذا (الفويقي). (يُنظر: الحجّة على الذهاب: ٢٦٤، ٢٨٥، و٣٠٤، بحار الأنوار: ٣٥/١٢٨ ح ٧٤، خاتمة المستدرک: ٣/٤٧، و٣٧٢).

(٣) ومن مشايخ أبي سعيد محمد بن علي بن عبد الله العراقيّ الجاواني الحلبيّ (ت ٥٦١هـ): أبو العزّ محمد بن أحمد النيليّ اللّغويّين، ولا نعلم إن كان بينه وبين المترجم صلة أم لا؟ والظاهر أنّه لا قرابة بينهما، ويشترك معه في الكنية والنسبة لا غير، فلاحظ.

يُنظر: نزهة الأنفس وروضة المجلس: ٢٧، ١١٦، ٢٤٩، ٣٩٧، ٤١١.

(٤) يُنظر: الحجّة على الذهاب: ٢٦٤، و٢٨٥، و٣٠٤، وفيه جاء لقبه مصحّفاً هكذا: (الفويقي).

(٥) وقد ذكرت سابقاً في هامش الصفحة (٧٠) بعض مشايخ الشيخ محمد بن أبي العزّ، فلترجع.

(٦) في موسوعة طبقات الفقهاء (٧/١٧٤ الرقم ٢٥٣٢) استظهر أن عليّاً هذا هو عين محمد

ابن عليّ ابن أبي العزّ صاحب الترجمة، وأن الجدّ الأعلى لصاحب الترجمة محمد بن عليّ القويقي هو والد صاحب الترجمة المباشر، وهم معذورون في ذلك، فلولا النسخة التي وجدتها بخطّ ابن حفيد المترجم لوقعت في هذا السهو أيضاً، ولزيد من التوضيح أذكر النصّ الموجود في <



(ت ٦٧٤هـ)، وقال عنه ما نصّه: «كمال الدين أبو الحسن عليّ بن أبي العزّ يعرف بابن القويقيّ، وأصلهم من حلب، وينسبون إلى نهر قويق النيليّ، فقيه الشيعة، كان عالماً بالفقه والحديث، حافظاً لما جاء فيه من الاختلاف، وكان أصله من حلب، سكن النيل واستوطنها، ورزق الأولاد النجباء وهم فقهاء وأدباء، وتوفّي في ثاني جمادى الآخرة سنة أربع وسبعين، ومولده سنة ستّ عشرة وستّمائة بالنيل»^(١).

وكتب ابن حفيده: عبد المهديّ بن الحسين بن أبي الحسن عليّ بن أبي العزّ محمّد بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن خميس بن لزماء القويقيّ التغلبيّ كتاب (قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام) للعلامة الحلبيّ (ت ٧٢٦هـ) في آخر نهار الاثنين سلخ شهر ربيع الأول سنة ٧٢٩هـ كتبها في الحلة السيفيّة، والنسخة موجودة في مدرسة الإمام الصادق في چالوس، ورقمها (٢٣٨)^(٢)، وقد عرفتُ آباء

→ الموسوعة: «ابن أبي العزّ (٦١٠-٦٧٤هـ): ترجم الطهرانيّ في طبقات أعلام الشيعة لمحمّد ابن أبي العزّ، وترجم ابن الفوطيّ في معجم الألقاب لعليّ بن أبي العزّ، والذي يغلب على الظنّ أنّها واحد، وأنّ الصحيح في اسمه عليّ، ثمّ إنّ الطهرانيّ ترجم لرجل يسمّى محمّد بن عليّ القويقيّ، ويكنّى أبا العزّ، وقال: (إنّه من مشايخ فخار بن معدّ الموسويّ (ت ٦٣٠هـ)، والظاهر أنّه والد ابن أبي العزّ صاحب الترجمة، وعلى هذا فإنّنا سننجمع بين هذه التراجم، ونقول إنّ ابن أبي العزّ، هو: عليّ بن أبي العزّ محمّد بن عليّ، أبو الحسن النيليّ، الحلبيّ الأصل، المكنّى بكمال الدين، والمعروف أيضاً بابن القويقيّ)».

وفي كتاب (صدى الفؤاد إلى حمى الكاظم الجواد) في الهامش أنّ ابن أبي العزّ هذا هو كمال الدين عليّ بن أبي العزّ محمّد بن عليّ، فشارحو الكتاب نسبوا كتابة الرسالة التي وُجّهت إلى هولاءكو لولده عليّ مع أنّها هي لوالده الفقيه المعروف محمّد بن أبي العزّ، فلاحظ.

يُنظر: صدى الفؤاد: ١٢٣.

(١) معجم الآداب في معجم الألقاب: ٤/٢٠٢ الرقم ٣٦٦٩.

(٢) يُنظر: فهرست نسخه های خطی مدرسة امام صادق، چالوس: ١٢٦.



المرّجم ونسبه من خلال عثوري على هذه النسخة النفيسة، ويظهر منها أنّ أسرة آل أبي العزّ كانت من الأسر العلميّة في الحلّة.

والفقيه محمّد بن أبي العزّ هو الذي وقّع على بعض فتاوى المحقّق الحليّ، وكتب عليها في مسألة المقدار الواجب من المعرفة: «هذا صحيح»، وقد رأى المحقّق الكركي (ت ٩٤١هـ) هذه الفتاوى، وكتب هو أيضاً فتاوى نفسه في هذه المسألة مع فتاوى علماء الحلّة، وقد كتب الشيخ شرف الدين عليّ المازندرانيّ هذه الفتاوى عن خطّ الشهيد الأوّل محمّد بن مكّي (ت ٧٨٦هـ)، الذي كتبها عن خطّ علماء الحلّة، ومنها فتوى المحقّق الحليّ مع الشيخ محمّد بن أبي العزّ^(١).

(١) يُنظر: طبقات أعلام الشيعة: ٤/ ١٦٥، الذريعة: ٥/ ١٩٢ الرقم ٨٨٢، وعلماء الحلّة المفتون هم كلّ من: الشيخ الفقيه يحيى بن سعيد الحليّ صاحب (جامع الشرائع) (ت ٦٨٩هـ)، والشيخ سديد الدين يوسف بن عليّ بن محمّد ابن المطهرّ والد العلامة الحليّ، والفقيه الشيخ يوسف بن علوان الحليّ، والشيخ نجيب الدين محمّد بن نيا من مشايخ المحقّق الحليّ، وتلميذه الشيخ نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن بن سعيد المحقّق الحليّ (ت ٦٧٦هـ)، والشيخ محمّد بن أبي العزّ الحليّ.

قال الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ عن هذه المسألة: جواب مسألة المعرفة والمقدار اللازم منها، نسخة هذه الجوابات بخطوط المجيبين حصل عليها الشيخ السعيد محمّد بن مكّيّ الشهيد (ت ٧٨٦هـ) في المدينة المنوّرة، فكتب عنها بخطّه الشريف، وكتب في آخر نسخته ما صورته: (هذا نقل من خطوط هؤلاء الأئمّة الفضلاء طاب ثراهم وشاهده العبد محمّد بن مكّيّ بالمدينة النبوّية، والحمد لله وصلواته على سيّدنا محمّد وآله)، ثمّ إنّّه قد حصلت نسخة خطّ الشهيد عند الشيخ شرف الدين عليّ بن جمال الدين المازندرانيّ الپنج هزاريّ النجفيّ المجاز عن الأمير شرف الدين عليّ بن حجّة الله الشولستانيّ بتاريخ سنة ١٠٦٣هـ، فكتب الشيخ شرف الدين بخطّه نسخة عن خطّ الشهيد الأوّل في سنة ١٠٥٥هـ، ونسخة خطّ الشيخ شرف الدين موجودة ضمن مجموعة رأيتها في مكتبة الشيخ هادي آل كاشف الغطاء في النجف، ويظهر من آخر هذه النسخة أنّ المحقّق الكركيّ (ت ٩٤٠هـ) رأى نسخة أخرى ←



ولقد وجدتُ أخيراً في مكتبة الإمام الحكيم العامّة في النجف الأشرف نسخةً من كتاب (شرائع الإسلام) للمحقّق الحليّ تحت الرقم (٢٥٧٩)، كتبها الشيخ محمّد بن عبد الرحيم بن داود الأسترآبادي النجفيّ تلميذُ المحقّق الكركيّ، جاء في ظهرها فتاوى علماء الحلّة هذه - ومقدارها نصف صفحة - والتي فيها جواب الشيخ محمّد ابن أبي العزّ، وهذه النسخة عليها خطّ المحقّق الكركيّ، دوّن عليها جملة من فوائده وفتاواه، ومن ذلك إجازته للنّاسخ، ولندرة هذه الفتاوى رأيتُ أن أضعها هنا، ونصّ ما وجدتهُ:

«وَجِدَ عَلَى ظَهْرِ كِتَابِ مَا هَذِهِ صَوْرَتُهُ: سُئِلَ عِلْمَاءُ الْحَلَّةِ السَّيْفِيَّةِ عَنِ اللَّازِمِ مِنْ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ تَعَالَى وَالرَّسُولِ وَالْإِمَامِ، فَكَتَبَ الشَّيْخُ نَجِيبُ الدِّينِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: (إِذَا كَانَ الْمَكْلُوفُ عَالِمًا بِالْمَعَارِفِ الْعَقْلِيَّةِ بِدَلِيلٍ دَلِيلٍ، نَظَرَ فِيهِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يَدُلُّ فِيهِ فَأَصَابَهُ فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْعَهْدَةِ وَكَفَاهُ، وَإِنْ لَمْ يَحْسُنِ النَّطْقَ

→ من هذه الفتاوى غير نسخة خطّ الشهيد الأوّل، وكتب في آخرها فتاواه في المسألة موافقاً لفتاوى هؤلاء المشايخ؛ لأنّه كتب الشيخ شرف الدين بعد نقله ما مرّ من صورة خطّ الشهيد إلى آخره ما صورته: (تمّ والحمد لله حقّ حمده، وقد شاهدت في السابق هذه الفتاوى، وفي آخرها مقدار نصف صفحة في الفتوى على وفق الفتاوى المتقدّمة، وفي آخره كتبتُ هذه الأحرف اقتفاءً لآثار هؤلاء الأعلام، العبد الضعيف: عليّ بن عبد العالي)، انتهى صورة خطّ الشيخ شرف الدين في آخر هذه النسخة. (يُنظر: الذريعة: ١٩٢ / ٥ الرقم ٨٨٢ بتصرّف يسير).

وتوجد أيضاً نسخة من هذه الجوابات في مكتبة المشكاة بطهران بعنوان (سؤال علماء الحلّة) ضمن المجموعة ذات الرقم (٦٩١٤)، ورقم النسخة فيها (٢٨)، وقد ورد في فهرس المكتبة أنّها كُتبت في القرن الثالث عشر الهجري.

غير أنّ المفهرس ذكر أنّ عليها خطّ المحقّق الكركيّ، فلاحظ. (يُنظر: فهرست نسخه هاى خطى كتابخانه مركزى ومركز اسناد دانشگاه طهران: ٣٩٨ / ١٦، فنخا: ٤٣٩ / ١٨).



به بالألفاظ؛ لأن ذلك صناعة لا تلزم النَّاسَ كَافَّةً، بل تخصُّ رؤساءَ الإسلام ليدفعوا أعداءَ الدين والمُلقينَ للشُّبهة، ولا ريبَ أنَّ الله تعالى قد نصب الأدلَّةَ ومكَّنَ المكلفَ من تحصيلها بقلبه، والعلم رجوع إلى القلب لا إلى اللسان الذي هو جارحة فكيف يلزم النطق به، ولو نطق بالأدلة لفظاً، ولم يعتقدوها بالقلب، لم يكن ذلك إيماناً ولا شيئاً يُنتفع به في الآخرة، ولو علم بقلبه ما وجب عليه علمه بدليل وكان أحرص، لكان ذلك هو اللازم له الواجب عليه).

وكتب الشيخ سديد الدين يوسف بن المطهر: (الذي يلزم المكلف من المعارف العقلية العلم بالتوحيد والعدل والنبوة والإمامة اعتقاداً بقلبه دون إيراد الألفاظ الدالّة على ذلك، فأما إيراد الألفاظ فمن فروض رؤساء الدين دون غيرهم لئلا يدخل على أهل ذلك المذهب طعن يُعجز رئيسهم عن حلِّ شبهة أو إقامة دليل).

وكتب يوسف بن علوان الفقيه هذا: (الخطآن والحكم بهما صحيح).

وكتب الفقيه العلامة نجيب الدين محمد بن نما: (ما ذكره أعلاه كافٍ في المراد منه ولا يحتاج إلى زيادة).

وكتب الشيخ نجم الدين جعفر بن سعيد: (علم الإنسان لعقائده برؤوس الأدلة كافٍ له في السلامة يوم القيامة عن الخوض في المباحث الكلامية والوقوف على تفصيل الأدلة، وليست العبادة معتبرة في ذلك، بل يكفي العلم بذلك والمعرفة به بقلبه والتصور له بمخيّلة الذهن، وأما حسن الإيراد والقدرة على النطق بالبراهين العقلية وإفهامها المعترض فمن فضيلة الإنسان وكمالها، لا يلزم ذلك إلا متصدياً للرئاسة حراسةً للمذهب من تسلط الخصم، وأما غير ذلك فلا).



وكتب الشيخ محمد بن أبي العزّ: (هذا صحيح).

ثمَّ وَجَدَ بخطَّ الشيخ شمس الدين محمد بن مكِّي ما هذه صورته: (هذا نُقِلَ من خطِّ نُقِلَ من خطوط هؤلاء الأئمّة الفضلاء طاب ثراهم وشاهده العبد محمد ابن مكِّي بالمدينة النبويّة، والحمد لله وحده، وصلى الله على محمد وآله).

تمت صورة ما وجدته، وأنا عبد آل محمد: محمد بن عبد الرحيم بن داود، حامداً لله على آلائه، ومصلياً على خير أنبيائه محمد وآله ومسلماً^(١).

وقال العلامة الحليّ (ت ٧٢٦هـ) في كتابه (كشف اليقين): «إنَّ الفقيه ابن أبي العزّ اشترك مع سديد الدين والد العلامة الحليّ في كتابة الرسالة إلى هولاء، وطلب الأمان لأهل الحلة، وذلك عند ذكره لأخبار أمير المؤمنين بالمغيبات، ومن خلال الطبقات يظهر أنَّ المراد بالفقيه هو محمد هذا»^(٢).

قال الميرزا عبد الله الأفندي (ق ١٢) في كتابه (رياض العلماء) ما نصّه: «الشيخ الفقيه ابن أبي العزّ: الفاضل العالم المعروف، وهو الذي ذهب مع والد العلامة الحليّ والسيد مجد الدين ابن طاووس لطلب الأمان لأهلها، وذهب عند

(١) تمَّ ما نقلته من فتاوى علماء الحلة - أنار الله برهانهم -.

(٢) كشف اليقين: ٨٠، والحادثة فيه كاملة في المبحث الثالث، وفي كتاب طبقات أعلام الشيعة (٤/ ١٦٥) أنّه ذكر العلامة الحليّ ذلك في كتابه الألفين، وهو من سبق القلم، وقد أُشير إلى هذه الحادثة في كتاب الحوادث (المنسوب لابن الفوطي): ٣٦٠، وفي كتاب (صدى الفؤاد إلى حمى الكاظم الجواد) في الهامش أنّ ابن أبي العزّ هذا هو كمال الدين عليّ بن أبي العزّ محمد ابن عليّ، فشارحو الكتاب نسبوا كتابة الرسالة التي وُجّهت إلى هولاء لولده عليّ، مع أنّها لوالده الفقيه المعروف محمد بن أبي العزّ، فلاحظ.

يُنظر: صدى الفؤاد ١٢٣.



خواجة نصير إلى هلاكو بقرب بغداد حين غلب هلاكو واستولى على بغداد، وقتل المستعصم العباسي، ووجه هؤلاء وذهابهم إليه معروف، فلاحظ»^(١).

وقال الشيخ عباس بن محمد رضا القمي (ت ١٣٥٩ هـ) في (الكنى والألقاب) ما نصه: «ابن أبي العز: الشيخ الفقيه الفاضل العالم المعروف الذي ذهب مع الشيخ سديد الدين والد العلامة الحلبي والسيد مجد الدين بن طاووس من الحلة إلى قرب بغداد لطلب الأمان من هولاء ملك التتر لهم ولأهل الحلة والقصة مشهورة»^(٢).

ترجمة السيد رضي الدين محمد بن الحسن الرزقي الداودي العلوي الحسني (المجاز)

لم يُذكر في كتب التراجم إلا بـ(السيد رضي الدين أبي عبد الله محمد بن الحسن ابن علي الرزقي الداودي العلوي الحسني^(٣)) اعتماداً على الإجازة المذكورة على النسخة.

أقول: هو السيد رضي الدين أبو عبد الله محمد بن الحسن بن علي بن محمد ابن علي بن حازم بن رزق الله بن أحمد بن يحيى بن عبد الله بن محمد بن داود بن موسى الثاني ابن عبد الله بن موسى الجون ابن عبد الله المحض ابن الحسن المثنى ابن الحسن السبط ابن الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب^(٤).

(١) رياض العلماء: ٩/٦.

(٢) الكنى والألقاب: ١٩٧/١.

(٣) في طبقات أعلام الشيعة (٤/١٧٤، و٥/١٨٣)، وموسوعة طبقات الفقهاء (٧/٢٥٥):

(الحسني)، في حين ذكر صحيحاً في الذريعة: ١/٢٤٦ الرقم ١٢٩٩.

(٤) استفدت في وصل نسبه الطاهر من الكتب التالية: التذكرة في الأنساب المطهرة: ٤٨، وتحفة <



فهو: الرزقي^(١)؛ نسبة إلى جدّه (رزق الله)، ويقال لهم: (الرزاقلة)^(٢)، و(الرزاقات)، و(بنو الرزقين)^(٣)، فهو من ابن عمّ المجيز من جهة جدّه (رزق الله)، ويُعرف من تسلسل الآباء وإنهاء النسخة أن ابن مطرف يكبره ببطقة واحدة، فقد وصفه بالإنهاء ب(الولد).

والداودي: نسبة إلى جدّه (داود ابن الحسن المثني) صاحب القضية المعروفة بدعاء أمّ داود.

والحسني: نسبة إلى جدّه الأعلى الإمام الحسن بن عليّ .

مشايخه وأساتذته

لم نعثر على شيء يُذكر في كتب التراجم عن هذا السيّد الفقيه سوى ما نُقل عن الإجازة التي على هذه النسخة، فقد أجازته شيخه وأستاذه وابن عمّه السيّد محمّد بن مطرف الرزقيّ الحسنيّ برواية كتاب (المختصر والمراسم)، والإجازة من دون تاريخ، وقد أنهى قراءة كتاب مختصر المراسم على أستاذه المذكور بتاريخ يوم الخميس ١٤ جمادى الآخرة سنة ٦٩٥ هـ، ونصّ الإنهاء الذي كتبه أستاذه له في

→ الأزهار وزلال الأنهار: ٤٠٣.

(١) في تكملة أمل الآمل (٤/٤٥١ الرقم ١٩٦١)، وفي الذريعة (٢٠/٢٠٨): (الرزقيّ)، وفي الذريعة (١/٢٤٦ الرقم ١٢٩٩): (الرزقيّ)، وفي طبقات أعلام الشيعة (٥/١٨٣) كتب بعد (الرزقيّ): (أو الزرقانيّ، أو السرقنيّ)، ولا أظنُّ أن لشيء من هذا وجهًا مع وضوح المكتوب في الإجازة، وأثبتنا الصحيح (الرزقيّ) بعد ما ذكرنا المذكور من نسبه عن كتاب (عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب)، فلاحظ.

(٢) يُنظر: عمدة الطالب: ١٢٤، مناهل الضرب: ٢٥٠، وفي الأخير أنّ (الرزاقلة) في الحلة.

(٣) الدر المنثور في أنساب المعارف والصدور: ١٤٧.



آخر النسخة: «أنهى قراءة مختصر رسالة سَلَّار بن عبد العزيز الديلمي قراءةً وبحثاً وفهماً السيّد الأجلّ الحسيب النسيب رضيّ الدين أبو عبد الله محمّد بن حسن بن عليّ الرزقيّ يوم الخميس رابع عشر جمادى الآخرة سنة خمس وتسعين وستّائة، وكتب محمّد بن مطرف الحسيني»^(١).

وقد وصفه أستاذه في الإجازة بما نصّه: «الولد العزيز، الأجلّ الأوحد، العالم الفاضل، رضيّ الدين، أبو عبد الله محمّد بن حسن بن عليّ بن محمّد الرزقيّ الداوديّ العلويّ الحسيني أحسن الله تسديده، وأجزل من كلّ عارفة فضله ومزيده». وفي الإنهاء بما نصّه: «السيّد الأجلّ الحسيب النسيب رضيّ الدين أبو عبد الله محمّد بن حسن بن عليّ الرزقيّ».

هل كانت النسخة الأولى الأصل عند آية الله السيّد حسن الصدر أم لا؟

نسخة الأصل المجموعة الخطيّة المعتمدة، التي حوت كتابي (الشرائع) و(مختصر المراسم)، وبينهما إنهاء لكتاب (المسائل المصريّة) مرّ ذكره وتاريخه عند وصف النسخة المعتمدة، قال عنها الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ (ت ١٣٨٩ هـ) في كتابه (الذريعة) عند التعريف بكتاب (الشرائع) للشيخ الأجلّ عليّ ابن بابويه (ت ٣٢٩ هـ) ما نصّه: «وتوجد نسخة منها في الكاظميّة في مكتبة سيّدنا الحسن صدر الدين وهي بخطّ السيّد محمّد بن مطرف تلميذ المحقّق الحليّ، وقد قرأها عليّ

(١) يُنظر: الذريعة: ١/ ٢٤٦ الرقم ١٢٩٩، فقد أشار إلى هذا الإنهاء الذي في آخر النسخة على أنّه إجازة أخرى، ومن المعلوم أنّ هذا الإنهاء خالٍ من الإجازة، وقد ذكرنا ذلك سابقاً.



أستاذه المحقق فأجازه على ظهرها، وتاريخ الإجازة سنة ٦٧٢هـ»^(١).

وقال عنها في كتابه الآخر (طبقات أعلام الشيعة) عند ترجمة السيد محمد بن مطرف الحسيني، وذكر الإجازة التي على نسخة (مختصر المراسم) ما نصّه: «وهذه النسخة اشتراها سيّدنا الحسن الصدر من بقال ببغداد كان يضع على أوراقها التمر واللبن وغيرها من الحوائج. واستنسخ عنها السيد محمد الهندي بالنجف بخطّه، ونسخة الهندي موجودة عند الشيخ محمد السهوي بالنجف»^(٢).

واعتقد استنادًا إلى ما لديّ من قرائن أنّ هذا الكلام فيه من سهو القلم ما فيه، فالنسخة لم تكن عند السيد حسن الصدر، بل الموجود على النسخة تملك الشيخ محمد جواد البلاغيّ (ت ١٣٥٢هـ) المعاصر للسيد حسن الصدر (ت ١٣٥٤هـ) والمتوفّي قبله بستين^(٣)، ويحتمل أنّ النسخة كانت عنده على نحو الاستعارة لا التملك، والقرائن التي استنتجتها هي:

١. اعتمد الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ في ترجمة عليّ بن محمد بن عليّ بن موسى الخانيّ ناسخ كتاب (المسائل المصرية) للمحقّق الحليّ على إنهاء النسخة الموجود في المجموعة الخطيّة المعتمدة بين كتاب (الشرائع) و(المختصر)، وقال في ترجمته ما نصّه: «عليّ بن محمد بن عليّ بن موسى المعانيّ (الخانيّ - ظ) الذي كتب بخطّه (المسائل المصريّات) للمحقّق الحليّ، وفرغ منه في حياة المؤلّف (ع ٦٧١ ٢٤)، والظاهر أنّه من تلاميذه، والنسخة كانت عند البلاغيّ

(١) الذريعة: ٤٦/١٣.

(٢) طبقات أعلام الشيعة: ١٧٤/٤.

(٣) هذا وقد ذهب الأخوان العزيزان محققًا كتاب (الشرائع) لابن بابويه إلى ذلك من أنّ النسخة كانت عند السيد حسن الصدر موافقة لما ذكره الشيخ الطهرانيّ، فلاحظ.



اشتراها كاشف الغطاء». فلاحظ قوله: «والنسخة كانت عند البلاغيّ
اشتراها كاشف الغطاء^(١)»، وهذا هو القول الفصل.

٢. قال الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ في (الذريعة) عند التعريف بـ(مختصر
المراسم) ما نصّه: «والنسخة في النجف منضمة مع شرائع والد الصدوق،
وقد استنسخ السيّد محمّد بن هاشم الهنديّ النجفيّ نسخة (مختصر المراسم)
هذا عن نسخة خطّ السيّد محمّد بن مطرف المذكور، ونقل صورة ما كتبه السيّد
محمّد بن مطرف على ظهر نسخته التي رأيتها عند الشيخ محمّد السماويّ، وقد
نقلت عن تلك النسخة صورة خطّ محمّد بن مطرف في ترجمته في (الأنوار
الساطعة في المائة السابعة)»^(٢).

وقال في موضع آخر: «واستنسخ عنها السيّد محمّد الهنديّ بالنجف
بخطّه، ونسخة الهنديّ موجودة عند الشيخ محمّد السماويّ بالنجف»^(٣).

ومن المعلوم أنّ السيّد حسناً الصدر ومكتبته في الكاظميّة لا في النجف
الأشرف، وقول الطهرانيّ يوحى أنّه لم يرَ نسخة الأصل، بل رأى النسخة
المستنسخة عنها، لكنه وصف المجموعة بشكلٍ دقيقٍ، ممّا يدلُّ على أنّه اطّلع
عليها في النجف الأشرف.

(١) وحديثي أخي وقرة عيني الشيخ أمير ابن الشيخ شريف ابن الشيخ محمّد الحسين ابن الشيخ
عليّ كاشف الغطاء أنّ جدّه الأخير صاحب كتاب الحصون المنيعة اشترى جملة من كتب
آل البلاغيّ، وهي الآن في خزانة المكتبة، وخطوطهم موجودة على النسخ إلى يومك هذا.

(٢) الذريعة: ٢٠/٢٠٨.

(٣) طبقات أعلام الشيعة: ٤/١٧٤، ونسخة الشيخ السماويّ المذكورة هي اليوم في مكتبة
الإمام الحكيم العامّة، وتقع بالتسلسل (٢١).



٣. لم يذكر السيّد حسن الصدر النسخة (الشرائع) و(مختصر المراسم) في فهرس مكتبته المسمّى ب(الإبانة عن كتب الخزانة)، والذي كتبه بيده، ونسخته موجودة في مكتبته، ومصوّرته موجودة في مكتبة الروضة العبّاسيّة^(١).

٤. لم يذكر ولده السيّد عليّ الصدر (ت ١٣٨٠ هـ) النسخة (الشرائع) و(مختصر المراسم) في فهرس مكتبة والده المسمّى ب(إبانة الوسن عن مكتبة أبي محمّد الحسن)، والذي كتبه بيده، ونسخته موجودة في مكتبته، ومصوّرته موجودة في مكتبة الروضة العبّاسيّة^(٢).

٥. لم يذكر السيّد حسن الصدر النسخة (مختصر المراسم) في كتابه (تكملة أمل الآمل) عند ترجمة سلّار الديلمي، باعتبار أنّ النسخة مختصر لمراسمه^(٣).

٦. لم يذكر السيّد حسن الصدر النسخة (الشرائع) في كتابه (تكملة أمل الآمل) عند ترجمة الشيخ الأجلّ عليّ ابن بابويه، باعتبار أنّ في المجموعة التي فيها النسخة كتاب الشرائع لابن بابويه، وكلّ ما ذكره عن الكتاب هو ما نصّه: «كتاب الشرائع، وهي الرسالة إلى ابنه الصدوق»^(٤).

٧. لم يذكر السيّد حسن الصدر النسخة (مختصر المراسم) في كتابه

(١) يُنظر: الذريعة: ٥٦ / ١، الرقم ٢٨٦، وقد نسبه الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ إلى ولده الحجّة السيّد عليّ، فلاحظ.

(٢) هذا الفهرس لم يذكره الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ في كتابه (الذريعة)، فهو ممّا يُستدرك عليه، ونسب إليه كتاب والده (الإبانة عن كتب الخزانة)، وقد أشرت إلى ذلك في الهامش السابق، فلاحظ.

(٣) يُنظر: تكملة أمل الآمل: ٣ / ١١٩، الرقم ٨٠٨.

(٤) يُنظر: تكملة أمل الآمل: ٣ / ٥٥٦، الرقم ١٤٠٦.



(تكملة أمل الآمل) عند ترجمة المحقق الحليّ، وخصوصاً عد تعداد تأليفه، وذكره له في ترجمة السيّد محمّد بن مطرف الحسنيّ والسيّد محمّد بن الحسن الزرقنيّ (الرزقيّ - ظ)، ونسبه سهواً للسيّد محمّد بن هاشم الموسويّ الهنديّ^(١).

٨. لم يذكر السيّد حسن الصدر النسخة (مختصر المراسم) في كتابه (تكملة أمل الآمل) عند ترجمة كاتب المجموعة (الشرائع) و(مختصر المراسم) والمجاز من المحقق الحليّ بالرواية السيّد محمّد بن مطرف الحسنيّ، مع أنّه ذكر الإجازة، وقال ما نصّه: «وجدتُ بخطّه نسخة مختصر المراسم لأستاذه المحقق، فرغ من نسخها سادس عشر صفر سنة اثنتين وسبعين وستمائة...»، ومن عاداته في التكملة أنّه إذا ذكر كتاباً خطياً أو مطبوعاً في ملكه يسبقه أو يتبعه بكلمة: (عندي)، وأمّا هنا فقال: «وجدت بخطّه...»، ولم يقل (عندي)^(٢).

٩. لم يذكر السيّد حسن الصدر النسخة (مختصر المراسم) في كتابه (تكملة أمل الآمل) عند ترجمة السيّد محمّد بن الحسن الحسنيّ الزرقنيّ (الرزقيّ - ظ) المجاز من كاتب المجموعة (الشرائع) و(مختصر المراسم)، مع أنّه ذكر الإجازة له^(٣).

١٠. لم يذكر السيّد حسن الصدر النسخة (مختصر المراسم) في كتابه (تكملة أمل

(١) يُنظر: تكملة أمل الآمل: ٢/٢٦٤ الرقم ٢٦٧، و ٥/١٦٨ الرقم ٢١٣٤ عند ترجمة ابن مطرف الحسنيّ، و ٤/٤٥١ الرقم ١٩٦١ عند ترجمة الزرقنيّ (الرزقيّ - ظ)، و ٥/١٧٨ الرقم ٢١٤٣ عند ترجمة السيّد محمّد الموسويّ الهنديّ.

(٢) يُنظر: تكملة أمل الآمل: ٥/١٦٨ الرقم ٢١٣٤.

(٣) يُنظر: تكملة أمل الآمل: ٤/٤٥١ الرقم ١٩٦١.



الآمل) عند ترجمة السيّد محمّد الموسويّ الهنديّ الناسخ عن نسخة الأصل، وأعظم من هذا أنّه نسب كتاب المختصر للسيّد محمّد الموسويّ الهنديّ، مع أنّه ذكر في موضعين أنّ المختصر للمحقّق الحليّ كما ذكرنا آنفًا^(١).

١١. لم يذكر السيّد حسن الصدر النسخة (الشرائع) في كتابه (فصل القضا في الكتاب المشتهر بفقهِ الرّضا)، وقد تحدّث في هذا الكتاب كثيرًا عن كتاب (الشرائع) لمشابهته لكتاب (فقه الرّضا)^(٢).

١٢. خلّو النسخة المعتمدة (الشرائع) و(مختصر المراسم) والموجودة في مكتبة الإمام كاشف الغطاء من خطّ السيّد حسن الصدر وعلى خلاف عادته عند تملك النسخ، وخلّوها أيضًا من ختم مكتبة السيّد حسن الصدر، وكلّ النسخ التي رأيتها من مخطوطات ومطبوعات مكتبته لم تكن خالية من الختم اللّهمّ إلّا ما لم أره بعيني، وسجع ختم مكتبته: «مكتبة آية الله المرحوم السيّد حسن الصدر العامّة - الكاظميّة»^(٣).

(١) يُنظر: تكملة أمل الآمل: ١٧٨/٥ الرقم ٢١٤٣.

(٢) في الذريعة (١٦/٢٣٤ الرقم ٩٢١): (فصل القضا في الكشف عن حال فقه الرضا)، يثبت فيه أنّ الكتاب المشتهر بـ(فقه الرّضا) هو كتاب (التكليف) للشلمغانيّ، وقد فرغ منه بتاريخ ١٩ ربيع الأوّل سنة ١٣٢٣ هـ، طبع الكتاب أوّلًا في قمّ المقدّسة سنة ١٣٩٦ هـ في مجموعة تراثيّة باسم: (آشنائيّ با نسخته خطّي) المجموعة الأولى، وطبع ثانيًا بتحقيق الشيخ رضا الأستاذيّ، ثلاث مرّات: الأولى: ضمن الرسائل الأربع عشرة المطبوعة في مؤسّسة النّشر الإسلاميّ لجماعة المدرّسين بقمّ المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٥ هـ، والثانية: ضمن مجلّة (علوم الحديث) ع ١٠ سنة ١٤٢٢ هـ، الصفحات ٢٢٧-٣١٣، والثالثة: ضمن الرسائل الأربع عشرة أيضًا سنة ١٤٢٣ هـ، الصفحات ٨٥-١٣٦، ط ٢.

(٣) وهذه المكتبة تفرّقت أيدي سبأ، بسبب ظروف العراق القاهرة الأخيرة، وقد فهرسها <



منهج التحقيق

١. ضبطت النص وخرّجته من كتاب (المراسم العلوية).

→ صاحبها آية الله السيد حسن الصدر نفسه، وعنون الفهرس: بد (الإبانة عن كتب الخزانة)، ثم فهرسها ولده الحجّة السيد عليّ، وعنون الفهرس: بد (إبانة الوسن عن خزانة السيد الحسن)، ثم تفرّقت شذّر مذر، فبيع قسم منها في النجف الأشرف وكربلاد المقدّسة، وسعيت في إرجاع بعضها بمعونة سماحة العالم السيد محمّد رضا الحسيني السيستانيّ ومعونة إدارة مكتبة الروضة العبّاسيّة، والذي أرجع عن طريق سماحة السيد السيستانيّ الكتب التالية: (جلاء العيون، وحاشية على شرح الكاشي للكافية، والدرّة الباهرة، وزاد المعاد، والقواعد والفوائد، والقوانين المحكمة، وكتاب في المنطق، وكنز العرفان في فقه القرآن، ومجموعة أدعية وأشعار فارسيّة وعربيّة، ومجموعة أوراق أدبيّة من عدّة كتب، ومختصر مفاتيح الجنان ومصايح الجنان، ومناسك الحجّ)، والذي أرجع عن طريق إدارة مكتبة الروضة العبّاسيّة ثلاث نسخ أو خمس، ومنها تقارير السيد محمّد جواد العامليّ لدرس السيد محمّد مهديّ بحر العلوم.

وبيعت على ما سمعت في طهران وقمّ المقدّسة أيضًا، وقد اشترى بعضها السيد محمود المرعشيّ وضّمّها لمكتبة والده بعنوان حفظ التراث، وذكر بعضها في المجلّد الرابع والأربعين من فهرس المكتبة، وسمعت أيضًا أنّ بعضها بيع في سوريا ومصر، ورأيت بعضها في مكتبة الإمام محمّد حسين كاشف الغطاء العامّة بنحو الأمانة، ورأيت نسخة واحدة منها في مكتبة الإمام الحكيم العامّة، والمرجوّ من الإخوة المؤمنين والمتصدّين الكرام إرجاع ما بحوزتهم من هذه المكتبة لتعود لأهلها، وأن لا يقصّر وا في ذلك، وهذا أملنا بهم.

والتبقيّ منها اليوم هو في مكتبة آية الله العظمى السيد حسن الصدر الواقعة في حسينيّة آل الصدر في الكاظميّة المقدّسة في أوّل شارع باب المراد، وهي بتوليّ الفاضل السيد صالح ابن السيد مهديّ الصدر، وكم له ولأخيه السيد عليّ حفظهما الله تعالى من أطفاف وجهود في حفظ المتبقيّ من المكتبة والسعي مع أهل الفنّ والخبرة في إخراج ما تبقيّ منها مخطوطاً للتصوير والطبع والتحقيق، وقد صورّ غالب المتبقيّ منها من قِبَل مؤسّسة كاشف الغطاء أوّلاً، ومكتبة الروضة العبّاسيّة ثانيًا، وطبع فهرس مصوّراتها في مجلّة كتاب شناسي شيعة، العدد الخامس، الصفحات: (٢٩١-٣٣٧).



٢ . قابلتُ النسخة بعد تنزيدها مع العلامة الشيخ عباس آل أبي طابوق - دام عزه-، والذي كان من المفروض أن يخرج العمل بتحقيقه، ولكنه أثر على نفسه وسلمّنيه بعد المقابلة، وبعد تخريجه بعض نصوصها، ثمّ قابلته بالنسخة (ح) نسخة مكتبة الإمام الحكيم، وبكتاب المراسم مع جمع من الإخوة الأعزاء.

٣ . أثبتُ العناوين من النسخة نفسها، وما بين المعقوفين منها بعضه من المراسم العلوية، وبعضه زيادة اقتضاها السياق.

٤ . أشرتُ إلى موضع الكتب الفقهية الساقطة من النسخة، وجعلتُ محلّها صفحةً بيضاءً للتمييز.

٥ . عمدتُ إلى تشكيل النصّ، وهذا أقلُّ ما يُقدّم لخدمته.

٦ . أثبتُ بلاغات الدرس والقراءة والشرح والبحث والحفظ في الهامش؛ وذلك للحفاظ على التراث العلميّ للنسخة.

٧ . جعلتُ مع الكتاب مصوِّرة النسخة القديمة مع كتاب (الشرائع) لابن بابويه القميّ ؛ وذلك لتكثيرها خوفاً من الضياع وتبرُّكاً بها.

شكر وتقدير

عرفاناً بالجميل المسدى إليّ في طريقي لإتمام إخراج هذا الكتاب أتوجّه بالشكر الوافر إلى كلّ من:

١ . سماحة الحجّة السيّد أحمد الصّافي - دام عزه - المتولّي الشرعيّ للعبة العبّاسيّة



- المقدّسة، وفضيلة الشَّيخ عَمَّار الهَلَالِيّ - دام تأييده - المُشرف على قسم المعارف الإسلاميَّة والإنسانيَّة في العتبة؛ لرعايتها الأُخويَّة وتبنيها مشروع تحقيق الكتاب.
٢. فضيلة الشَّيخ صادق الخويلديّ - دام فضله - والإخوة العاملين في مركز تراث الحلَّة جميعًا؛ لثقتهم بالمجهود، ومواكبتهم سير العمل، وتوفير مستلزماتة وتقويمه، وطيب خلقهم.
٣. إدارة مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامَّة المتمثِّلة بأمينها العام فضيلة الشَّيخ شريف كاشف الغطاء - دام عزُّه -، ونجله الأخ العزيز الشَّيخ أمير كاشف الغطاء؛ لتزويدي بنسخة الأصل النَّفيسة.
٤. إدارة مكتبة الإمام الحكيم العامَّة المتمثِّلة بأمينها السيِّد جواد السيِّد كاظم الحكيم - دام فضله -، ومديرها الأستاذ والأب الروحيِّ مجيد الشَّيخ عبد الهادي حُموزي - زيدَ فضله -؛ لتزويدي بالنسخة الثانية للكتاب.
٥. العلامَّة الشَّيخ عباس آل أبي طابوق - دام عزُّه -، والذي كان من المفروض أن يخرج العمل بتحقيقه، ولكنَّه أثر على نفسه وسلَّمنيه بعد المقابلة معه.
٦. كلُّ مَنْ قابل النسخة معي، أو راجعها، أو خدمني بمصدرٍ، أو أخرجها فنيًّا، أو صوَّر النسخة، وما شاكل ذلك ممَّا ذكرته أو لم أذكره، وبالخصوص كلُّ من الإخوة الأساتذة: ميثم سويدان الحِميريِّ، ومصطفى صباح الجنابيِّ، ومحمَّد عبد الجواد الفَتلاويِّ، وأحمد عبد العالي الكعبيِّ.
٧. مَنْ راجع الكتاب لغويًّا وضبط نصّه، وهم كلُّ من الأساتذة: د. عليّ عبَّاس



الأعرجي، وحيدر محمد عليّ المخزومي، وحيدر محمد عبيد الخفاجي.
٨. أهلي وأولادي (جعفر وعليّ وفاطمة) الذين تحمّلوا ويتحمّلون عبء غيابي
طوال مدّة العمل في هذا الفنّ.

فإليهم جميعاً منّي أسمى آيات الشُّكر والعرِّفان.



وختامًا:

أتمس من إخواني المؤمنين ولاسيما أهل البحث والتحقيق أن ينهوني على ما قد يجدونه من الخطأ غير المقصود مما جرى به القلم وزاغ عنه البصر، فإنَّ الإنسان موضع الغلط والنسيان، والكمال لله، والعصمة لأهلها، والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات.

أحمد عليّ مجيد الحليّ النجفيّ
مركز تراث الحلة
التابع لقسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية
في العتبة العباسية المقدسة
١٩ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٧ هـ

صُورُ النَّسِخِ الْمُعْتَمَدَةِ



بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين على الظالمين ذكرنا
أيديكم الله بالتوفيق وارشدكم لاصابة التحقيق ووهبكم
قلبا لمعالم الدين واعيا وعزما بما كلفكم فيه وافيا وزمانا
لا درالك الحجة كافيها وقولا عند ايراد الحجج شافيا وجعل
هتكم على تحصيل النجاة موقوفة ونفسك عن زخارف الدنيا
مصرفا ان كتاب المراسم مع كونها من احسن المختصرات
واوضحها وضعنا لانيفك عن تطويل ينبغي لحافظها ان لا
يسعه الا ما تبعه مؤلفه وانك توتر حذف زوائد التوفيق
فوائد بعبارته لا تغص عن ابانة مفاصله ولا تحل بغيره
عنه لسطوره كلفه التطويل ونحيف حمل العبء الثقيل على
الا اجابتك ارهاقا لغزلك ونصوبها لوجهك والآقا
قول اولي بالحق ولولم يكن الا فضيلة السبق وانما الغصم
باسه وانوكل عليه واعنصم به وافوض اليه كتاب الطهاره
وجو من بان صفري وكبرى وينقسم كل واحد منها الى واجب
ونائب

مختصر المراسم العلوية، نسخة مكتبة الإمام الحكيم العامة

الصفحة الأولى



المسلمين عدو فيجب اليقظة عن انفسهم واموالهم وذراتهم
وله في ذلك مثابون فانهم ومقتولهم ولغتم ذلك بالجهنم على
ماسهل وحير والصلوة على نبي الاكرم الاظهر واله ائمة البشر
تسئله ان يفر لنا ما قد منا وما خرنا ولا يواخذنا ان
نسيتا او اخطانا وان يجعل ما كتبناه حجة لنا لا علينا انه جواد
كريم والحمد لله رب العالمين وافق الفراغ من نسخة يوم الجمعة
سادس عشر الحرم اول شهر سنة ثمانين وثمانين والفتحة
كتبه الفقير الى رحمة ربه الهام محمد بن السيد هاشم الموسوي
المعروف بالهندكي على نسخة بخط شامي راجعها محمد بن مطرف
الحسيني فارغا يوم الخميس سادس عشر سنة اثنتين وسبعين
وسمائه و على ظهر الكتاب بتلك النسخة من اخرها ما هذا
لفظة امي قراءة مختصر رسالة سلا بن عبد العزيز الذي في
وجنا وفيها السيد الاجل السيد الحسيني رضي الله عنهما
محمد بن حسن بن علي الزرقيني يوم الخميس اربع عشر محمدي الاخر
سنة خمس وتسعين وسمائه وكتب محمد بن مطرف الحسيني

مختصر المراسم العلوية، نسخة مكتبة الإمام الحكيم العامة
الصفحة ما قبل الأخيرة



وعلى ظهر من اوله ما هذا لفظه واعلى مختصر رساله سيدنا
بن عبدالعزیز الدیلمی فی منہم روحہ الولد العزیز الاجل
الا وصد العالم الفاضل رضی الدین ابو عبد الله محمد بن حسن بن علی
بن محمد بن زرقانی لد اودی العلوی الحسینی الحسنی شہیدہ
واجزل من کل عارفہ وفضلہ ومن یدہ فزادہ مرضیہ وشرکتہ من
فقد الکتاب ما حظ بیابی فی الحال من الخلاف الحاصلة الما
بین اصحابنا رضی عنہم و بینک له ذلك حسب الجهد و
الطاقة فاخذ واعیا وضمہ ضابطا فلیرو ذلك عنی عن
الشیخ الفاضل المعظم الفقیہ مفتی الفرقی وکوة العلماء
نجیم الدین ابی القاسم جعفر بن الحسن بن سعید الخوافی
روحم و نور رضی عن شیخه المرحوم محمد بن نعام شیخ محمد بن
ادریس عن عریب بن مسافر عن الیاس بن هشام الخازمی
عن ابی علی عن مصنفه رضی عنہ عنہم جمیعا

والمدرس اولاً و آخراً
وظاهر
و باطناً



مختصر المراسم العلویة، نسخة مكتبة الإمام الحكيم العامة
الصفحة الأخيرة



صورة إنهاء كتاب (المسائل المصرية) للمحقق الحلي
كتبت سنة ٦٧١ هـ، والنسخة في مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامة

مختصر المرآة العالوية

للسيخ الفقيه العظيم جعفر بن الحسن الهذلي "دمشق"

المحقق الحلبي (٦٠٢ - ٦٧٦ هـ)



وَبِهِ أَسْتَعِينُ عَلَى الظَّالِمِينَ، ذَكَرْتَ أَيْدِكَ اللهُ بِالتَّوْفِيقِ، وَأَرْشَدَكَ لِإِصَابَةِ
التَّحْقِيقِ، وَوَهَبَكَ قَلْبًا لِمَعَالِمِ الدِّينِ وَاعِيًا، وَعَزَمًا بِمَا كَلَّفَكَ اللهُ وَافِيًا، وَزَمَانًا
لِإِدْرَاكِ البُعِيَّةِ كَافِيًا، وَقَوْلًا عِنْدَ إِيْرَادِ الحُجَّةِ شَافِيًا، وَجَعَلَ هِمَّتَكَ عَلَى تَحْصِيلِ
النَّجَاةِ مَوْقُوفَةً، وَنَفْسَكَ عَن زَخَارِفِ الدُّنْيَا مَضْرُوفَةً، إِنَّ كِتَابَ المَرَاثِمِ مَعَ كَوْنِهِ
مِنَ أَحْسَنِ المَخْتَصِرَاتِ جَمْعًا، وَأَوْضَحِهَا وَضْعًا، لَا يَنْفُكُ عَن تَطْوِيلٍ يُتَعَبُ
الحَافِظُ بِتَكْلُفِهِ، وَلَا يَسَعُهُ إِلَّا مُتَابَعَةُ مُؤَلِّفِهِ، وَأَنْتَ تُؤَثِّرُ حَذْفَ زَوَائِدِهِ، وَتَجْرِيْدَ
فَوَائِدِهِ، بِعِبَارَةٍ لَا تَقْصُرُ عَن إِبَانَةِ مَقَاصِدِهِ، وَلَا تُجَلُّ بِضَبْطِ قَوَاعِيدِهِ، وَلِتَسْقُطَ كُلْفُهُ
التَّطْوِيلِ، وَيَخْفَ حَمْلُ العِبءِ الثَّقِيلِ، فَلَمْ أَرِ إِلَّا إِيْجَابَتَكَ؛ إِزْهَافًا لِعَزْمِكَ، وَتَصْوِيْبًا
لِوَهْمِكَ، وَإِلَّا فَالْأَوَّلُ أَوْلَى بِالحَقِّ (١)، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا فَضِيلَةُ السَّبْقِ، وَأَنَا أَسْتَعِينُ
بِاللهِ، وَأَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ، وَأَعْتَصِمُ بِهِ، وَأَفْوِضُ إِلَيْهِ.

(١) المُرَادُ مِنَ (الأَوَّلِ) كِتَابُ المَرَاثِمِ العَلَوِيَّةِ.



كِتَابُ الطَّهَارَةِ

[أَقْسَامُ الطَّهَارَةِ] ^(١)

وَهِيَ صَرْبَانِ: صُغْرَى، وَكُبْرَى.
وَيَنْقَسِمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى: وَاجِبٍ، وَنَدْبٍ.
فَمَا يُسْتَبَاحُ بِهِ الْوَاجِبُ وَاجِبٌ.
وَمَا يُسْتَبَاحُ بِهِ النَّدْبُ نَدْبٌ.
وَكَذَا مَا يُسْتَحَبُّ مَعَهُ الْكَوْنُ عَلَى الطَّهَارَةِ ^(٢).

[ذِكْرُ الطَّهَارَةِ الصُّغْرَى]

وَفُصُولُ الصُّغْرَى أَرْبَعَةٌ:

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ مُحَقِّقِ النَّسْخَةِ.

(٢) يُنْظَرُ: الْمَرَّاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٣١.



الأول

في موجباتها

وهي ست: البَوْلُ، والغَائِطُ، والرَّيْحُ، والنَّوْمُ الغَالِبُ عَلَى السَّمْعِ وَالبَصَرِ،
وَمَا يُزِيلُ العَقْلَ، وَالاِسْتِحَاضَةَ القَلِيلَةَ.

وَلَا يُوجِبُ الطَّهَّارَةَ شَيْءٌ غَيْرُ ذَلِكَ، وَلَوْ خَرَجَ مِنْ أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ، إِلَّا أَنْ
يَكُونَ مُلَطَّخًا بِبَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ (*).

(*) بَلَغَ

وَمِنْ مُقَدِّمَاتِ هَذِهِ الْأَحْدَاثِ آدَابُ الحَلْوَةِ، وَهِيَ ضَرْبَانِ: وَاجِبٌ، وَنَدْبٌ.

فَالوَاجِبُ: غَسْلُ مَخْرَجِ الغَائِطِ بِالمَاءِ حَتَّى يَصِرَ المَوْضِعُ^(١) إِنْ تَعَدَّى، وَلَا يُجْزَى

(١) فِي المَطْبُوعِ: (يَطْهَرُ المَوْضِعُ)، وَهُوَ مِنْ سَهْوِ القَلَمِ، فَعِبَارَةٌ (يَصِرُ المَوْضِعُ) وَرَدَّتْ فِي نُسْخَةِ
أُخْرَى مِنَ المَرَايِمِ كَمَا فِي هَامِشِ المَطْبُوعِ المُحَقَّقِ مِنَ الكِتَابِ، وَفِي المَرَايِمِ المَطْبُوعِ ضَمَّنَ
الْيَنَابِيعِ الفِقْهِيَّةِ: ٢٤٤ / ١، وَالمُعْتَرِ: ١٣٩ / ١، وَمُخْتَلَفِ الشُّبُعِ: ٢٧٢ / ١، وَالبَيَانِ: ٤١،
وَكَشَفِ الِاتِّبَاسِ: ١٣٥ / ١، وَمَعَالِمِ الدِّينِ وَمَلَاذِ المَجْتَهِدِينَ (قِسْمِ الفِقْهِ): ٨٦٣ / ٢، وَفِي
مِفْتَاحِ الكَرَامَةِ (١ / ١٩٠): (حَتَّى يَصِرَ المَخْرُجُ).

وَيُصَرُّ: يَنْقِصُ، وَهُوَ - هُنَا - فِعْلٌ تَلْقَائِيٌّ يَحْدُثُ فِي المَوْضِعِ أَثْنَاءَ تَنْظِيفِهِ.

وَفِي حَاشِيَةِ نُسْخَةٍ مِنَ كِتَابِ المَرَايِمِ العُلُويَّةِ - مَرَّ ذِكْرُهَا فِي المَقْدِمَةِ - كُتِبَتْ ضَمَّنَ مَجْمُوعَةٍ
تَارِيخُهَا سَنَةَ ٦٥٧هـ، شَرَحًا لِهَذِهِ العِبَارَةِ، وَفِيهَا مَا نَصَّهُ: «وَهُوَ كِنَايَةٌ عَمَّا ذَكَرَهُ مَشَائِخُنَا أَنَّهُ
يَغْسِلُ المَوْضِعَ حَتَّى يُنْقَى، وَمَعْنَى (حَتَّى يَصِرَ المَوْضِعُ)؛ أَي: حَتَّى يَقْطَعَ المَوْضِعُ عَيْنَ <



غَيْرِ الْمَاءِ مَعَ وُجُودِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ جَازَ الْاِسْتِنْجَاءِ بِأَحْجَارٍ ثَلَاثَةٍ، وَلَا يَجْزِي إِلَّا مَا أَصْلُهُ الْأَرْضُ، وَعَسَلُ مَخْرَجِ الْبَوْلِ بِالْمَاءِ، وَلَا يُجْزَى غَيْرُهُ مَعَ وُجُودِهِ.

وَالنَّدْبُ: أَنْ يَطْلُبَ سَاتِرًا، وَأَنْ يَقْدَمَ رِجْلُهُ الْيُسْرَى إِذَا دَخَلَ، وَيَدْعُو، وَالْيُمْنَى إِذَا خَرَجَ، وَيَدْعُو، وَأَنْ يَسْتَبْرَأَ بِأَنْ يَمْسَحَ قَضِيْبَهُ بَيْنَ مَسْبِحَتِهِ وَإِبْهَامِهِ
→ النَّجَاسَةُ وَأَثَرُهَا بِكَثْرَةِ مَا يُعْسَلُ.

أَقُولُ: وَقَوْلُهُ فِي الْمَتْنِ: (حَتَّى يَصَرَ الْمَوْضِعُ) لَمْ يَظْهَرَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ لِكَثْرَةِ مِنَ الدَّارِسِينَ، فَذَهَبُوا فِي تَفْسِيرِهِ مَذَاهِبَ شَتَّى، فَبَعْضُهُمْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ خُشُونَةُ الْمَوْضِعِ، كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ فِي: مُخْتَلَفِ الشَّيْعَةِ: ١/ ٢٧٢، وَكَشْفِ الْاَلْتِبَاسِ: ١/ ١٣٥، وَذَخِيرَةِ الْمَعَادِ: ١/ ١٨ وَقَدْ اسْتَنْدُوا فِي فَهْمِهِمْ هَذَا إِلَى مَا نَقَلَهُ ابْنُ إِدْرِيسَ (ت ٥٩٨ هـ) فِي السَّرَائِرِ (١/ ٩٧) عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ:

(وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّ حَدَّهُ خُشُونَةُ الْمَوْضِعِ، وَأَنْ يَصَرَ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ يُعْتَمَدُ، لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمِيَاهِ وَالزَّمَانِ، فَهَاءُ الْمَطَرِ الْمُسْتَنْقَعُ فِي الْغُدْرَانِ لَا يُخَشَّنُ الْمَوْضِعَ، وَلَوْ اسْتُعْمِلَ مِنْهُ مَائُهُ رَطْلًا، وَالْمَاءُ الْبَارِدُ فِي الزَّمَانِ الْبَارِدِ يُخَشَّنُ الْمَوْضِعَ بِأَقْلٍ قَلِيلٍ)، فَلَا حُظَا قَوْلُهُ: (حَدَّهُ خُشُونَةُ الْمَوْضِعِ، وَأَنْ يَصَرَ) فَالظَّاهِرُ هُنَا أَنَّ الْخُشُونَةَ غَيْرُ الصَّرِّ، فَمِنْ جُزَافٍ الْقَوْلِ تَفْسِيرُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ، إِذُ الْعَطْفُ يَفْتَضِي الْمَعَايِرَةَ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الصَّرِيرِ، كَمَا فِي: الْأَلْفِيَّةِ وَالنَّفَلِيَّةِ: ٩٠، وَالْبَيَانِ: ٤١، وَذَكَرَى الشَّيْعَةُ: ١/ ١٧٢، وَغَيْرِهَا.

وَكَلا الْأَمْرَيْنِ لَا يُمَكِّنُ الْأَخْذُ بِهِ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، فَإِذَا كَانَ التَّنْظِيفُ لَا بُدَّ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَى خُشُونَةِ الْمَوْضِعِ كَانَ ذَلِكَ مِنَ التَّعْسِيرِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ الرُّكُونَ إِلَيْهِ، فَضَلًّا عَنْ أَنَّ الْوَجْدَانَ يَشْهَدُ بِأَنَّ التَّنْظِيفَ فِي الْحَالَاتِ الْاَعْتِيَادِيَّةِ يُؤَدِّي إِلَى التَّعْوِمَةِ لَا إِلَى الْخُشُونَةِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ هُوَ الصَّرِيرُ فَهُوَ أَمْرٌ لَا مُنَاسَبَةَ لِلْقَوْلِ بِهِ إِذُ الْمَعْرُوفُ أَنَّ هَذَا الصَّرْبَ مِنَ الْأَصْوَاتِ يَصُدُّ مِنَ الْأَبْوَابِ عِنْدَ تَحْرِيكِهَا، وَمِنَ الْأَقْلَامِ الْقَدِيمَةِ عِنْدَ الْكِتَابَةِ بِهَا، وَقَبْلَ هَذَا وَذَلِكَ هُوَ الصَّوْتُ الَّذِي تُصْدِرُهُ الدُّوْبِيَّةُ الَّتِي تُسَمَّى (الصَّرُّ)، فَأَيْنَ هَذَا مِنْ تَنْظِيفِ الْإِنْسَانِ مَوْضِعَهُ بَعْدَ التَّعَوُّطِ؟! وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ الْحَالِ.

يُنْظَرُ: الْعَيْنُ: ٤/ ٤١٢، لِسَانَ الْعَرَبِ: ١/ ٦٤٦، تَاجُ الْعَرُوسِ: ٢/ ٢٨١.



ثَلَاثًا وَيَنْتُرُهُ، وَيَتَّحَنَحُ ثَلَاثًا. وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ إِدْخَالَ يَدِهِ الْإِنَاءَ غَسَلَهَا مِنَ النَّوْمِ
وَالْبَوْلِ مَرَّةً، وَمِنَ الْغَائِطِ مَرَّتَيْنِ، وَأَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْحِجَارَةِ وَالْمَاءِ، وَيَمْسَحَ بِيَدِهِ عَلَى
بَطْنِهِ بَعْدَ قِيَامِهِ، وَيَدْعُو.

وَيَحْرُمُ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارُهَا بِبَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ، وَلَوْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ قَدْ وُضِعَ
عَلَى ذَلِكَ انْحَرَفَ، وَقَدْ رُخِّصَ فِيهِ فِي الدُّورِ عَلَى كَرَاهِيَةٍ.

وَيُكْرَهُ^(١) أَنْ يَدْخُلَ مَكْشُوفَ الرَّأْسِ، وَأَنْ يُحَدِّثَ فِي شَطِّ نَهْرٍ، أَوْ فِي نِزَالٍ،
أَوْ مَسْقَطِ ثَمَارٍ، أَوْ جَادَّةِ طَرِيقٍ، أَوْ مَوْرِدِ الْمَاءِ، وَفِي الْجَارِي، وَالرَّاكِدِ وَهُوَ أَشَدُّ،
وَاسْتِقْبَالَ الشَّمْسِ أَوْ الْقَمَرِ بِفَرْجِهِ، أَوْ الرِّيحِ بِالْبَوْلِ، وَالْكَلَامِ إِلَّا لِضُرُورَةٍ، أَوْ
شُكْرًا لِلَّهِ، أَوْ صَلَاةً عَلَى النَّبِيِّ ، أَوْ حِكَايَةَ أَذَانِ مُؤَذِّنٍ، وَأَنْ يَسْتَنْجِيَ بِالْيَمْنَى
أَوْ بِالْيُسْرَى وَفِيهَا خَاتَمٌ عَلَيْهِ اسْمُ اللَّهِ أَوْ أَحَدِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَيْمَةِ ، وَأَنْ يَسْتَاكَ،
وَأَنْ يَبُولَ فِي صُلْبِ الْأَرْضِ، أَوْ جِحْرَةِ الْحَيَوَانِ^(٢).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
وَحَفِظَهُ
وَشَرَحَهُ أَيْدُهُ
اللَّهُ تَعَالَى

(١) مَا يُكْرَهُ حَالَ التَّخَلِّيِّ.

(٢) يُنْظَرُ: الْمَرَايِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٣١-٣٣.



الفصل الثاني

فيما يتطهر به

الماء المطلق: طاهرٌ مطهرٌ، وكذا ما مازجه جسمٌ طاهرٌ لم تسلبه الإضافة إطلاقاً الاسم، وما سلبته فهو طاهرٌ غيرٌ مطهرٌ، وما وقعت فيه نجاسةٌ فغيرت أحداً أو صافيه فهو غيرٌ طاهرٍ ولا مطهرٍ، ولا يجوز استعماله ولا شربه إلا...^(١) لضرورة.

وما استعمل في الطهارة الصغرى طاهرٌ إجماعاً إذا خلا من نجاسة، ويجوز استعماله في الطهارة، وكذا ما استعمل في الطهارة^(٢) الكبرى، ومن الأصحاب من منع من استعماله في الطهارة.

وتنقسم المياه أقساماً ثلاثة:

الأول: مياه الآبار، وهي تنجس بما يلاقيها من النجاسة، وتطهر بنزع مائها، أو بنزع كُرٍّ أو دلاءٍ^(*).

(*) بلغ

(١) في الأصل بياض بمقدار كلمة واحدة، والظاهر أن الساقط كلمة: (استعماله)، فتكون العبارة: (إلا استعماله لضرورة) كما في نسخة من المراسم العلوية، وتصحح من دونها.

ينظر: المراسم العلوية: ٣٤ (الهامش).

(٢) لم يرد في (ح): «وكذا ما استعمل في الطهارة».



فَالأَوَّلُ: لِمَوْتِ البَعِيرِ، وَلَوْ قُوعِ مُسْكِرٍ أَوْ فُقَاعٍ، أَوْ دَمِ حَيْضٍ، أَوْ اسْتِحَاضَةٍ، أَوْ نِفَاسٍ، أَوْ مَنِيٍّ، وَلِتَغْيِيرِ أَحَدٍ أَوْ صَافِيهَا بِالنَّجَاسَةِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ نَزْحُهَا تَرَاوَحَ عَلَيْهَا أَرْبَعَةَ رِجَالٍ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى آخِرِهِ.

وَالثَّانِي: لِمَوْتِ الحِمَارِ، أَوْ البَقْرَةِ، أَوْ الفَرَسِ، أَوْ مَا أَشْبَهَهُ مَعَ عَدَمِ التَّغْيِيرِ، وَلَوْ قَلَّ عَنْ كُرِّ طَهْرَتِ بِنَزْحِهَا.

وَالثَّالِثُ: مِنْهُ مَا يُوجِبُ نَزْحَ سَبْعِينَ، وَهُوَ الإِنْسَانُ.

وَمِنْهُ مَا يُوجِبُ نَزْحَ خَمْسِينَ، وَهُوَ العَذْرَةُ الرُّطْبَةُ، وَكَثِيرُ الدَّمِ.

وَمِنْهُ مَا يُوجِبُ نَزْحَ أَرْبَعِينَ، وَهُوَ مَوْتُ الغَزَالِ، وَالكَلْبِ، وَالحَنْزِيرِ، وَالنَّشَاءِ، وَالسُّنُورِ، وَمَا فِي قَدْرِ جِسْمِهِ، وَبَوْلِ الرِّجَالِ.

وَمِنْهُ مَا يُوجِبُ نَزْحَ عَشْرَةٍ، وَهُوَ العَذْرَةُ اليَاسَةُ، وَقَلِيلُ الدَّمِ.

وَمِنْهُ مَا يُوجِبُ نَزْحَ سَبْعٍ، وَهُوَ الحِمَامَةُ، وَالدَّجَاجَةُ، وَمَا فِي قَدْرِ جِسْمَيْهَا، وَالفَأْرَةُ إِذَا تَفَسَّخَتْ أَوْ^(١) انْتَفَخَتْ، وَلِبَوْلِ الصَّبِيِّ، وَلاِزْتِمَاسِ الجُنْبِ.

وَمِنْهُ مَا يُوجِبُ نَزْحَ خَمْسٍ، وَهُوَ ذَرْقُ الدَّجَاجِ الجَلَّالِ.

وَمِنْهُ مَا يُوجِبُ نَزْحَ ثَلَاثٍ، وَهُوَ الفَأْرَةُ إِذَا لَمْ تَتَفَخَّ، وَلَمْ تَتَفَسَّخْ^(٢)، وَمَوْتُ

الحَيَّةِ.

وَمِنْهُ مَا يُوجِبُ نَزْحَ دَلْوٍ، وَهُوَ الوَزَعَةُ وَالعُصْفُورُ، وَشِبْهَهُ^(٣).

(١) فِي المَرَا سِمِ العَلَوِيَّةِ: «و» بَدَلُ «أَوْ».

(٢) فِي المَرَا سِمِ العَلَوِيَّةِ: «إِذَا لَمْ تَتَفَسَّخْ وَلَمْ تَتَفَخَّ».

(٣) فِي المَرَا سِمِ العَلَوِيَّةِ: «وَمَا أَشْبَهَهُمَا».



الثَّانِي: مِيَاهُ الغُدْرَانِ وَالقُلْبَانِ.

فَمَا كَانَ دُونَ الكُرِّ يَنْجَسُ بِمِلَاقَةِ النَّجَاسَةِ، وَيَطْهَرُ إِذَا تَمَّ كُرًّا، وَالكُرُّ أَلْفٌ وَمِائَتَا رَطْلٌ، وَلَوْ كَانَ كُرًّا لَمْ يَنْجَسْ إِلَّا أَنْ تُغَيَّرَ النَّجَاسَةُ أَحَدًا أَوْ صَافِيهِ، وَالجَارِي لَا يَنْجَسُهُ إِلَّا مَا غَيَّرَ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ أَوْ رَائِحَتَهُ، وَيَطْهَرُ بِتَكَاثُرِهِ حَتَّى يَزُولَ التَّغْيِيرُ، وَحُكْمُ مَاءِ الحَمَامِ حُكْمُهُ.

الثَّالِثُ: مَاءُ الأَوَانِي.

وَهُوَ يَنْجَسُ بِوُقُوعِ النَّجَاسَةِ، وَلَا يَطْهَرُ بِلِ يِرَاقٍ، وَيُغْسَلُ الإِنَاءُ مِنْ وُلُوعِ الكَلْبِ ثَلَاثًا: أَوْهَنْنَ بِالتُّرَابِ، وَمِنْ غَيْرِهِ مَرَّةً إِلَّا الحَمْرَ فَإِنَّهُ يُغْسَلُ مِنْهُ سَبْعًا، وَلَا يَنْجَسُ المَاءُ بِمَوْتِ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً.

وَأَمَّا الأَسَارُ: فَسُوْرُ كُلِّ طَاهِرٍ طَاهِرٌ، وَسُوْرُ كُلِّ نَجِسٍ نَجِسٌ.

وَيُكْرَهُ سُوْرُ جَلَالِ البَهَائِمِ وَالجَوَارِحِ، وَمَا أَكَلَ الجِيفَ، وَالحَائِضِ التِّي لَيْسَتْ

مَأْمُونَةً^(*) (١).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدَهُ اللهُ
[تَعَالَى]

(١) يُنظَرُ: المَرَاسِمُ العَلَوِيَّةُ: ٣٤ - ٣٧.



الفصل الثالث

في كَيْفِيَّتِهَا

وَهِيَ تَشْتَمِلُ عَلَى: وَاجِبٍ، وَنَدْبٍ.

فَالوَاجِبُ: النِّيَّةُ، وَغَسْلُ الْوَجْهِ مِنْ فُصَاصِ الشَّعْرِ إِلَى الذَّقَنِ طَوْلًا، مَا دَارَتْ عَلَيْهِ الإِبْهَامُ وَالْوُسْطَى عَرْضًا، وَغَسْلُ اليَدَيْنِ مِنَ المِرْفَقَيْنِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ، مَرَّةً مَرَّةً، وَمَسْحُ مُقَدِّمِ الرَّأْسِ بِبَقِيَّةِ بَلَلِ اليَدِ مِقْدَارَ إِصْبَعٍ، وَأَكْثَرُهُ ثَلَاثُ أَصَابِعٍ مَضْمُومَةٌ، وَمَسْحُ ظَاهِرِ القَدَمِ مِنْ رُؤُوسِ الْأَصَابِعِ إِلَى الكَعْبَيْنِ - وَهُمَا مَعْقَدُ الشَّرَاكِ - بِالْبَلَّةِ (*).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً

وَالترْتِيبُ: يَبْدَأُ بِالْوَجْهِ قَبْلَ اليَدَيْنِ، وَبِاليَمْنَى قَبْلَ اليُسْرَى، وَبِالرَّأْسِ قَبْلَ الرَّجْلَيْنِ، وَالرَّجْلَ اليَمْنَى قَبْلَ مَسْحِ اليُسْرَى^(١)، وَمِنَ الْأَصْحَابِ مَنْ لَا يَرَى بَيْنَ الرَّجْلَيْنِ تَرْتِيبًا.

وَالْمُؤَالَاةُ: وَهِيَ غَسْلُ اليَدَيْنِ وَالْوَجْهَ رَطْبًا، وَمَسْحُ الرَّأْسِ وَالرَّجْلَيْنِ وَاليَدَانِ رَطْبَتَانِ مَعَ اعْتِدَالِ الزَّمَانِ وَالهَوَاءِ، وَلَا يَجُوزُ اسْتِقْبَالُ الشَّعْرِ فِي اليَدَيْنِ^(٢)،

(١) لَمْ يَرِدْ فِي (ح): «وَبِالرَّأْسِ قَبْلَ الرَّجْلَيْنِ، وَالرَّجْلَ اليَمْنَى قَبْلَ مَسْحِ اليُسْرَى».
(٢) فِي المَرَايِمِ العَلَوِيَّةِ: «وَأَنْ لَا يَسْتَقْبَلَ الشَّعْرُ الَّذِي فِي اليَدَيْنِ»، فَالظَّاهِرُ أَنَّ (البَاءَ) سَاقِطَةٌ مِنْ كَلِمَةِ «يَسْتَقْبَلُ».



وَلَا وُضُوءَ مَعَ الْإِخْلَالِ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

وَالنَّدْبُ: غَسْلُ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ ثَانِيًا، وَلَا تَكَرَّرَ فِي الْمَسْحِ، وَغَسَلَ الْوَجْهَ بِالْيَمَنِ حَسْبُ، وَالْمُضْمَضَةُ وَالاسْتِنْشَاقُ ثَلَاثًا، وَالسَّوَاكُ، وَهُوَ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ مُؤَكَّدٌ، وَالْبِدْأَةُ فِي مَسْحِ الرَّجْلَيْنِ مِنَ الْأَصَابِعِ، وَوَضْعُ الْإِنَاءِ عَلَى يَمِينِهِ، وَالِدُّعَاءُ إِذَا نَظَرَ إِلَيْهِ وَإِذَا تَمَضَّمَ وَإِذَا اسْتَنْشَقَ وَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَإِذَا مَسَحَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ وَإِذَا فَرَّغَ مِنَ الْوُضُوءِ.

وَيَبْدَأُ الرَّجُلُ فِي غَسْلِ يَدَيْهِ بِظَاهِرِهِمَا، وَيُثْنِي بِبَاطِنِهِمَا، وَالْمَرْأَةُ بِالْعَكْسِ، وَتَمْسُحُ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا بِأَنْمَلَةٍ مِنْ تَحْتِ قِنَاعِهَا فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ، وَمَقْدَارُ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ فِي الْمَغْرِبِ وَالغَدَاةِ، وَمَنْ فِي يَدِهِ خَاتَمٌ أَوْ سَيْرٌ وَشَبْهَةٌ^(١) يَنْزِعُهُ إِنْ كَانَ ضَيِّقًا، وَيُجَرِّكُهُ إِنْ كَانَ وَاسِعًا.
وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ:

أَحْكَامُ الْوُضُوءِ

مَنْ ظَنَّ حَدَثًا وَإِخْلَالًا بِوَاجِبٍ وَهُوَ عَلَى حَالِ الْوُضُوءِ أَعَادَ، وَلَوْ كَانَ بَعْدَ انْصِرَافِهِ لَمْ يَلْتَفِتْ، وَلَوْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَالْحَدَثَ وَشَكََّ فِي السَّابِقِ أَعَادَ، وَلَوْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَشَكََّ فِي الْحَدَثِ لَمْ يَلْتَفِتْ، وَلَوْ تَيَقَّنَ الْحَدَثَ وَشَكََّ فِي الطَّهَارَةِ تَطَهَّرَ^(٢).

(١) لَمْ يَرِدْ فِي الْمَرَامِ الْعَلَوِيَّةِ: «ذَكَرَ السَّيْرُ وَشَبْهَةٌ».

(٢) يُنْظَرُ: الْمَرَامِ الْعَلَوِيَّةُ: ٣٧-٤٠.



[ذِكْرُ الطَّهَّارَةِ الكُبْرَى]

وَأَمَّا الكُبْرَى (١):

فَقِسْمَانِ: وَاجِبٌ، وَنَدْبٌ.

فَالوَاجِبُ: غُسْلُ الجَنَابَةِ، وَالحَيْضِ، وَالاسْتِحَاضَةِ، وَالنَّفَاسِ، وَمَسُّ الأَمْوَاتِ عَلَى إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ (٢)، وَغُسْلُ الأَمْوَاتِ، وَغُسْلُ مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الكُسُوفِ مَعَ احْتِرَاقِ القُرْصِ عَامِدًا.

ذِكْرُ غُسْلِ الجَنَابَةِ

وَهِيَ بِأَمْرَيْنِ: إِنزَالِ المَاءِ الدَّافِقِ، وَالجَمَاعِ فِي الفَرْجِ إِذَا التَقَى الخِتَانَانِ.

وَيُحْرَمُ عَلَى الجُنُبِ: قِرَاءَةُ العَزَائِمِ الأَرْبَعِ، وَمَسُّ كِتَابَةِ القُرْآنِ، وَاسْمِ اللهِ.

وَيُكْرَهُ: مَسُّ المُصْحَفِ، وَقِرَاءَتُهُ مَا عَدَا العَزَائِمَ، وَدُخُولُ المَسَاجِدِ إِلاَّ عَابِرَ سَبِيلٍ، وَوَضْعُ شَيْءٍ فِيهَا، وَكَهْ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا مَا لَهُ بِهَا*، وَالارْتِمَاسُ فِي المَاءِ الرَّاكِدِ. (* بَلَغَ قِرَاءَةً

وَإِذَا أَرَادَ الغُسْلَ فَلْيَسْتَبْرِئْ بِالبَوْلِ، وَلَا اسْتَبْرَاءَ عَلَى المَرْأَةِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ فَلْيَنْتَرِ القَضِيبَ، وَلَوْ رَأَى بَلَلًا وَقَدْ بَالَ وَتَنَرَ وَاجْتَهَدَ لَمْ يُعِدِ الغُسْلَ، وَإِلاَّ أَعَادَهُ.

وَيُجِبُ إِزَالَةَ النِّجَاسَةِ عَنْهُ أَوَّلًا، ثُمَّ يَبْدَأُ بِرَأْسِهِ وَيُحْلِلُ شَعْرَهُ، ثُمَّ يَغْسِلُ مِيَامِنَهُ، ثُمَّ مِيَايِسِرَهُ، وَيُسْتَحَبُّ إِفَاضَةُ المَاءِ عَلَى جَسَدِهِ، وَإِمْرَارُ يَدِهِ عَلَى بَدَنِهِ. وَلَا تَجِبُ المُوَالَاةُ هُنَا، وَيَغْسِلُ يَدَهُ قَبْلَ إِدْخَالِهَا الإِنَاءَ ثَلَاثًا، وَيَتَمَضَّمُضُ وَيَسْتَشْشِقُ سُنَّةً،

(١) مِنَ المَّلَاحِظِ أَنَّ المُحَقِّقَ الحَلِّيَّ قَدْ ذَكَرَ الطَّهَّارَةَ الكُبْرَى بَيْنَ الفَصْلِ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ مِنْ

فُصُولِ الطَّهَّارَةِ الصُّغْرَى، وَوَافَقَ بِذَلِكَ كِتَابَ المَرَامِ العَلَوِيَّةِ، فَلَا حِظَّ.

(٢) يُنْظَرُ: تَهْذِيبُ الأَحْكَامِ: ١/١٠٨، ح ٢٨٣ و ٢٨٤.



وَيُكْرَرُ الْغَسَلَاتِ ثَلَاثًا، وَلَا بُدَّ فِي جَمِيعِ الْأَغْسَالِ مِنَ الْوُضُوءِ عَدَا الْجَنَابَةَ، وَتَجْزِيءُ
 اِرْتِمَاسَهُ وَاحِدَةً عَنِ الْغُسْلِ وَتَرْتِيبِهِ^(*) (١).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
 وَحَفِظَهُ أَيَّدَهُ
 اللَّهُ تَعَالَى

ذِكْرُ الْحَيْضِ

وَهُوَ دَمٌ أَسْوَدٌ غَلِيظٌ حَارٌّ يَخْرُجُ بِحُرْفَةٍ، وَيَلْزَمُ الْحَائِضُ أَنْ تَحْتَشِيَهُ؛ لِئَلَّا يَتَعَدَّى
 الدَّمُ، وَلَا يَجِلُّ وَطُورَهَا.

وَيَجِبُ عَلَيْهَا تَرْكُ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، وَأَقَلُّ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ،
 فَلَوْ رَأَتْهُ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةٍ لَمْ يَكُنْ حَيْضًا، وَإِنْ زَادَ عَنْ عَشْرَةٍ فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ.

وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا مَا يَحْرُمُ عَلَى الْجُنُبِ، وَيُسْتَحَبُّ لَهَا أَنْ تَتَوَضَّأَ فِي وَقْتِ كُلِّ فَرِيضَةٍ،
 وَتَجْلِسَ فِي مُصَلَّاهَا ذَاكِرَةً لِلَّهِ تَعَالَى بِقَدْرِ زَمَانِ صَلَاتِهَا، وَتَعْتَزِلَ الْمَسَاجِدَ وَمَا فِيهِ
 كِتَابَةٌ مُعَظَّمَةٌ، فَإِنْ انْقَطَعَ دَمُهَا قَبْلَ الْعَاشِرِ اسْتَبْرَأَتْ^(٢) بِقُطْنَةٍ، فَإِنْ خَرَجَتْ مُلَطَّخَةً
 فَهِيَ بِحُكْمِ الْحَائِضِ، وَإِلَّا غَسَلَتْ فَرْجَهَا وَتَوَضَّأَتْ وَوَضِعَتْ الصَّلَاةَ وَاعْتَسَلَتْ،
 وَلَوْ أَرَادَ زَوْجُهَا وَطَآهَا قَبْلَ الْغُسْلِ جَازَ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَأْمُرَهَا بِغُسْلِ فَرْجِهَا قَبْلَ
 الْوَطْءِ.

وَلَوْ وَطِئَهَا فِي أَوَّلِ الْحَيْضِ كَفَّرَ بِدِينَارٍ، وَفِي وَسْطِهِ نِصْفَ دِينَارٍ، وَفِي آخِرِهِ رُبْعَ
 دِينَارٍ، وَتَقْضِي الْحَائِضُ مَا تَرَكَتُهُ مِنَ الصَّوْمِ دُونَ الصَّلَاةِ^(٣).

(١) يُنْظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ٤٠-٤٢.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «اسْتَبْرَأَتْ».

(٣) يُنْظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ٤٢-٤٣.



ذِكْرُ النَّفَاسِ

وَهُوَ دَمُ الْوِلَادَةِ، وَلَا حَدَّ لِقَلِيلِهِ، وَأَكْثَرُهُ ثَمَانِيَّةٌ عَشَرَ يَوْمًا، وَحُكْمُهَا حُكْمُ الْحَائِضِ، وَيُكْرَهُ لِلنَّفْسَاءِ وَالْحَائِضِ وَالْجُنْبِ الْخِضَابُ بِالْحِنَاءِ^{(*) (***) (١)}.

(*) بَلَّغَتْ قِرَاءَةً

[وَحَفِظَتْهُ]

وَسَرَّحَهُ [أَيْدَهُ]

اللَّهُ تَعَالَى

ذِكْرُ الْأَسْتِحَاضَةِ

وَهِيَ مَرَضٌ تَرَى الْمَرْأَةُ فِيهِ دَمًا أَصْفَرَ بَارِدًا رَقِيقًا، فَإِنْ لَمْ يَعْمِسِ الْقُطْنَةَ فَعَلَيْهَا تَغْيِيرُ الْحَشْوِ فِي وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ وَالْوُضُوءِ^(***)، وَإِنْ رَشَحَ فَعَلَيْهَا مَعَ ذَلِكَ غُسْلٌ لِمَصَلَاةِ الْغَدَاةِ مَعَ تَغْيِيرِ الْحِرْقَةِ، وَإِنْ رَشَحَ وَسَالَ فَعَلَيْهَا مَعَ ذَلِكَ غُسْلٌ لِلظُّهْرِ وَالْعَصْرِ تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَغُسْلٌ لِلْعِشَاءَيْنِ.

(**) بَلَّغَ مُقَابَلَةً

(***) بَلَّغَ قِرَاءَةً

وَعُسْلُهَا كَغُسْلِ الْحَائِضِ، وَلَا حَرَجَ عَلَى زَوْجِهَا فِي وَطْئِهَا بَعْدَ فِعْلِ مَا يَجِبُ عَلَيْهَا.

(***) بَلَّغَ

قِرَاءَةً أَيْدَهُ اللَّهُ

وَعُسْلُ مَسِّ السَّمِيتِ كَغُسْلِ الْجُنْبِ، لَكِنْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنَ الْوُضُوءِ^{(***) (٢)}.

ذِكْرُ غُسْلِ السَّمِيتِ وَأَحْكَامِهِ

وَهُوَ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ يَسْقُطُ بِفِعْلِ الْبَعْضِ، وَمَنْ وَجَبَ قَتْلُهُ قَوْدًا أَوْ حَدًّا أَمْرًا بِالْأَغْتِسَالِ وَالتَّكْفَنِ وَالتَّحْنُطِ، فَإِذَا قُتِلَ صُلِّيَ عَلَيْهِ وَدُفِنَ، وَالْمَقْتُولُ بَيْنَ يَدَيْ إِمَامٍ عَادِلٍ لَا يُعَسَّلُ وَلَا يُكَفَّنُ إِذَا مَاتَ، بَلْ يُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُدْفَنُ بِشَيْبِهِ، وَلَا يُنَزَعُ إِلَّا سَرَائِيلُهُ وَخُفُّهُ وَقَلَنْسُونَتُهُ مَا لَمْ يُصَبْ ذَلِكَ الدَّمُ، وَلَوْ أَصَابَهُ دُفِنَ مَعَهُ.

(١) يُنْظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ٤٤.

(٢) يُنْظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ٤٤-٤٥.



وَمَنْ قَتَلَهُ سَبْعٌ، أَوْ قُتِلَ شَهِيدًا، أَوْ نُقِلَ عَنِ الْمَعْرَكَةِ وَبِهِ رَمَقٌ، أَوْ قُتِلَ ظُلْمًا، يُعَسَّلُ وَيُكْفَنُ وَيُحَنِّطُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُدْفَنُ إِذَا كَانَ مُعْتَقِدًا لِلْحَقِّ.

وَإِذَا وُجِدَ مَنْ يَجِبُ تَغْسِيلُهُ قِطْعَةً فَإِنْ كَانَ صَدْرُهُ عَمِلَ بِهِ مَا يَعْمَلُ بِجُمْلَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَكَانَ فِيهَا عَظْمٌ غُسِّلَ وَكُفِّنَ وَدُفِنَ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا عَظْمٌ دُفِنَتْ مِنْ غَيْرِ غُسْلٍ وَلَا كَفْنٍ.

وَمَنْ مَاتَ حَمَلًا وَلَهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ غُسِّلَ وَكُفِّنَ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ وَدُفِنَ، وَدُونَ ذَلِكَ يُلْفُ فِي خِرْقَةٍ وَيُدْفَنُ مِنْ غَيْرِ غُسْلٍ، وَلَوْ وُلِدَ وَبَلَغَ سِتِّ سِنِينَ فَصَاعِدًا وَجَبَتْ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ اسْتُحِبَّتْ.

وَإِذَا خَشِيَ تَنَاقُرَ جِلْدِ الْمَيِّتِ أَوْ لَحْمِهِ كَالْمَحْرُوقِ وَالْمَجْدُومِ صُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ، وَلَوْ خَشِيَ مَعَ ذَلِكَ يُمَمَّ (*).

(*) [بَلَغَ قِرَاءَةً]

وَحَفِظَهُ [وَسَرَّ] حَهُ

[أَيْدَهُ] اللَّهُ

تَعَالَى

[تَجْهِيزُ الْمَيِّتِ] (١)

وَتَجْهِيزُهُ يَشْتَمِلُ عَلَى بَيَانِ: الْأَحْضَارِ، وَالغُسْلِ، وَالْكَفْنِ، وَالذَّفْنِ.

أَمَّا الْأَحْضَارُ:

فَالْوَاجِبُ فِيهِ تَوَجُّهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ بِأَنْ يُجْعَلَ وَجْهُهُ وَبَاطِنُ قَدَمَيْهِ إِلَيْهَا، وَالْمَنْدُوبُ أَنْ يُلَقَّنَ الشَّهَادَتَيْنِ، وَأَسْمَاءَ الْأُمَّةِ ، وَكَلِمَاتِ الْفَرَجِ، وَتُعَمَّصَ عَيْنَاهُ، وَيُطَبَّقَ فُوهُ، وَتُمَدَّ يَدَاهُ إِلَى جَنْبَيْهِ وَرِجْلَاهُ، وَيُشَدَّ حَيَاةُ، وَيُسْرَجَ عِنْدَهُ إِنْ مَاتَ لَيْلًا، وَلَا يُتْرَكَ وَحْدَهُ، بَلْ يَكُونُ عِنْدَهُ مَنْ يَذْكُرُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ، وَلَا يُجْعَلُ عَلَى بَطْنِهِ حَدِيدًا (**).

(**) بَلَغَ قِرَاءَةً

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْتَقِفَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ مُحَقِّقِ النُّسْخَةِ.



وَأَمَّا الغُسْلُ:

فَالوَاجِبُ: مَرَّةً بِمَاءٍ قَرَّاحٍ كَغُسْلِ الجَنَابَةِ.

وَالنَّدْبُ: أَنْ يُعَدَّ سِدْرٌ وَأُشْنَانٌ وَنِصْفُ مِثْقَالٍ مِنْ جَلَالِ الكَافُورِ لِعُسْلِهِ، وَمِنْ الدَّرِيرَةِ- وَهِيَ القَمْحَةُ- رَطْلٌ فَصَاعِدًا، وَحِنُوطِهِ ثَلَاثَةٌ عَشْرَ دِرْهَمًا وَثُلُثٌ مِنَ الكَافُورِ الحَاقِمِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ فَأَرْبَعَةٌ دَرَاهِمَ، وَإِلَّا فَمَا تيسَّرَ، وَشَيْءٌ مِنَ القُطْنِ.

وَيُعَسَّلُ عَلَى سَاجَةٍ مُوجَّهًا إِلَى القِبْلَةِ، وَيَنْتَقِ قَمِيصَهُ وَيَنْزِعُهُ مِمَّا يَلِي رِجْلَيْهِ، وَيَتْرُكُ عَلَى عَوْرَتِهِ سَاتِرًا، ثُمَّ يَلِينُ أَصَابِعَهُ بِرَفْقٍ، فَإِنْ صَعِبَتْ تَرَكَهَا، ثُمَّ يَضْرِبُ السِّدْرَ وَيَجْعَلُ رَعْوَتَهُ فِي إِنَاءٍ، وَيَلْفُ عَلَى يَدِهِ خِرْقَةً وَيَضَعُ عَلَيْهَا مِنَ الأُشْنَانِ، وَيَغْسِلُ مَخْرَجَ النِّجْوِ وَآخِرَ يَضْبٍ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُلْقِي الخِرْقَةَ وَيَغْسِلُ بِرَعْوَةِ السِّدْرِ رَأْسَهُ وَحَيْثُهَا، ثُمَّ يَغْسِلُ رَأْسَهُ بِالسِّدْرِ، ثُمَّ مِيَامِنَهُ وَمِيَا سِرَّهُ^(*)، ثُمَّ يَرُدُّهُ عَلَى ظَهْرِهِ وَيَفِيضُ عَلَيْهِ مِنْ مَاءِ السِّدْرِ مِنْ رَأْسِهِ إِلَى رِجْلَيْهِ، ثُمَّ يَعْسَلُهُ بِمَاءِ الكَافُورِ عَلَى صِفَةِ الغُسْلِ بِمَاءِ السِّدْرِ، ثُمَّ كَذَلِكَ بِالمَاءِ القَرَّاحِ.

(*) [بَلَّغَ قِرَاءَةً] وَحَفِظَهُ [وَسَرَّحَهُ] أَيْدَهُ
اللَّهُ تَعَالَى

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا إِنَاءٌ وَاحِدٌ فَكَلَّمَا انْتَهَتْ غَسَلَةٌ أَرَأَقَ مَا تَخَلَّفَ وَغَسَلَ الإِنَاءَ، وَيَمْسَحُ بطنَ المِيْتِ فِي الغَسَلَةِ الأُولَى وَالثَّانِيَةَ حَسْبُ، وَلَا يُسَخِّنُ المَاءَ لِعُسْلِهِ إِلَّا أَنْ يُحْشَى الغَاسِلُ البَرْدَ، ثُمَّ يَنْشَفُ بِثَوْبٍ.

وَأَمَّا الكَفْنُ:

فَالوَاجِبُ مِنْهُ: قِطْعَةٌ وَاحِدَةٌ.

وَالنَّدْبُ: ثَلَاثٌ^(١)، وَأَفْضَلُهُ حُمْسٌ، وَأَكْمَلُهُ سَبْعٌ: مُنْزَرٌ، وَقَمِيصٌ، وَخِرْقَةٌ

(١) فِي الأَصْلِ: (ثَلَاثَةٌ) وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.



لَشَدِّ فَخْدَيْهِ، وَلِفَافَةِ، وَحَبْرَةَ عَبْرِيَّة^(١) غَيْرُ مُذَهَّبَةٍ، وَعِمَامَةٍ، وَلِلْمَرَاةِ لِفَافَتَانِ،
وَيُكْتَبُ عَلَى اللَّفَافَةِ وَالْحَبْرَةِ وَالْقَمِيصِ وَالْجَرِيدَتَيْنِ: (فَلَانُ يُشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ^(٢) إِلَّا
اللَّهُ) بِأُصْبَعِهِ أَوْ بِالتَّرْبِيَةِ.

وَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْجَرِيدَتَانِ مِنَ النَّخْلِ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَمِنَ الْخِلَافِ، وَإِلَّا فَمِنَ
السَّدْرِ، وَإِلَّا فَمَا وَجَدَ مِنَ الشَّجَرِ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَلَا حَرَجَ. وَأَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدَةٍ
بِقَدْرِ عَظْمِ الذَّرَاعِ.

وَيُكْرَهُ أَنْ يُقَطَعَ الْكَفَنُ بِالْحَدِيدِ، وَأَنْ يُقَرَّبَ بِبَحُورٍ.

ثُمَّ تُبْسَطُ الْحَبْرَةُ وَفَوْقَهَا اللَّفَافَةُ، ثُمَّ الْقَمِيصُ، ثُمَّ الْمِئْزَرُ، وَقَدْ نَثَرَ عَلَى كُلِّ قِطْعَةٍ
شَيْئًا مِنَ الذَّرِيرَةِ، ثُمَّ يَغْسِلُ الْغَاسِلُ يَدَيْهِ إِلَى مِرْفَقَيْهِ، وَيُنْقَلُ الْمَيِّتُ إِلَى الْكَفَنِ، وَيُلْقَى
عَلَى قُبْلِهِ وَذُبُرِهِ قِطْنًا قَدْ جُعِلَ عَلَيْهِ ذَرِيرَةٌ، وَيَشُدُّ الْخِرْقَةَ عَلَى وَرِكَيْهِ، ثُمَّ يُؤَزَّرُهُ مِنْ
سُرَّتِهِ، وَيَضَعُ الْكَافُورَ عَلَى مَسَاجِدِهِ بَعْدَ أَنْ يَسْحَقَهُ بِيَدِهِ، وَإِنْ فَضَلَ أَلْقَى الْفَاضِلَ
عَلَى صَدْرِهِ^(*).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً

ثُمَّ يَدْخُلُ الْقَمِيصَ فِي رَأْسِهِ وَيَمُدُّهُ عَلَيْهِ، وَيَجْعَلُ إِحْدَى الْجَرِيدَتَيْنِ مِنْ جَانِبِهِ
الْيَسَارِ^(٣) بَيْنَ الْقَمِيصِ وَالْإِزَارِ تَحْتَ يَدِهِ، وَالْأُخْرَى مَعَ تَرْقُوتِهِ يُلصِقُهَا بِجِلْدِهِ
مِنْ جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ، وَيَعْمَمُهُ، وَيُحْنِكُهُ، وَيُلْقَى طَرْفِي الْعِمَامَةِ عَلَى صَدْرِهِ، ثُمَّ يَطْوِي
جَانِبَ اللَّفَافَةِ الْأَيْسَرَ عَلَى الْأَيْمَنِ، وَالْأَيْمَنَ عَلَى الْأَيْسَرَ، وَكَذَا الْحَبْرَةَ، وَيَعْقِدُ

(١) فِي الْمَرَامِسِ الْعَلَوِيَّةِ: «حَبْرَةٌ يَمْنِيَّةٌ»، وَالْحَبْرَةُ: بِكَسْرِ ثُمَّ فَتْحِ نَوْعٍ مِنْ بُرُودِ الْيَمَنِ أَحْمَرُ اللَّوْنِ،
وَ«عَبْرِيَّةٌ» بِفَتْحِ الْعَيْنِ، نِسْبَةً إِلَى بَلَدَةٍ فِي الْيَمَنِ، كَمَا فِي (تَاجِ الْعُرُوسِ) ١٢ / ٥١١: (وَالْعَبْرُ،
بِالْفَتْحِ: بَلَدٌ بِالْيَمَنِ بَيْنَ زَبِيدٍ وَعَدَنٍ).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «أَلَا إِلَهَ».

(٣) كَذَا، وَالْأَوْفَقُ كَمَا فِي الْمَرَامِسِ الْعَلَوِيَّةِ: «جَانِبِ الْأَيْسَرَ».



طَرَفَيْهَا عِنْدَ رَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ. وَلَا يُقَرَّبُ الْمُحْرَمُ الْكَافُورَ، وَيُعْطَى وَجْهَهُ.

وَلَوْ مَاتَ مُؤْمِنٌ بَيْنَ كَفْرَةٍ وَنَسْوَةٍ مُؤْمِنَاتٍ، أَمَرَ النَّسْوَةُ الْكَفْرَةَ بِغَسْلِهِ، وَلَوْ كَانَ لَهُ فِيهِنَّ مُحْرَمٌ غَسَلَتْهُ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَ كَفْرَةٍ فَقَطُ دُفِنَ بِغَيْرِ غُسْلِ.

وَيُجُوزُ أَنْ يُغَسَّلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ صَاحِبَهُ، وَيُغَسَّلَ النِّسَاءُ ابْنَ أَكْثَرٍ مِنْ خَمْسٍ بِنِيَابِهِ، وَيُغَسَّلَنَّ ابْنُ خَمْسٍ مُجَرَّدًا، وَلَا يُغَسَّلُ الرَّجَالُ مِنَ الصَّبَابَايَا مَنْ زَادَ [ت] عَنْ ثَلَاثٍ، وَيُغَسَّلُونَ بِنْتِ ثَلَاثٍ بِنِيَابِهَا، وَلَوْ كَانَتْ لَهَا دُونَ ثَلَاثٍ غَسَلُوهَا مُجَرَّدَةً. وَأَمَّا الدَّفْنُ:

فَالْوَاجِبُ دَفْنُهُ لَا غَيْرُ.

وَالنَّدْبُ: أَنْ يُمَشَى خَلْفَ الْجَنَازَةِ، أَوْ مِنْ جَانِبِهَا.

وَيُكْرَهُ: التَّقَدُّمُ، وَيُسْتَحَبُّ: أَنْ يُوَضَعَ عِنْدَ الْقَبْرِ، وَيُنْقَلُ مَرَّتَيْنِ، وَيُصْبَرُ بَيْنَهُمَا بَسِيرًا، وَيُنزَلُ المَيِّتُ الْقَبْرَ سَلًّا، سَابِقًا بِرَأْسِهِ، وَأَنْ يَتَنَاوَلَهُ وَلِيُّهُ، أَوْ مَنْ يَأْمُرُهُ، وَلِيَدْعُ عِنْدَ نَزْوِلِهِ، ثُمَّ يَلْقَنُهُ: الشَّهَادَتَيْنِ وَأَسْمَاءَ النَّبِيِّ وَالْأُمَّةِ .

وَيُشْرَجُ اللَّبْنُ، وَيُهَيَّلَ عَلَيْهِ التُّرَابُ مَنْ حَضَرَ بِظُهُورِ الْأَكْفِ إِلَّا ذَوِي الرَّحِمِ، وَلَا يُطْرَحُ فِي الْقَبْرِ مِنْ غَيْرِ تُرَابِهِ، وَيُرْبَعُ، وَيُرْفَعُ عَنِ الْأَرْضِ مِقْدَارَ أَرْبَعِ أَصَابِعَ مُفَرَّجَةً، وَيُصَبُّ المَاءُ عَلَيْهِ مِنْ عِنْدِ رَأْسِهِ، وَيَدُورُ عَلَيْهِ حَتَّى يَعُودَ إِلَى الرَّأْسِ، وَيَتَأَخَّرُ وَلِيُّهُ وَيُنَادِي بِأَعْلَى صَوْتِهِ: يَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ، اللَّهُ رُبُّكَ، وَمُحَمَّدٌ نَبِيُّكَ، وَعَلِيٌّ إِمَامُكَ، وَيَعُدُّ الأُمَّةَ (*) (١).

وَأَمَّا الأَغْسَالُ المَنْدُوبَةُ:

(١) يُنظَرُ: المَرَايِمُ العَلَوِيَّةُ: ٤٥-٥١.

(*) [بَلَّغَ]

قِرَاءَةً] وَحَفِظَهُ

[وَشَرَحَهُ] أَيْدَهُ

اللَّهُ تَعَالَى



فَعُسِّلُ الْجُمُعَةَ، وَالْإِحْرَامَ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةَ، وَلَيْلَةَ الْفِطْرِ وَيَوْمِهِ، وَأَوَّلَ لَيْلَةِ
مِنْ رَمَضَانَ، وَلَيْلَةَ النُّصْفِ مِنْهُ، وَلَيْلَةَ سَبْعِ عَشْرَةَ، وَلَيْلَةَ تِسْعِ عَشْرَةَ، وَإِحْدَى
وَعِشْرِينَ، وَثَلَاثِ وَعِشْرِينَ، وَدُخُولِ مَكَّةَ، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالكَعْبَةِ، وَالزِّيَارَاتِ،
وَعُسِّلُ يَوْمَ الْمُبَاهَلَةِ، وَالتَّوْبَةِ، وَالاسْتِسْقَاءِ، وَالاسْتِخَارَةِ، وَالْحَاجَةَ، وَلَيْلَةَ النُّصْفِ
مِنْ شَعْبَانَ (*) (١).

(*) بَلَغَتْ قِرَاءَةً
أَيْدَهُ اللَّهُ

(١) يُنظَرُ: الْمَرَامُ الْعَلَوِيَّةُ: ٤٥-٥١.



ذِكْرُ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْمَاءِ

وَهُوَ الْفَصْلُ الرَّابِعُ مِنَ الطَّهَّارَةِ:

مَنْ فَقَدَ الْمَاءَ تَيَمَّمَ بِالصَّعِيدِ، فَإِنْ فَقَدَهُ فَبِعَبَارِ الثُّوبِ أَوْ عُرْفِ الدَّابَّةِ^(*)، وَكَوَّ جَدَ الثَّلْجِ وَأَمَكَّنَهُ الْوُضُوءَ بِهِ وَجَبَ، وَإِنْ تَعَدَّرَ تَيَمَّمَ بِالْوَحْلِ أَوْ الثَّلْجِ أَوْ الْحَجَرِ، وَلَا يَجُوزُ التَّيْمُّ إِلَّا بِالْأَرْضِ، وَلَا يُتَيَّمُّ بِالْأُشْنَانِ، وَلَا بِالسُّعْدِ، وَلَا مَا شَابَهَهُ، وَيُتَيَّمُّ بِأَرْضِ الثُّورَةِ وَالْجُصِّ، وَلَا يُتَيَّمُّ إِلَّا عِنْدَ تَصَيُّقِ وَقْتِ الصَّلَاةِ بَعْدَ أَنْ يُطَلَّبَ الْمَاءُ فِي سَهْلِ الْأَرْضِ غُلُوةَ سَهْمَيْنِ، وَفِي حَزْنِهَا غُلُوةَ سَهْمٍ.

وَكَفَيْهِ التَّيْمُّ إِنْ كَانَ بَدَلًا مِنَ الْوُضُوءِ: أَنْ يَضْرِبَ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ وَجُوبًا، وَيَنْفُضَهُمَا اسْتِحْبَابًا، وَيَمْسَحَ بِهِمَا ظَاهِرَ جَبْهَتِهِ مِنْ قُصَاصِ شَعْرِهِ إِلَى طَرَفِ أَنْفِهِ، ثُمَّ يَمْسَحَ ظَاهِرَ كَفِّهِ الْيُمْنَى بِبَاطِنِ كَفِّهِ الْيُسْرَى، وَظَاهِرَ كَفِّهِ الْيُسْرَى بِبَاطِنِ كَفِّهِ الْيُمْنَى، وَكَوَّ كَانَ بَدَلًا مِنَ الْغُسْلِ ضَرَبَ لَوَجْهِهِ ضَرْبَةً وَلِكْفَيْهِ أُخْرَى.

وَيَنْقُضُ التَّيْمُّ مَا يَنْقُضُ الطَّهَّارَةَ الْمَائِيَّةَ، وَوُجُودُ الْمَاءِ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ^(**).

^(**) بَلَغَتْ

قِرَاءَةً وَحَفِظَتْهُ

وَسَرَّحَهُ أَيْدُهُ

اللَّهُ تَعَالَى

ذِكْرُ إِزَالَةِ النَّجَاسَاتِ

يَجِبُ تَطْهِيرُ الثُّوبِ وَالْبَدَنِ لِلصَّلَاةِ مِنَ النَّجَاسَاتِ: وَهِيَ الْبَوْلُ، وَالْعَائِطُ



مَّا لَا يُؤْكَلُ لِحْمُهُ، وَالْمَنِيُّ، وَدَمُ الْحَيْضِ، وَالِاسْتِحَاضَةِ، وَالنَّفَاسِ، وَالْحَمْرُ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ، وَالْفُقَّاعُ، وَلُعَابُ الْكِلَابِ، وَالْمُسُوخُ، وَيَسْتَوِي قَلِيلُ ذَلِكَ وَكَثِيرُهُ.

وَلَا تَجِبُ إِزَالَةُ مَا عَدَا الدَّمَاءَ الثَّلَاثَةَ مِنَ الدَّمَاءِ الْمَسْفُوحَةِ إِلَّا أَنْ تَزِيدَ عَنْ دِرْهِمٍ، وَلَا تَجِبُ إِزَالَةُ مَا كَانَ دِرْهِمًا فَمَا نَقَصَ، مُتَفَرِّقًا كَانَ أَوْ مُجْتَمِعًا، وَدَمُ السَّمَكِ وَالْبَرَاعِيثِ لَا تَجِبُ إِزَالَتُهُ، وَكَذَلِكَ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً، وَدَمُ الْقَرْحِ إِنْ رَقًا اعْتَبِرَ فِيهِ الدَّرْهِمُ، وَإِنْ لَمْ يَرَقًا جَازَتْ الصَّلَاةُ مَعَهُ مَا دَامَ رَاشِحًا، وَكُلُّ مَا لَا تَتِمُّ الصَّلَاةُ بِإِنْفِرَادِهِ كَالْتَّكَّةِ وَالْجُورَبِ وَالْقَلَنْسُوءَةِ وَالنَّعْلِ تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ وَإِنْ كَانَ نَجِسًا، وَيَطْهَرُ أَسْفَلَ الْخُفِّ وَالنَّعْلِ بِالتُّرَابِ.

وَتَطْهَرُ الْأَرْضُ وَالْبَوَارِي وَالْحُضْرُ مِنَ الْبَوْلِ إِذَا جَفَفَتْهَا الشَّمْسُ، وَإِذَا مَسَّ الْكَلْبُ أَوْ الْخِنْزِيرُ أَوْ جَسَدُ الْكَافِرِ أَوْ الْفَأْرَةُ أَوْ الْوَرَعَةُ ثُوبَ الْإِنْسَانِ يَابِسًا رَشَّهُ بِالْمَاءِ، وَكَذَا لَوْ ظَنَّ وَصُولَ النَّجَاسَةِ إِلَى الثُّوبِ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ لَا يَزُولُ إِلَّا بِالْمَاءِ.

وَمِنَ الْأَصْحَابِ مَنْ أَجَازَ إِزَالَةَ النَّجَاسَةِ بِالْمَائِعَاتِ، وَالْأَقْبِصَارُ عَلَى الْمَاءِ أَوْلَى (*)، وَفِي نَجَاسَةِ ذَرَقِ الدَّجَاجِ وَعَرَقِ الْإِبِلِ الْجَلَالَةِ وَعَرَقِ الْجُنْبِ مِنَ الْحَرَامِ خِلَافٌ، وَهُوَ عِنْدِي نَدْبٌ (**). (١)

(*) بَلَغَ

(**) بَلَغَتْ

قِرَاءَةُ آيَةِ اللَّهِ

كِتَابُ الصَّلَاةِ

وَهِيَ قِسْمَانِ: وَاجِبٌ، وَنَدْبٌ.

فَالْوَاجِبُ خَمْسٌ: صَلَاةُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، وَالْجُمُعَةِ، وَالْعِيدَيْنِ، وَالْآيَاتِ كَالْكُسُوفِ وَالزَّلْزَلَةِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى الْمَوْتَى، وَمَا عَدَاهُ نَفْلٌ.

(١) يُنظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ٥٢-٥٦.



وَكُلُّهَا تَجِبُ بِغَيْرِ سَبَبٍ إِلَّا صَلَاةَ الْآيَاتِ، وَالْأَمْوَاتِ^(١)، وَكُلُّهَا تَجِبُ بِغَيْرِ شَرْطٍ إِلَّا الْجُمُعَةَ، وَالْعِيدَيْنِ.

وَقَدْ تُقْصَرُ الصَّلَاةُ فِي كَمِّيَّتِهَا كَصَلَاةِ الْمُسَافِرِ، وَالْحَائِفِ، وَقَدْ يُقْصَرُ فِي كَيْفِيَّتِهَا كَصَلَاةِ الْمُتَحِلِّ، وَالسَّفِينَةِ، وَالغَرِيقِ، وَالْمَطَارِدَةِ، وَالْمَرِيضِ، وَالْعُرْيَانِ.

[ذِكْرُ مُقَدِّمَاتِ الصَّلَاةِ]

وَالْعِلْمُ بِالصَّلَاةِ يَسْتَدْعِي بَيَانَ مُقَدِّمَاتِهَا، وَكَيْفِيَّتِهَا، وَمَا يَلْزَمُ بِالتَّفْرِيطِ فِيهَا^(*).

[بَلَّغٌ [قِرَاءَةٌ]

وَحَفِظَهُ

[وَشَرَحَهُ أَيْدُهُ

اللَّهُ تَعَالَى]

وَمُقَدِّمَاتُهَا سِتُّ: الطَّهَارَةُ، وَالْقِبْلَةُ، وَالْوَقْتُ، وَمَا يُصَلَّى فِيهِ، وَعَلَيْهِ، وَالْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ.

[ذِكْرُ مَعْرِفَةِ الْقِبْلَةِ]

أَمَّا الطَّهَارَةُ فَقَدْ مَضَتْ، وَأَمَّا الْقِبْلَةُ: فَهِيَ الْكَعْبَةُ لِأَهْلِ الْمَسْجِدِ، وَالْمَسْجِدُ لِمَنْ نَأَى عَنْهُ، وَأَهْلُ كُلِّ جِهَةٍ يَتَوَجَّهُونَ إِلَى الرُّكْنِ الَّذِي يَلِيهِمْ، وَتَوَجَّهَ الْجَمِيعُ إِنَّهَا هُوَ إِلَى الْحَرَمِ، وَهُوَ عَنْ يَمِينِ الْكَعْبَةِ أَرْبَعَةَ أَمْيَالٍ وَعَنْ يَسَارِهَا ثَمَانِيَةَ أَمْيَالٍ.

وَأَهْلُ الْعِرَاقِ يَجْعَلُونَ الْغَرْبَ عَنْ يَمِينِهِمْ، وَالشَّرْقَ عَنْ شِمَالِهِمْ، وَعَيْنَ الشَّمْسِ عِنْدَ الزَّوَالِ عَلَى حَاجِبِهِمُ الْإَيْمَنِ، وَالْجُدْيَ خَلْفَ مَنْكِبِهِمُ الْإَيْمَنِ، وَيُسْتَحَبُّ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ التِّيَاسُرُ قَلِيلًا.

(١) فِي الْأَصْلِ عِبَارَةٌ: «وَكُلُّهَا عَلَى الْأَعْيَانِ إِلَّا صَلَاةَ الْأَمْوَاتِ»، وَصُحِّحَتْ بِالْعِبَارَةِ الْمُثَبَّتَةِ:

«وَكُلُّهَا تَجِبُ بِغَيْرِ سَبَبٍ إِلَّا صَلَاةَ الْآيَاتِ، وَالْأَمْوَاتِ» مِنَ الْهَامِشِ.



وَلَوْ جَهَلَ الْمَصَلِّي الْقِبْلَةَ صَلَّى الصَّلَاةَ الْوَاحِدَةَ إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ، وَلَوْ ظَنَّ جِهَةً
فَصَلَّى إِلَيْهَا ثُمَّ تَبَيَّنَ الْخَطَأَ فَإِنْ كَانَ الْوَقْتُ بَاقِيًا أَعَادَ، وَإِنْ خَرَجَ لَمْ يُعِدْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
مُسْتَدْبِرًا.

وَرُخِّصَ فِي السَّفَرِ صَلَاةُ النَّافِلَةِ حَيْثُ تَوَجَّهَتِ الرَّاحِلَةُ، وَالِاسْتِئْجَابُ أَفْضَلُ
وَلَوْ بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ.

[ذِكْرُ الْأَوْقَاتِ]

وَأَمَّا الْوَقْتُ:

فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ دَخَلَ وَقْتُ الظُّهْرِ، فَإِذَا مَضَى مِقْدَارُ أَدَائِهَا اشْتَرَكَ
الْفَرَضَانِ حَتَّى يَبْقَى لِلْغُرُوبِ مِقْدَارُ أَرْبَعِ فَيَخْلُصُ الْوَقْتُ لِلْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ
الشَّمْسُ، وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ حَتَّى يَبْقَى لِذَهَابِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ
مِقْدَارُ ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ فَيَتَصَيَّقُ (*).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
وَحَفِظَهُ [أَيْدَهُ
اللَّهُ تَعَالَى]

وَرُويَ جَوَازُ تَأْخِيرِهَا لِلْمَسَافِرِ إِلَى رُبْعِ اللَّيْلِ. وَوَقْتُ الْعِشَاءِ إِذَا ذَهَبَ
الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ إِلَى انْتِصَافِ اللَّيْلِ، وَقِيلَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَوَقْتُ فَرِيضَةِ الْغَدَاةِ إِذَا
طَلَعَ الْفَجْرُ الْمُعْتَرِضُ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الصَّلَاةِ عَلَى وَفْتِهَا إِلَّا
الْعِشَاءَ فَإِنَّ الْمَعْدُورَ يُقَدِّمُهَا عَلَى سُقُوطِ الشَّفَقِ (**)، وَلَوْ ظَنَّ إِنْسَانٌ دُخُولَ الْوَقْتِ
فَصَلَّى ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ، فَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ وَهُوَ فِيهَا لَمْ يُعِدْ، وَإِنْ فَرَّغَ قَبْلَ دُخُولِهِ
أَعَادَ.

(**) بَلَغَ قِرَاءَةً

وَوَقْتُ نَافِلَةِ الظُّهْرِ بَعْدَ الزَّوَالِ قَبْلَ الْفَرَضِ، وَنَافِلَةُ الْعَصْرِ بَعْدَ الظُّهْرِ قَبْلَ
الْعَصْرِ، وَنَافِلَةُ الْمَغْرِبِ بَعْدَهَا، وَصَلَاةُ اللَّيْلِ بَعْدَ انْتِصَافِهِ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْآيَاتِ



مُدَّةُ بَقَاءِ مُوجِبِهَا، وَيُصَلَّى عَلَى السَّمِيَةِ بَعْدَ دَفْنِهِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَصَلَاةُ الْعِيدَيْنِ مَا بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى الزَّوَالِ، وَالْجُمُعَةَ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَالنَّوَافِلَ الْمُوقَّتَةَ بِحَسَبِ مَا عُنِيَ لَهَا.

[ذِكْرُ أَحْكَامِ مَا يُصَلَّى فِيهِ]

وَأَمَّا مَا يُصَلَّى فِيهِ:

فَلِبَاسٌ وَمَكَانٌ، فَاللباسُ مِنْهُ مَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ، وَهُوَ القُطْنُ وَالكِتَانُ، وَمَا مُزِجَ مِنَ الإِبْرِيَسِمِ بِمَا يُصَلَّى فِيهِ، وَالحَزُّ الحَالِصُ لَا المَغْشُوشُ بِوَبَرِ الأَرَانِبِ وَالثَّعَالِبِ، وَلَا الإِبْرِيَسِمُ المَحْضُ، وَجِلْدُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ إِذَا كَانَ مَذَكِّيً، وَصُوفُهُ وَشَعْرُهُ وَوَبَرُهُ، وَمِنْهُ مَا يُكْرَهُ، وَهُوَ الثِّيَابُ السُّودُ إِلَّا العِمَامَةَ، وَفِي مِئْزَرٍ مَشْدُودٍ فَوْقَ الثِّيَابِ، أَوْ قَبَاءٍ مَشْدُودٍ، وَفِي ثَوْبٍ فِيهِ صُورَةٌ وَإِنْ كَانَ مِمَّا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ، أَوْ لِيثَامٍ، أَوْ شَعْرٍ مَعْقُوصٍ، وَمِنْهُ مَا يُحْرَمُ وَهُوَ مَا عَدَا مَا ذُكِرَ.

وَرُوي رُحْصَةٌ فِي السَّمُورِ، وَالفَنَكِ، وَالسَّنَجَابِ، وَرُخْصَ لِلنِّسَاءِ فِي الإِبْرِيَسِمِ المَحْضِ، وَلِلْمَحَارِبِ وَعَلَيْهِ دِرْعٌ مِنْهُ.

وَعَوْرَةُ الرَّجْلِ: قُبْلُهُ وَدُبْرُهُ، فَإِذَا سَتَرَهُمَا صَحَّتْ صَلَاتُهُ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتُرَ جَسَدَهُ، وَأَقْلَهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى كَتِفِهِ خَيْطٌ، وَالحِرَّةُ البَالِغَةُ [لَا بُدَّ لَهَا مِنْ دِرْعٍ وَخِمَارٍ، وَالأَمَةُ وَالصَّبِيَّةُ تَجْتَرِئَانِ بِالدِّرْعِ، وَالجَمْعُ بَيْنَ الخِمَارِ وَالدِّرْعِ أَفْضَلُ، وَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِي الخُفِّ، وَالجُرْمُوقَيْنِ، وَالتَّغْلِ العَرَبِيِّ، وَأَمَّا السَّنْدِيُّ وَالشَّمِشُكُ فَلَا، إِلَّا فِي الصَّلَاةِ عَلَى المَوْتَى.



[ذِكْرُ أَحْكَامِ الْمَكَانِ]

وَالْمَكَانُ:

مِنْهُ: مَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ، وَهُوَ كُلُّ أَرْضٍ طَاهِرَةٍ غَيْرِ مَغْضُوبَةٍ وَلَا مَنْهِيٍّ عَنْهَا.
وَمِنْهُ: مَا يَزِدَادُ ثَوَابَهَا فِيهِ، وَهُوَ الْمَشَاهِدُ، وَبُيُوتُ الْعِبَادَاتِ.
وَمِنْهُ: مَا يَنْقُصُ ثَوَابَهَا، وَهُوَ الْكِنَائِسُ، وَجَوَادُ الطُّرُقِ، وَمَعَاظِنُ الْإِبِلِ،
وَالسَّبْحَةُ، وَالْحَمَامُ.

وَمِنْهُ: مَا تَحْرُمُ الصَّلَاةُ فِيهِ: وَهُوَ بُيُوتُ الْخُمُورِ وَالنَّيْرَانِ، وَبُيُوتُ الْمَجُوسِ،
وَالْمَغْضُوبِ، وَالْمَقَابِرِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَائِلٌ وَلَوْ قَدَرَ لَبِنْتِهِ.
وَرُويَ جَوَازُ الصَّلَاةِ إِلَى قُبُورِ الْأَئِمَّةِ خَاصَّةً.

وَالصَّلَاةُ فِي مَوْضِعٍ فِي قِبْلَتِهِ تَصَاوِيرُ مَجَسَّمَةٍ، أَوْ نَارٌ مُضْرَمَةٌ، أَوْ سَيْفٌ مُجَرَّدٌ^(*)،
أَوْ إِنْسَانٌ مُوَاجِهٌ، مَكْرُوهَةٌ، وَإِنْ وَرَدَ مَا يَدُلُّ ظَاهِرُهُ عَلَى الْحَظَرِ.

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدَهُ اللَّهُ

[ذِكْرُ أَحْكَامِ مَا يُصَلَّى عَلَيْهِ]

وَأَمَّا مَا يُسَجَّدُ عَلَيْهِ فَهُوَ: الْأَرْضُ، أَوْ مَا تُنْبِتُهُ الْأَرْضُ^(**) مَا لَمْ يَكُنْ مَلْبُوسًا أَوْ
ثَمَرًا، فَلَا يَجُوزُ السُّجُودُ عَلَى الْقَطَنِ، وَلَا الْكَتَّانِ، وَيُصَلَّى عَلَى الْبَوَارِي وَالْحُصْرِ.

(**) بَلَغَ
[قِرَاءَةً]

وَيُكْرَهُ السُّجُودُ عَلَى مَا مَسَّتْهُ النَّارُ كَالْأَجْرِ وَالْحَزْفِ، وَالْأَرْضِ الَّتِي
كَالْمُسْتَحِيلَةِ، وَعَلَى الْمَعَادِنِ وَالْأَرْضِ الْمُسْتَحِيلَةِ، وَيُسْتَحَبُّ عَلَى الْأَلْوَابِحِ مِنْ تُرْبَةِ
قُبُورِ الْأَئِمَّةِ وَخَشَبِهَا.



[ذِكْرُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ]

وَأَمَّا الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ فَهِيَ مُسْتَحَبَّانِ لِلصَّلَوَاتِ الْحَمْسِ، وَيَتَأَكَّدَانِ فِي الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ، وَلَا يُؤَدَّنُ لِغَيْرِ الْحَمْسِ، وَهُمَا فِي حَقِّ الرَّجَالِ أَكْثَرُ مِنَ النِّسَاءِ، وَيَجْهَرُ الرَّجُلُ وَتُسِرُّ الْمَرْأَةُ، وَأَعْدَادُهُمَا خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ فَضلاً، الْأَذَانُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ فَضلاً، وَالْإِقَامَةُ سَبْعَةَ عَشَرَ، وَالْكَفِيَّةُ أَنْ يَقِفَ عَلَى أَوَاخِرِ الْفُضُولِ مِنْ غَيْرِ إِعْرَابٍ، وَيُرْتَلِ الْأَذَانُ، وَيَحْدَرُ الْإِقَامَةَ، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى طَهَارَةٍ، وَيَتَأَكَّدُ فِي الْإِقَامَةِ، وَأَنْ يَكُونَ مُوَاجِهاً لِلْقِبْلَةِ قَائِماً، وَأَنْ يُحَلِّلَهَا بِذِكْرِ مَدْحِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَالشَّانِ، وَأَنْ يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا إِنْ كَانَ غَيْرَ إِمَامٍ بِسَجْدَةٍ أَوْ خَطْوَةٍ، وَإِنْ كَانَ إِمَاماً فَصَلَ بَيْنَهُمَا بِرُكْعَتَيْنِ فِي غَيْرِ الْمَغْرِبِ، فَإِنَّهُ يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِخَطْوَةٍ إِمَاماً كَانَ أَوْ مَأْمُوماً (*) (١).

(*) بَلَغَتْ قِرَاءَةُ
أَيْدِهِ اللَّهُ

شَرْحُ كَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ

وَتَشْتَمِلُ عَلَى: وَاجِبٍ، وَنَدْبٍ.

فَالْوَاجِبُ: النِّيَّةُ لِلْقُرْبَةِ وَالتَّعْيِينِ، وَتَكْبِيرَةُ الْاِفْتِتَاحِ، وَقِرَاءَةُ الْحَمْدِ فِي الْأَوَّلَيْنِ، وَالتَّخْيِيرُ بَيْنَ الْحَمْدِ وَالتَّسْبِيحِ فِي كُلِّ ثَالِثَةٍ وَرَابِعَةٍ، وَالرُّكُوعُ، وَالسُّجُودُ، وَالتَّسْبِيحُ فِيهِمَا، وَالتَّشْهُدَانِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَفِي الْأَصْحَابِ مَنْ أَحَقَّ بِالْوَاجِبِ تَكْبِيرَاتِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَالْجُلُوسِ فِي التَّشْهُدِ وَالتَّسْلِيمِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ.

وَمَا عَدَا ذَلِكَ نَدْبٌ، فَمَنْ أَخَلَّ بِوَاجِبِ أَعَادَ، وَأَمَّا النَّاسِي فَمَسِيئَاتِي حُكْمُهُ إِنْ

شَاءَ اللَّهُ (**).

(**) بَلَغَتْ
قِرَاءَةُ أَيْدِهِ
اللَّهُ

(١) يُنْظَرُ: الْمَرَايِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٥٩-٦٩.



شرح الكيفية:

إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ وَقَفَ مُتَدَلِّلاً مُفْرِعاً قَلْبَهُ مِنَ الْعَلَاتِقِ، وَافْتَتَحَ الصَّلَاةَ بِسَبْعِ تَكْبِيرَاتٍ بَيْنَهُمَا^(١) ثَلَاثَةٌ أَدْعِيَّةٌ، رَافِعاً يَدَيْهِ بِهَا لَا يَتَجَاوَزُ شَحْمَتِي أُذُنَيْهِ، وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ كُلِّ فَرِيضَةٍ، وَفِي أُولَى نَوَافِلِ الزَّوَالِ، وَأَوَّلِهِ نَوَافِلِ الْمَغْرِبِ، وَالْأُولَى مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَفِي الشَّفَعِ وَالْوَتْرِ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى خَمْسٍ أَوْ ثَلَاثٍ جَازَ^(*).

(*) بَلَغَ
[قِرَاءَةً]

وَالْوَاجِبُ وَاحِدَةٌ وَهِيَ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ، ثُمَّ يَقْرَأُ بَعْدَ الْفَصْلِ الْآخِرِ (الْحَمْدُ) مُفْتَتِحًا بِالتَّعْوِذِ، وَبَعْدَ (الْحَمْدِ) سُورَةَ مِنْ خِفَافِ الْمَفْصَلِ، ثُمَّ يَكْبُرُ لِلرُّكُوعِ رَافِعاً يَدَيْهِ وَيَرْكَعُ، وَيُسْتَحَبُّ فِي رُكُوعِهِ تَسْوِيَةُ ظَهْرِهِ وَمَدُّ عُنُقِهِ وَنَظَرُهُ إِلَى بَيْنِ رِجْلَيْهِ وَتَفْرِيقُهُمَا وَوَضْعُ بَاطِنِ كَفَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَيَقُولُ: «سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ» ثَلَاثًا، وَالْحَمْسُ أَفْضَلُ، وَالسَّبْعُ أَكْمَلُ، وَالْوَاجِبُ وَاحِدَةٌ، ثُمَّ يَرْفَعُ وَيَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، ثُمَّ يَرْفَعُ يَدَيْهِ بِالتَّكْبِيرِ لِلسُّجُودِ وَيَسْجُدُ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ وَجُوبًا: الْجَبْهَةَ وَبَاطِنِ الْكَفَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَإِبْهَامِي الرَّجْلَيْنِ، وَيُرْغَمُ بِأَنْفِهِ سُنَّةً^(**).

(**) [بَلَغَ]
قِرَاءَةً وَشَرْحًا
أَيْدُهُ اللَّهُ تَعَالَى

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَجَافَى فِي سُجُودِهِ، وَأَنْ يَنْظُرَ إِلَى طَرَفِ أَنْفِهِ، وَيَقُولُ: «سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى وَبِحَمْدِهِ» كَمَا وَصَفْنَاهُ فِي الرُّكُوعِ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَكْبُرُ وَيَطْمِئِنُّ، وَيَتَوَرَّكُ فِي جُلُوسِهِ، وَيَنْظُرُ إِلَى حِجْرِهِ، وَيَدْعُو، ثُمَّ يَرْفَعُ يَدَيْهِ بِالتَّكْبِيرِ وَيَسْجُدُ ثَانِيَةً كَالْأُولَى، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَجْلِسُ دَاعِيًا، ثُمَّ يَنْهَضُ وَهُوَ يَقُولُ: «بِحَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ أَقُومُ وَأَقْعُدُ»، ثُمَّ يَقْرَأُ: (الْحَمْدُ) وَسُورَةَ، ثُمَّ يَقْنُتُ اسْتِحْبَابًا بِكَلِمَاتِ الْفَرَجِ أَوْ غَيْرِهَا، وَهُوَ فِي كُلِّ ثَانِيَةٍ قَبْلَ الرُّكُوعِ، ثُمَّ يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ، ثُمَّ يَجْلِسُ

(١) لَعَلَّ الْأَصُوبَ: (بَيْنَهُمَا).

المُحَقِّقُ الحَلِي

لِلتَّشَهُدِ، وَالوَاجِبُ فِيهِ الشَّهَادَتَانِ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ وَعَلَى آلِهِ، وَمَا زَادَ نَدْبٌ، ثُمَّ يُسَلِّمُ تَجَاهَ الْقِبْلَةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً وَيَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ»، وَيَنْحَرِفُ بِوَجْهِهِ يَمِينًا، وَيَتِمُّ تَمَانِي رَكَعَاتٍ كُلُّ رَكَعَتَيْنِ بِتَسْلِيمَةٍ عَلَى مَا ذَكَرْنَا.

ثُمَّ يُؤَدِّنُ وَيُتِمُّ وَيُصَلِّي الظُّهْرَ أَرْبَعًا بِتَسْلِيمَةٍ، يَقْرَأُ فِي الْأُولَى: (الْحَمْدُ) وَسُورَةً، وَفِي الْأُخْرَيَيْنِ (الْحَمْدُ) أَوْ يَقُولُ: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ثَلَاثًا، وَيَزِيدُ فِي الثَّلَاثَةِ: «وَاللَّهُ أَكْبَرُ».

وَصِفَةُ التَّسْلِيمِ: أَنْ يُوَمِّئَ بِوَجْهِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ فَيَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَى الْأُمَّةِ الرَّاشِدِينَ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ»، وَيُوَمِّئُ بِمُؤَخَّرِ عَيْنِهِ إِلَى يَمِينِهِ، وَيُسْتَحَبُّ التَّعْقِيبُ بِالدُّعَاءِ وَتَسْبِيحِ الزَّهْرَاءِ عَلَيْهَا السَّلَامُ، ثُمَّ يَسْجُدُ وَيُعْفَرُ، [ثُمَّ] ^(١) يَبْرُكُ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ [فِي] ^(٢) مَوْضِعِ سُجُودِهِ، ثُمَّ خَدَّهُ الْأَيْسَرَ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى السُّجُودِ وَيَدْعُو، ثُمَّ يُصَلِّي تَمَانِ رَكَعَاتٍ كَمَا ذَكَرْنَا*.

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً

ثُمَّ يُتِمُّ العَصْرَ وَيُصَلِّي أَرْبَعًا كَالظُّهْرِ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ أَذَّنَ وَأَقَامَ وَيُصَلِّي ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ الْمَغْرِبَ بِتَشَهُدٍ فِي الثَّانِيَةِ مِنْ غَيْرِ تَسْلِيمٍ، وَيَتَشَهُدُ فِي الثَّلَاثَةِ وَيُسَلِّمُ، ثُمَّ يُصَلِّي نَافِلَتَهَا أَرْبَعًا بِتَسْلِيمَتَيْنِ، فَإِذَا غَابَ الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ أَذَّنَ وَأَقَامَ وَصَلَّى العِشَاءَ أَرْبَعًا كَالظُّهْرِ.

ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ مِنْ جُلُوسٍ تُعَدَّانِ بِرَكَعَةٍ، فَإِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ صَلَّى تَمَانِ رَكَعَاتٍ بِأَرْبَعِ تَسْلِيمَاتٍ، يَقْرَأُ فِيهِمَا السُّورَةَ الطُّوَالَ، وَيَجْتَهِدُ فِي الدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ، وَيُطِيلُ حَتَّى تَصِلَ صَلَاةُ اللَّيْلِ بِصَلَاةِ النَّهَارِ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتِي الشَّفَعِ بِ(الْحَمْدِ)

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْتَقِفَيْنِ مِنَ الْمَرَامِ الْعُلَوِّيَّةِ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْتَقِفَيْنِ مِنَ الْمَرَامِ الْعُلَوِّيَّةِ.



وَ(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)، ثُمَّ يُسَلِّمُ وَيُصَلِّي الْوَتْرَ رُكْعَةً وَاحِدَةً بِ(الْحَمْدِ) وَ(الصَّمَدِ)،
وَيَدْعُو فِيهَا بِالْمَرْسُومِ أَوْ بِمَا تَبَسَّرَ، وَيَكْثُرُ الِاسْتِغْفَارَ.

ثُمَّ يُصَلِّي رُكْعَتِي الْفَجْرِ، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ الثَّانِي أَقَامَ وَصَلَّى رُكْعَتِي الْغَدَاةِ، يَقْرَأُ
فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ: (الْحَمْدُ) وَمِنَ الْمَفْصَلِ^(*) (١).

(*) [بَلَّغَ قِرَاءَةً]
وَشَرَحًا [أَيْدَهُ]
اللَّهُ تَعَالَى

ذِكْرُ صَلَاةِ السَّفَرِ

إِنَّمَا يَلْزَمُ التَّقْصِيرُ إِذَا كَانَ السَّفَرُ سَائِعًا، وَكَانَتِ الْمَسَافَةُ ثَمَانِيَةَ فَرَاسِخٍ أَوْ أَرْبَعَةَ
مَعَ إِزَادَةِ الْعَوْدِ لِيَوْمِهِ، وَلَوْ عَزَمَ الْعَوْدَ كَانَ مُحْيِرًا، وَلَا يَقْصُرُ مَنْ سَفَرَهُ أَكْثَرُ مِنْ
حَضْرِهِ كَالْمُكَارِيِّ وَالْمَلَّاحِ، وَمَنْ مَعِيشَتُهُ فِي السَّفَرِ، وَمَعَ الشَّرَائِطِ يَقْصُرُ مِنْ كُلِّ
رُبَاعِيَّةٍ رُكْعَتَيْنِ، فَتَكُونُ فَرَائِضُهُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ رُكْعَةً، وَتَسْقُطُ
نَوَافِلُ الظُّهْرَيْنِ وَالْوُتَيْرَةِ، وَتَبْقَى نَوَافِلُ اللَّيْلِ، وَهِيَ^(٢) مَعَ نَافِلَةِ الْمَغْرِبِ وَرُكْعَتِي
الْفَجْرِ سَبْعَ عَشْرَةَ رُكْعَةً، وَلِلْمَسَافِرِ مَعَ الضَّرُورَةِ الْاِقْتِصَارُ فِي الْفَرِيضَةِ عَلَى
(الْحَمْدِ) وَتَسْبِيحَةِ وَاحِدَةٍ لِلرُّكُوعِ، وَمِثْلَهَا لِلسُّجُودِ، وَتَعْجِيلُ الصَّلَاةِ، وَالصَّلَاةُ
عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَلَا يَقْصُرُ الْمَسَافِرُ حَتَّى يَغِيبَ عَنْهُ أَذَانُ مِصْرِهِ، وَلَوْ نَوَى إِقَامَةَ عَشْرَةِ
أَيَّامٍ فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ أَتَمَّ، وَلَوْ نَوَى دُونَ ذَلِكَ بَقِيَ عَلَى تَقْصِيرِهِ، وَلَوْ تَرَدَّدَ قَصَرَ مَا بَيْنَهُ
وَبَيْنَ شَهْرٍ ثُمَّ نِيَمَ^(**).

(**) [بَلَّغَ قِرَاءَةً]
أَيْدَهُ [اللَّهُ]

ذِكْرُ بَاقِي صَلَاةِ الضَّرُورَةِ

صَلَاةُ الْحَوْفِ مَقْصُورَةٌ كَالسَّفَرِ، وَسَيَأْتِي فِي الْجَمَاعَةِ، وَصَلَاةُ الْمُتَحِلِّ بِالْإِيَاءِ،

(١) المراسم العلوية: ٦٩-٧٤.

(٢) في الأصل: (وهو) والأصوب ما أثبتناه.



وَسُجُودُهُ أَخْفَضُ مِنْ رُكُوعِهِ، وَصَلَاةُ السَّفِينَةِ عَلَى مَا يُمَكِّنُهُ قَائِمًا، وَإِلَّا قَاعِدًا، وَيَتَوَجَّهُ إِلَى الْقِبْلَةِ وَيَدُورُ مَعَهَا فِي الْفَرِيضَةِ إِنْ دَارَتِ السَّفِينَةُ، وَلَوْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ لَمْ يُخْرَجْ (*). وَفِي النَّافِلَةِ يُصَلِّي إِلَى صَدْرِهَا كَيْفَ دَارَتْ.

(*) بَلَغَ

قِرَاءَةً

وَصَلَاةُ الْغَرِيقِ كَالْمُوَحَّلِ، وَلَا يُصَلِّي مُضْطَرًّا إِلَّا آخِرَ الْوَقْتِ، وَالْمُطَارِدُ إِنْ أَمَكَّنَهُ الصَّلَاةُ بِالْإِيْمَاءِ فَعَلَّ، وَإِلَّا صَلَّى بِالتَّكْبِيرِ وَالتَّهْلِيلِ، وَصَلَاةُ الْمَرِيضِ بِحَسَبِ إِمْكَانِهِ قَائِمًا وَإِلَّا قَاعِدًا أَوْ مُوَمِتًا، وَيَوْمِي لِسُجُودِهِ أَكْثَرَ مِنْ رُكُوعِهِ، وَصَلَاةُ الْعُرْيَانِ قَائِمًا مُوَمِتًا إِنْ كَانَ بِحَيْثُ يَأْمَنُ مِنْ يَرَاهُ، أَوْ يُصَلِّي عَلَى جَنَازَةٍ وَإِنْ لَمْ يَأْمَنُ مُشَاهِدًا، أَوْ كَانَ جَامِعًا صَلَّى جَالِسًا.

ذِكْرُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْحُرِّ الْبَالِغِ غَيْرِ الْهَمِّ، وَلَا الْمَسَافِرِ، بِشَرْطِ وُجُودِ الْإِمَامِ أَوْ مَنْ نَصَبَهُ الْإِمَامُ، وَخَمْسَةَ نَفَرٍ فَصَاعِدًا، الْإِمَامُ أَحَدُهُمْ، وَلَا تَجِبُ عَلَى مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ أَزِيدُ مِنْ فَرَسَخَيْنِ، وَتَجِبُ عَلَى مَنْ مَسَافَتُهُ فَرَسَخَانِ فَمَا دُونَ، وَيَقْرَأُ فِي [الـ] أُولَى (الْحَمْدُ) وَ(الْجُمُعَةُ)، وَفِي الثَّانِيَةِ (الْحَمْدُ) وَ(الْمُنَافِقِينَ)، وَعَلَى الْإِمَامِ قُنُوتَانِ: فِي الْأُولَى قَبْلَ الرُّكُوعِ، وَالثَّانِيَةِ بَعْدَهُ، وَيَجِبُ أَمَامَهَا الْخُطْبَتَانِ، وَيُسْتَحَبُّ الْغُسْلُ، وَمَا قَرَّبَ مِنَ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ، وَالسَّوَالِكُ، وَلُبْسُ نَظِيفِ الثِّيَابِ، وَحَلْقُ الرَّأْسِ وَالْإِبْطَيْنِ وَالْعَانَةِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ وَالْأَظْفَارِ.

ذِكْرُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

وَتَجِبُ بِالشَّرْطِ الْمَعْتَبَرَةِ فِي الْجُمُعَةِ، وَيُسْتَحَبُّ مَا لَمْ يَجْتَمِعْ، وَهِيَ رُكْعَتَانِ: يَقْرَأُ فِي الْأُولَى: (الْحَمْدُ) وَ(سَبِّحْ..)، ثُمَّ يَكْبُرُ وَيَقْنُتُ خَمْسًا، ثُمَّ يَكْبُرُ وَيَرْكَعُ



وَيَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ، وَيَقُومُ بِالتَّكْبِيرِ فَيَقْرَأُ: (الْحَمْدُ) وَ(الشَّمْسِ)، ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَقْنُتُ ثَلَاثًا، ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَرْكَعُ وَيَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ، وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ، وَيُسْتَحَبُّ الإِصْحَارُ بِهَا تَحْتَ السَّمَاءِ، وَالخُطْبَتَانِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَهُمَا كَالْجُمُعَةِ، وَيُكَبِّرُ فِي الفِطْرِ عَقِيبَ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ: أَوْهَا المَغْرِبُ لَيْلَةَ العِيدِ، وَفِي الأَضْحَى عَقِيبَ عَشْرِ، أَوْهَا صَلَاةُ العِيدِ، وَفِي مَنَى عَقِيبَ خَمْسَ عَشْرَةَ^(*) (١).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدَهُ اللهُ

[ذِكْرُ مَا لَهُ سَبَبٌ مِنَ الصَّلَوَاتِ]

ذِكْرُ مَا لَهُ سَبَبٌ، وَهُوَ صَلَاتَانِ:

الأولى: صَلَاةُ المَوْتَى، وَهِيَ فَرَضٌ عَلَى الكِفَايَةِ، يُكَبِّرُ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ يَرْفَعُ بِالأُولَى يَدَيْهِ حَسْبُ، وَيَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ^(٢) إِلَّا اللهُ، ثُمَّ ثَانِيَةً، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ وَعَلَى آلِهِ، ثُمَّ يَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ رَابِعَةً وَيَدْعُو لِلْمَيِّتِ، ثُمَّ خَامِسَةً وَيَقُولُ: «عَفْوِكَ عَفْوِكَ».

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ مَوْقِفَهُ حَتَّى تُرْفَعَ الجَنَازَةُ، وَأَنْ يَقِفَ الإِمَامُ عِنْدَ صَدْرِ المَرْأَةِ وَوَسَطِ الرَّجُلِ^(**)، وَلَوْ اجْتَمَعَتْ جَنَائِزٌ مُخْتَلِفَةٌ جُعِلَ الرَّجُلُ مِمَّا يَلِي الإِمَامَ، وَبَعْدَهُ الحُنْتِيُّ، وَبَعْدَهُ الصَّبِيُّ، وَالمَرْأَةُ إِلَى المِحْرَابِ، وَكَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا الطَّهَارَةُ، بَلَى هِيَ مِنْ فَضْلِهَا، وَيَتِيمٌ مَعَ وُجُودِ المَاءِ، وَيُصَلِّي لَيْلًا وَنَهَارًا مَا لَمْ يَتَضَيَّقْ وَقْتُ حَاضِرَةٍ، وَالوَلِيُّ أَحَقُّ بِالصَّلَاةِ أَوْ مَنْ يَأْمُرُهُ، وَالجَمَاعَةُ فِيهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ.

(**) بَلَغَ
قِرَاءَةً

الثَّانِيَةُ: صَلَاةُ الكُسُوفِ وَالزَّلَازِلِ وَالرِّيَاحِ الشَّدِيدَةِ وَالآيَاتِ، وَهِيَ وَاجِبَةٌ

(١) يُنْظَرُ: المَرَامِسُ العَلَوِيَّةُ: ٧٤-٧٨.

(٢) فِي الأَصْلِ: «أَلَا إِلَهَ».



عَلَى الْبَالِغِ الْعَاقِلِ، وَالْجَمَاعَةِ فِيهَا مُسْتَحَبَّةٌ، وَوَقْتُهَا مِنْ ابْتِدَاءِ الْاِحْتِرَاقِ إِلَى ابْتِدَاءِ
الْاِنْجِلَاءِ، وَهِيَ عَشْرُ رُكُوعَاتٍ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ، يُكَبَّرُ لِلاِفْتِتَاحِ، وَيَقْرَأُ: (الْحَمْدُ)
وَسُورَةَ جَاهِرًا بِالْقِرَاءَةِ، ثُمَّ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَنْتَصِبُ، حَتَّى يَتِمَّ خَمْسًا، وَفِي رَفْعِهِ مِنْ
الْحَامِسِ يَقُولُ: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ، وَيَقُومُ فَيَفْعَلُ كَالأَوَّلَى،
ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ السُّورَةَ الطُّوَالَ، وَأَنْ يَكُونَ رُكُوعُهُ بِقَدْرِ قِرَائَتِهِ، فَإِنْ فَرَّغَ
قَبْلَ أَنْ تَنْجَلِيَ أَعَادَ، وَلَوْ أَخْلَى بِالصَّلَاةِ مَعَ احْتِرَاقِ الْقُرْصِ كُلِّهِ وَجَبَ الْقَضَاءُ مَعَ
الْغُسْلِ (***) (١).

(*) بَلَّغَتْ قِرَاءَةً
أَيْدِيَهُ اللهُ
(**) بَلَّغَ

ذِكْرُ بَاقِي النَّوَافِلِ

مِنْهَا: صَلَاةُ الْغَدِيرِ، وَهِيَ رَكَعَتَانِ، وَوَقْتُهَا قَبْلَ الزَّوَالِ بِنِصْفِ سَاعَةٍ مِنْ ثَامِنِ
عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، وَيَقْرَأُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ: (الْحَمْدُ) وَسُورَةَ الْاِخْلَاصِ وَآيَةَ الْكُرْسِيِّ
(إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ عَشْرَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ وَيَدْعُو بِالْمَرْسُومِ.

وَمِنْهَا: صَلَاةُ يَوْمِ الْمُبْعَثِ، وَهِيَ اثْنَتَا عَشْرَةَ (٢) رَكَعَةً بِسِتِّ تَسْلِيمَاتٍ، يَقْرَأُ فِي
كُلِّ رَكَعَةٍ: (الْحَمْدُ) وَ(يس)، فَإِذَا فَرَّغَ قَرَأَ: (الْحَمْدُ) وَ(الصَّمَدُ) وَالْمُعَوِّذَيْنِ أَرْبَعًا،
وَيَقُولُ: «سُبْحَانَ اللهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ»، وَيَقُولُ: «اللهُ اللهُ رَبِّي
لَا أُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا»، وَيَدْعُو بِهَا أَحَبَّ.

وَمِنْهَا: صَلَاةُ لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، وَهِيَ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، يَقْرَأُ فِي كُلِّ

(١) يُنظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ٧٨-٨٠.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (اثْنَتَا عَشْرَةَ)، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.



رُكْعَةٌ: (الْحَمْدُ) مَرَّةً وَسُورَةَ الْإِخْلَاصِ مِائَةَ مَرَّةٍ، وَوَقْتُهَا مَا بَيْنَ الْعِشَاءِ إِلَى الْفَجْرِ
الْأَوَّلِ.

وَمِنْهَا: نَوَافِلُ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَهِيَ أَلْفُ رُكْعَةٍ، وَالْأَظْهَرُ فِي تَرْتِيبِهَا أَنَّهُ يُصَلِّي
تِسْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً، كُلُّ لَيْلَةٍ عِشْرِينَ رُكْعَةً، مِنْهَا ثَمَانٍ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ رُكْعَةً
بَعْدَ الْعِشَاءِ وَالْوُتَيْرَةِ، كُلُّ رُكْعَتَيْنِ بِتَسْلِيمَةٍ، وَفِي ثَمَانٍ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ كُلُّ لَيْلَةٍ
ثَلَاثِينَ رُكْعَةً، وَفِي لَيْلَةِ تِسْعَةَ [ع] عَشْرٍ وَأَحَدٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثَةَ وَعِشْرِينَ، كُلُّ لَيْلَةٍ
مِائَةَ رُكْعَةٍ، وَفِي كُلِّ جُمُعَةٍ عِشْرَ رُكْعَاتٍ بِصَلَاةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَفَاطِمَةَ وَجَعْفَرَ ،
وَفِي آخِرِ لَيْلَةِ جُمُعَةٍ مِنَ الشَّهْرِ عِشْرِينَ رُكْعَةً بِصَلَاةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَفِي آخِرِ
سَبْتِ عِشْرِينَ رُكْعَةً بِصَلَاةِ فَاطِمَةَ .

وَصَلَاةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَرْبَعُ رُكْعَاتٍ بِتَسْلِيمَتَيْنِ، يَقْرَأُ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ: (الْحَمْدُ)
مَرَّةً وَخَمْسِينَ مَرَّةً (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)*.

(*) بَلَغَ

وَصَلَاةِ فَاطِمَةَ رُكْعَتَانِ، يَقْرَأُ فِي الْأُولَى: (الْحَمْدُ) وَ(إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) [مِائَةَ
مَرَّةً]^(١)، وَفِي الثَّانِيَةِ: (الْحَمْدُ) وَ(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) مِائَةَ مَرَّةٍ.

وَصَلَاةِ جَعْفَرَ أَرْبَعُ رُكْعَاتٍ، يَقْرَأُ فِي الْأُولَى: (الْحَمْدُ) وَ(إِذَا زُلْزِلَتْ)، ثُمَّ
يَقُولُ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ» خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً، ثُمَّ
يَرْكَعُ وَيَقُولُ ذَلِكَ عَشْرًا، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَقُولُهُ عَشْرًا، وَكَذَا يَفْعَلُ فِي سُجُودِهِ
الْأَوَّلِ، وَفِي رَفْعِهِ، وَفِي سَجْدَتِهِ الثَّانِيَةِ، وَفِي رَفْعِهِ مِنْهَا، ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الرُّكْعَةِ
الثَّانِيَةِ بَعْدَ قِرَاءَةِ (الْحَمْدُ) وَ(الْعَادِيَاتِ)، وَفِي الثَّلَاثَةِ بَعْدَ (الْحَمْدُ) وَ(إِذَا جَاءَ نَصْرُ
اللَّهِ وَالْفَتْحُ)، وَفِي الرَّابِعَةِ بَعْدَ (الْحَمْدُ) وَ(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ).

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْتَقِفَيْنِ مِنَ الْمَرَامِسِ الْعُلُويَّةِ.

المُحَقِّقُ الحَلِي

وَمِنْهَا: صَلَاةُ لَيْلَةِ الْفِطْرِ، وَهِيَ رَكَعَتَانِ، يَقْرَأُ فِي الْأُولَى: (الْحَمْدُ) مَرَّةً
وَالْإِخْلَاصَ أَلْفَ مَرَّةً، وَفِي الثَّانِيَةِ (الْحَمْدُ) وَالْإِخْلَاصَ مَرَّةً.

وَمِنْهَا: صَلَاةُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، وَهِيَ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ (الْحَمْدُ)
وَ(قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)، وَوَقْتُهَا قَبْلَ الزَّوَالِ.

وَمِنْهَا: صَلَاةُ الْاسْتِسْقَاءِ، وَيُسْتَحَبُّ الصَّوْمُ أَمَامَهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَيَخْرُجُ الْإِمَامُ
وَالنَّاسُ مَعَهُ فِي الثَّلَاثِ فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ رَكَعَتَيْنِ عَلَى صِفَةِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ جَاهِرًا
بِهَا، فَإِذَا سَلَّمَ رَقِيَ الْمُنْبَرُ وَحَطَبَ، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ قَلْبُ الرِّدَاءِ مِنَ الْيَمِينِ إِلَى الْيَسَارِ
وَمِنَ الْيَسَارِ إِلَى الْيَمِينِ ثَلَاثًا، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، يُكَبِّرُ أَمَامَهُ جَاهِرًا، وَيُكَبِّرُ وَالنَّاسُ
مَعَهُ [مِائَةً] ^(١)، وَيُسَبِّحُ وَالنَّاسُ مَعَهُ عَنِ يَمِينِهِ مِائَةً، ثُمَّ يُحَمِّدُ وَالنَّاسُ مَعَهُ عَنِ
شِمَالِهِ مِائَةً، ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ النَّاسَ وَيَسْتَغْفِرُ وَالنَّاسُ مَعَهُ مِائَةً، ثُمَّ يَدْعُو مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ
بِالنَّاسِ.

وَمِنْهَا: صَلَاةُ الْحَاجَةِ، وَهِيَ رَكَعَتَانِ بِتَسْلِيمَةٍ، يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ: (الْحَمْدُ)
وَخَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً الْإِخْلَاصَ عَلَى صِفَةِ صَلَاةِ التَّسْبِيحِ، لَكِنْ يُجْعَلُ مَكَانَ التَّسْبِيحِ
سُورَةَ الْإِخْلَاصِ.

وَمِنْهَا: صَلَاةُ الشُّكْرِ، وَهِيَ رَكَعَتَانِ عِنْدَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ، يَقْرَأُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ
مِنْهَا: (الْحَمْدُ) وَسُورَةَ الْإِخْلَاصِ، وَيَقُولُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ،
شُكْرًا ^(٢) لِلَّهِ وَحَمْدًا»، [وَيَقُولُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ] ^(٣): «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَى حَاجَتِي،

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ مِنَ الْمَرَامِ الْعَلَوِيَّةِ.

(٢) فِي الْمَرَامِ الْعَلَوِيَّةِ: «شُكْرًا شُكْرًا».

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ مِنَ الْمَرَامِ الْعَلَوِيَّةِ.



وَأَعْطَانِي مَسْأَلَتِي (***) (١).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدَهُ اللَّهُ
(**) بَلَغَ
قِرَاءَةً]

ذِكْرُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

وَهِيَ وَاجِبَةٌ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ مَعَ الشَّرَائِطِ، مُسْتَحَبَّةٌ فِيمَا عَدَاهُمَا مِنْ
الْفَرَائِضِ، وَفِي الْاِسْتِسْقَاءِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ النَّوَافِلِ، وَلَا يَجُوزُ الْاِسْتِسْقَاءُ بِكَافِرٍ
وَلَا فَاسِقٍ، وَلَا يَأْتُمُّ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ، وَلَا بَوْلِدِ الزَّانَا، وَيُكْرَهُ اِتِّتِمَامُ الْمُتَوَضِّعِ بِالْمُتِمِّمِ،
وَالْحَاضِرِ بِالْمُسَافِرِ، وَتُدْرِكُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ بِاجْتِمَاعِ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا، وَلَوْ تَشَاخَ الْأَيْمَةُ
قَدَّمَ الْأَقْرَأُ فَالْأَفْقَهُ فَالْأَقْدَمُ هَجْرَةً فَالْأَسَنُ فَالْأَصْبَحُ، وَرَبُّ الْمَسْجِدِ أَوْلَى إِذَا كَانَ
أَهْلًا لِلْإِمَامَةِ، وَلَا يَصِحُّ مَعَ حَائِلٍ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ، وَيَجُوزُ فِي الْمَرْأَةِ، وَلَوْ كَانَ
مَقَامُ الْإِمَامِ أَعْلَى مِنَ الْمَأْمُومِ بِمَا يُعْتَدُّ بِهِ لَمْ يَصِحَّ، وَيَجُوزُ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ أَخْفَضَ،
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ الْمَأْمُومُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ إِنْ كَانَ وَاحِدًا إِلَّا فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ،
وَلَوْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ وَقَفُوا خَلْفَهُ إِلَّا الْعُرَاةَ، فَإِنَّهُمْ يُصَلُّونَ خَلْفَهُ جُلُوسًا وَيَبْرُزُ
عَنْهُمْ بِرُكْبَتَيْهِ إِلَّا فِي الْجَنَازَةِ، فَإِنَّهُمْ يُصَلُّونَ قِيَامًا صَفًّا وَأَيْدِيهِمْ عَلَى سَوَاتِمِهِمْ، وَيُنْزَلُ
الْعُرْيَانُ قَبْرَهُ وَيُسْتَرُّ بِالتُّرَابِ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَيْهِ.

وَمِنَ الْمُسْتَحَبِّ: أَنْ تَكُونَ الصُّفُوفُ مَشْحُونَةً، وَأَنْ يَكُونَ بَيْنَهَا قَدْرُ مَسْقِطِ
الْجَسَدِ، وَرُويَ أَنَّ الْقِرَاءَةَ خَلْفَ مَنْ يُقْتَدَى بِهِ مُحَرَّمَةٌ، وَالكَرَاهِيَّةُ أَثْبَتٌ، وَمَعَ
خَوْفِ الْعَدُوِّ يَفْرُقُهُمُ الْإِمَامُ فَرَقَتَيْنِ، تَقِفُ إِحْدَاهُمَا بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ وَيُصَلِّي بِالْأُخْرَى
رُكْعَةً، وَيُطِيلُ فِي الثَّانِيَةِ حَتَّى يَتِمَّ مَنْ خَلْفَهُ، وَتَأْتِي الْفِرْقَةُ الْأُخْرَى فَيُصَلِّي بِهِمْ رُكْعَةً،
وَيُطِيلُ التَّشَهُدَ حَتَّى يُتِمُّوا وَيَجْلِسُوا وَيُسَلِّمُ بِهِمْ (***)، وَلَوْ كَانَتْ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ صَلَّى
بِالْأَوْلَى رُكْعَةً وَأَطَالَ فِي الثَّانِيَةِ حَتَّى يُتِمُّوا وَيَنْصَرِفُوا، ثُمَّ تَأْتِي الْأُخْرَى وَتَرْكَعُ، ثُمَّ

(***) بَلَغَ قِرَاءَةً
وَشَرَحًا أَيْدَهُ
اللَّهُ تَعَالَى

(١) يُنْظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ٨٠-٨٤.



يُطِيلُ تَشَهُدَهُ حَتَّى يُتِمُّوا، ثُمَّ يُسَلِّمُ بِهِمْ.

وَإِذَا صَلَّى الْمُقْصِرُ خَلْفَ الْمُتِمِّ تَبِعَهُ فِي الْأُولَى حَسْبُ، وَلَوْ اتَّمَّ الْمُتِمُّ بِالْمُقْصِرِ تَبِعَهُ حَتَّى يُسَلِّمَ، ثُمَّ يَنْهَضُ بِغَيْرِ تَسْلِيمٍ لِإِتِّمَامِ صَلَاتِهِ، وَلَيْسَ لَهَا فَضْلٌ (*) (١).

(*) بَلَغَتْ قِرَاءَةُ
أَيْدُهُ اللَّهُ

ذَكَرُ مَا يَلْزَمُ الْمُفْرَطَ فِي الصَّلَاةِ

مَنْ تَعَمَّدَ نَقْضَ الطَّهَارَةِ أَوْ الْكَلَامَ فِي الصَّلَاةِ وَالْقَهْقَهَةَ أَوْ الْاِلْتِفَاتَ وَرَاءَهُ أَوْ فَعَلَ مَا لَمْ تُبِحْهُ الشَّرِيعَةُ لِزِمَّتِهِ الْإِعَادَةَ، وَكَذَلِكَ مَنْ شَكَّ فِي عَدَدِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ رُبَاعِيَّةٍ وَاجِبَةٍ أَوْ فِي الْغَدَاةِ أَوْ فِي الْمَغْرِبِ أَوْ فِي الْجُمُعَةِ أَوْ فِي صَلَاةِ السَّفَرِ (**)، وَكَذَا مَنْ سَهَا عَنْ تَكْبِيرَةِ الْاِفْتِتَاحِ حَتَّى يَرْكَعَ، أَوْ الرُّكُوعِ حَتَّى سَجَدَ، أَوْ السَّجْدَتَيْنِ مِنْ رُكْعَةٍ حَتَّى يَرْكَعَ، وَمَنْ لَمْ يُحْصِلْ عَدَدَ مَا صَلَّى، أَوْ صَلَّى فِي مَكَانٍ مَغْضُوبٍ، أَوْ ثَوْبٍ مَغْضُوبٍ، أَوْ ثَوْبٍ نَجِسٍ، وَمَنْ سَهَا عَنْ سَجْدَةٍ مِنْ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ الرُّكُوعِ، فَضَاهَا بَعْدَ التَّسْلِيمِ وَسَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ، وَكَذَا لَوْ نَسِيَ التَّشَهُدَ حَتَّى رَكَعَ فِي الثَّلَاثَةِ، وَلَوْ تَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ نَاسِيًا سَجْدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ، وَكَذَا مَنْ قَامَ فِي حَالِ قُعُودٍ أَوْ قَعَدَ فِي حَالِ قِيَامٍ.

(**) بَلَغَتْ
قِرَاءَةُ

وَسَجَدْنَا السَّهْوِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ، يَقُولُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ: «بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ»، وَيَتَشَهُدُ وَيُسَلِّمُ.

وَلَوْ اعْتَدَلَ ظَنَّهُ بَيْنَ الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ، أَوْ بَيْنَ الْاِثْنَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ، أَوْ بَيْنَ الْاِثْنَتَيْنِ وَالْأَرْبَعِ، أَوْ بَيْنَ الْاِثْنَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ، بَنَى عَلَى الْأَكْثَرِ وَأَتَمَّ، ثُمَّ صَلَّى مَا شَكَ فِيهِ.

(١) يُنْظَرُ: الْمَرَايِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٨٤-٨٦.



وَلَوْ نَسِيَ (الْحَمْدُ) وَذَكَرَ وَهُوَ فِي السُّورَةِ قَرَأَ: (الْحَمْدُ)، وَلَوْ نَسِيَ تَكْبِيرَةَ
الْاِفْتِتَاحِ قَطَعَ ثُمَّ كَبَّرَ وَاسْتَأْنَفَ، وَلَوْ سَهَا عَنِ الرُّكُوعِ وَذَكَرَ قَائِمًا رَكَعَ، وَلَوْ ذَكَرَ
قَائِمًا أَنَّهُ لَمْ يَسْجُدْ رَجَعَ فَسَجَدَ مَا لَمْ يَكُنْ رَكَعَ، وَلَوْ سَلَّمَ قَبْلَ التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ
تَشَهُّدُ ثُمَّ سَلَّمَ، وَلَا شَيْءَ فِي السَّهْوِ إِذَا كَثُرَ، وَلَا فِي السَّهْوِ فِي النَّافِلَةِ، وَمَنْ تَرَكَ
صَلَاةً عَمْدًا أَوْ سَهْوًا أَوْ لِتَفْرِيطٍ وَجَبَ قَضَاؤُهَا عَلَى الْفَوْرِ مَا لَمْ يَتَضَيَّقْ وَقْتُ
حَاضِرَةٍ، وَمَنْ عَرَفَ مَا فَاتَهُ عَلَى التَّعْيِينِ أَتَى بِهِ، وَلَوْ عَرَفَ أَنَّهُ كُلُّ الْخُمْسِ فَاتَ
فِي أَيَّامٍ لَا يَدْرِي عَدَدَهَا صَلَّى مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ صَلَاةً حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ الْوَفَاءُ،
وَلَوْ عَرَفَ أَنَّهَا وَاحِدَةٌ مِنَ الْخُمْسِ وَلَا يَعْلَمُ عَيْنَهَا صَلَّى اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثًا وَأَرْبَعًا،
وَلَا قَضَاءً عَلَى الصَّبِيِّ، وَلَا عَلَى الْكَافِرِ، وَلَا الْحَائِضِ، إِلَّا أَنْ يَزُولَ الْعُذْرُ وَيُفَرِّطُوا
فِي الْأَدَاءِ، وَلَا قَضَاءً عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُفِيقَ وَوَقْتُ الصَّلَاةِ بَاقٍ، وَرُوي أَنَّهُ إِنْ
أَفَاقَ (*)... (١)... (٢).

(*) اِبْلَغَ
قِرَاءَةً
وَسَّرَحًا أَيَّدَهُ
اللَّهُ تَعَالَى

(١) يُنظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ٨٧-٩٠.

(٢) تَمَّ الْمَوْجُودُ مِنْ مُخْتَصَرِ كِتَابِ الصَّلَاةِ، وَبَعْدَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ بَيَاضٌ مُفْدَاذُهُ وَرَفَقَتَانِ، وَالْكَتُبُ
الَّتِي لَمْ نَعْتَرِ عَلَى مُخْتَصَرِهَا هِيَ: (كِتَابُ الصَّوْمِ، وَكِتَابُ الْحَجِّ، وَكِتَابُ الزَّكَاةِ، وَكِتَابُ
الْخُمْسِ)، وَلَيْسَ لِي عِلْمٌ بِعِلَّةِ ذَلِكَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ عِدَّةَ أَوْرَاقٍ سَقَطَتْ مِنَ النُّسخَةِ الْمُعْتَمَدَةِ.



[كِتَابُ الصَّوْمِ] ^(١)

(١) العُنْوَانُ الَّذِي يَبَيِّنُ المَعْتُوفَيْنِ وَالبَيَاضُ الَّذِي فِي الصَّفْحَةِ دِلَالَةٌ عَلَى الكِتَابِ السَّاقِطِ مِنَ النُّسْخَةِ.



[كُتَابُ الحَجِّ] ^(١)

(١) العُنْوَانُ الَّذِي يَبَيِّنُ المَعْتُوفَيْنِ وَالبَيَاضُ الَّذِي فِي الصَّفْحَةِ دِلَالَةٌ عَلَى الكِتَابِ السَّافِطِ مِنَ النُّسْخَةِ.



[كِتَابُ الزَّكَاةِ] ^(١)

(١) العُنْوَانُ الَّذِي يَبَيِّنُ الْمُعْتَوِّفَيْنِ وَالْبَيَاضَ الَّذِي فِي الصَّفْحَةِ دِلَالَةٌ عَلَى الْكِتَابِ السَّاقِطِ مِنَ النُّسْخَةِ.



[كِتَابُ الخُمْسِ] ^(١)

(١) العُنْوَانُ الَّذِي يَبَيِّنُ المَعْتُوفَيْنِ وَالبَيَاضُ الَّذِي فِي الصَّفْحَةِ دِلَالَةٌ عَلَى الكِتَابِ السَّافِطِ مِنَ النُّسْخَةِ.



[كِتَابُ النِّكَاحِ]

... [أقسامُ النِّكَاحِ] (١):

الدَّائِمُ (٢): فَهُوَ الْمُفْتَقِرُ إِلَى الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ مَجْرَدًا عَنْ مُدَّةٍ، وَالْكَالِمُ فِي شُرُوطِهِ
وَلَوْ أَرَزَمَهُ.

[ذِكْرُ شَرَايِطِ الْأَنْكِحَةِ]

وَشُرُوطُهُ: وَاجِبَةٌ، وَمَنْدُوبَةٌ، فَالْوَاجِبَاتُ ثَمَانِيَةٌ:

الأوَّلُ: أَنْ يَتَوَلَّاهُ الْعَاقِدُ لِنَفْسِهِ مَعَ بُلُوغِهِ وَرُشْدِهِ، أَوْ وَكَيْلِهِ (٣)، أَوْ الْآبَاءُ
عَنِ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ، وَلَا خِيَارَ لِأَحَدِهِمَا بَعْدَ الْبُلُوغِ، وَلَوْ زَوَّجَهُمَا غَيْرُ الْآبَاءِ
كَانَ مَوْفُوفًا عَلَى رِضَاهُمَا بَعْدَ الْبُلُوغِ، وَاخْتِيَارُ الْجِدِّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْآبِ، وَالْمَمْلُوكَةُ
يُزَوِّجُهَا الْمَوْلَى رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً، وَلَوْ تَزَوَّجَ أَحَدُهُمَا بغيرِ إِذْنِهِ كَانَ بِالْخِيَارِ فِي
الْفَسْخِ وَالْإِمْضَاءِ، وَلَوْ وَلَدَتِ الْأُمَّةُ قَبْلَ الْإِذْنِ كَانَ لِمَوْلَاهَا، وَكَذَا الْعَبْدُ (**) (**).

(*) بَلَّغَ [قِرَاءَةٌ]

وَشَرَحَ [لَا]

[أَيَّدَهُ اللَّهُ]

تَعَالَى

(**) بَلَّغَ [قِرَاءَةٌ]

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مِنْ غَيْرِ الْمُحَرَّمَاتِ، وَهِنَّ: الْأُمَّهَاتُ، وَالْبَنَاتُ، وَالْأَخَوَاتُ،
وَالْعَمَّاتُ، وَالْحَالَاتُ، وَبَنَاتُ الْأَخِ، وَبَنَاتُ الْأُخْتِ، وَأُمَّهَاتُ الزَّوْجَاتِ مُطْلَقًا،

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ اقْتِضَاهَا السِّيَاقُ.

(٢) مِنْ هُنَا بَدَأَ الْمَوْجُودُ مِنْ مُحْتَصِرِ كِتَابِ النِّكَاحِ، فَلَا حِظَّ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «وَكَيْلُهُ» مِنْ دُونَ «و».



وَبَنَاتِهِنَّ مَعَ الدُّخُولِ بِالْأُمَّ، وَمِثْلُهُنَّ مِنَ الرَّضَاعِ، وَمَنْكُوحَاتُ الْأَوْلَادِ بِالْعَقْدِ أَوْ الْمَلِكِ، وَكَذَا مَنْكُوحَاتُ الْأَبَاءِ، وَقَدْ رُوِيَ تَحْرِيمُ مَنْظُورَةِ الْأَبِّ بِشَهْوَةٍ نَظَرًا يَحْرُمُ عَلَى غَيْرِ الْمَالِكِ، وَذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ، وَأُمُّ الْأُمَّةِ الْمُطَوَّءَةِ وَبِنْتُهَا، وَأَخْتُ الزَّوْجَةِ مَا دَامَتْ فِي حِبَالِهِ، وَأَخْتُ الْمَنْكُوحَةِ بِالْمَلِكِ حَتَّى تَخْرُجَ عَنْ مَلِكِهِ.

الثَّالِثُ: الْكِفَاءَةُ، وَهُوَ أَنْ يَنْكِحَ الْمُؤْمِنُ مُؤْمِنَةً أَوْ مُسْتَضْعَفَةً، وَلَا يُجُوزُ لَهُ نِكَاحُ الذَّمِّيَّةِ، وَلَا الْمَعَانِدَةَ غِبْطَةً، وَيَصِحُّ مُتَعَةً، وَبِالْمَلِكِ فِي الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ دُونَ الْمَجُوسِيَّةِ (*).

(*) بَلَّغَ [قِرَاءَةً]
وَشَرَحًا أَبَدَهُ
اللَّهُ تَعَالَى

الرَّابِعُ: أَلَّا يَزِيدَ الْحُرُّ عَلَى أَرْبَعِ حَرَائِرٍ أَوْ أُمَّتَيْنِ^(١)، وَلَا يَزِيدَ الْعَبْدُ عَلَى حُرَّتَيْنِ أَوْ أَرْبَعِ إِمَاءٍ.

الخَامِسُ: أَلَّا تَكُونَ مِمَّنْ زَنَى بِهَا وَهِيَ ذَاتُ بَعْلِ أَوْ فِي عِدَّةِ رَجْعِيَّةٍ، فَإِنَّهَا تَحْرُمُ أَبَدًا، وَكَذَا لَوْ تَزَوَّجَهَا فِي عِدَّةِ عَالِمًا، وَلَوْ كَانَ جَاهِلًا وَلَمْ يَدْخُلْ بَطْلَ الْعَقْدِ وَلَمْ تَحْرُمْ، وَكَذَا لَوْ عَقَدَ عَلَيْهَا مُحْرَمًا عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ.

السَّادِسُ: أَلَّا يَكُونَ قَدْ فَهَهَا فِي حَالِ صَمَمِهَا أَوْ خَرَسِهَا وَهِيَ زَوْجَةٌ لَهُ، وَلَا مُلَاعِنَةً^(٢)، وَلَا مُطْلَقًا^(٣) تِسْعًا لِلْعِدَّةِ يَنْكِحُهَا بَيْنَهَا رَجُلَانِ.

السَّابِعُ: أَلَّا تَكُونَ بِنْتُ أُخْتِ امْرَأَتِهِ، وَلَا بِنْتُ أُخِيهَا، فَلَوْ تَزَوَّجَ إِحْدَاهُمَا مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ وَقَفَ عَلَى إِجَارَةِ الْعَمَّةِ وَالْحَالَةِ، فَلَوْ فَسَخَتْهُ جَازًا، وَكَذَا لَوْ فَسَخَتْ عَقْدَ نَفْسِهَا وَاعْتَدَّتْ مِنْهُ، وَنِكَاحُهَا عَلَى بِنْتِ أُخِيهَا أَوْ بِنْتِ أُخْتِهَا جَائِزٌ، وَكَذَا لَا يَتَزَوَّجُ

(١) كَلِمَةُ «أُمَّتَيْنِ» فِي النُّسَخَةِ مَطْمُوسَةٌ، وَأُثْبِتْنَاهَا مِنَ الْمَرَامِسِ الْعَلَوِيَّةِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «أَوْ لَا مُلَاعِنَةً»، وَلَا تَصِحُّ فِي السِّيَاقِ.

(٣) كَذَا، وَفِي الْمَرَامِسِ الْعَلَوِيَّةِ: (مُطْلَقَةً).



أَمَةٌ وَعِنْدَهُ حُرَّةٌ إِلَّا بِإِذْنِهَا، فَإِنْ فَعَلَ فَالْحُرَّةُ مُحْيِرَةٌ فِي الْفَسْخِ وَالْإِمْضَاءِ، أَوْ فَسَخِ عَقْدِ نَفْسِهَا، وَالْخِيَارُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى الْفَوْرِ.

الثَّامِنُ: أَلَّا تَكُونَ بِنْتُ عَمَّتِهِ أَوْ خَالَتِهِ وَقَدْ زَنَى بِأُمَّهَآ، وَلَوْ كَانَتْ أَجْنَبِيَّةً لَمْ تَحْرُمَ أُمَّهَا وَلَا بِنْتَهَا، وَلَوْ لَاطَ بِغُلَامٍ فَأَوْقَبَهُ حَرَمَتْ عَلَيْهِ أُمُّهُ وَبِنْتُهُ وَأُخْتُهُ^(*) (***)⁽¹⁾.

بَلَغَتْ^(*)

[قِرَاءَةٌ] أَيْدُهُ

[الله]

بَلَغَ^(**)

بَلَغَ^(***)

بَلَغَ^(****)

وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ: الرَّضَاعُ، وَالتَّدْلِيْسُ، وَالْعِيُوبُ.

وَيُشْتَرَطُ فِي التَّحْرِيمِ بِالرَّضَاعِ: أَنْ يَكُونَ عَشْرَ رَضَعَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ، وَأَنْ يَكُونَ اللَّبَنُ لِفَحْلٍ وَاحِدٍ، وَأَنْ يَكُونَ فِي الْحَوْلَيْنِ، فَلَوْ رَضَعَ دُونَ عَشْرٍ أَوْ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ أَوْ أَرْضَعَتْ صَبِيئِينَ بِلَبَنِ فَحَلَيْنِ لَمْ تَنْشُرِ الْحُرْمَةَ^(****).

الثَّانِي: التَّدْلِيْسُ، وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ فَخَرَجَتْ أَمَةٌ فَلَهُ الْفَسْخُ، وَلَا مَهْرَ، وَلَوْ كَانَ دَخَلَ كَانَ لَهَا الْمَهْرُ إِنْ لَمْ تَكُنْ هِيَ الْمُدْلَسَةَ، وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْمُدْلَسِ، وَلَا يَفْتَقِرُ الْفَسْخُ إِلَى طَلَاقٍ، وَكَذَا لَوْ دَلَّسَ الْعَبْدُ نَفْسَهُ بِالْحُرِّ كَانَ لَهَا الْفَسْخُ.

الثَّلَاثُ: الْعِيُوبُ، وَتُرَدُّ الْعَمِيَاءُ، وَالْبَرَصَاءُ، وَالْمَجْدُومَةُ، وَالرَّقَاءُ، وَالْمُفْضَاءُ، وَالْعَرَجَاءُ، وَالْمَحْدُودَةُ فِي الْفُجُورِ، وَلَا خِيَارَ بَعْدَ الرِّضَا، وَيُرَدُّ الرَّجُلُ بِالْجُنُونِ، وَالْعَنَنِ، وَيُنْتَظَرُ سَنَةً فَإِنْ لَمْ يُوَاقِعْ فِيهَا بِالْخِيَارِ، وَلَا خِيَارَ مَعَ الْعَنَنِ الْحَادِثِ بَعْدَ وَطْئِهَا.

وَالْمَنْدُوبَاتُ: الْاسْتِخَارَةُ، وَالِدُعَاءُ، وَالْإِعْلَانُ، وَالْإِشْهَادُ، وَالْخِطْبَةُ، وَالْوَالِيْمَةُ، وَجَمْعُ الْإِنْخَوَانِ، وَتَجْمُلُ الرَّجُلُ عِنْدَ الدُّخُولِ، وَمَسُّ الطَّيِّبِ.

(١) يُنْظَرُ: الْمَرَاِسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ١٤٩-١٥٠.



وَيُكْرَهُ الدُّخُولُ لَيْلَةَ الكُسُوفِ وَيَوْمَهُ، وَعِنْدَ الزَّلْزَلَةِ وَالآيَاتِ المَخُوفَةِ، وَالجَمَاعُ مَا بَيْنَ طُلُوعِ الفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَمَا بَيْنَ العُرُوبِ إِلَى مَغِيبِ الشَّفَقِ، وَفِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنَ الشَّهْرِ إِلَّا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَفِي آخِرِ كُلِّ شَهْرٍ، وَفِي اللَّيْلَةِ الَّتِي يُسَافِرُ فِيهَا، وَفِي صَبِيحَتِهَا، وَفِي الَّتِي يَرُدُّ فِيهَا، وَبَعْدَ الاِحتِلامِ حَتَّى يَغْتَسِلَ، وَلَا بَأْسَ بِتَكَرُّرِ الجَمَاعِ مِنْ غَيْرِ غُسْلٍ، وَيُكْرَهُ جَمَاعُ الحَرَّةِ وَعِنْدَهُ زَوْجَةٌ تَرَاهُ أَوْ صَبِيٌّ، وَهُوَ فِي الإِمَاءِ جَائِزٌ، وَكَذَا العَزْلُ^(١).

[ذِكْرُ مَا يَلْزَمُ بِالْعَقْدِ]

وَمَا يَلْزَمُ بِهِ أَرْبَعَةٌ: المَهْرُ، وَالْقِسْمَةُ، وَالنَّفَقَاتُ، وَالحُقُوقُ الأَوْلَادِ.

ذِكْرُ المَهْرِ:

يُجُوزُ العَقْدُ عَلَى ذَرَاهِمٍ وَاحِدٍ، وَعَلَى مِائَةِ قِنْطَارٍ، وَالْمَسْنُونُ خَمْسُ مِائَةِ ذَرَاهِمٍ، وَيَلْزَمُ المُسَمَّى بِالْعَقْدِ، فَإِنْ دَخَلَ اسْتَقْرَرَّ بِأَجْمَعِهِ، وَإِنْ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ سَقَطَ نِصْفُهُ، وَلَوْ لَمْ يُسَمَّ مَهْرًا صَحَّ، فَإِنْ دَخَلَ فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا فِي الشَّرَفِ وَالجَمَالِ، وَلَوْ أَعْطَاهَا شَيْئًا قَبْلَ الدُّخُولِ كَانَ ذَلِكَ مَهْرًا إِلَّا أَنْ تُشَارِطَهُ عَلَى أَنَّ المَهْرَ غَيْرُهُ، وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهَا المُتَعَةُ، فَالغَنِيُّ يُمْتَعُ بِالثَّوبِ وَالجَارِيَةِ، وَالمَتَوَسِّطُ بِخَمْسَةِ دَنَانِيرٍ وَأَكْثَرَ، وَالفَقِيرُ بِمِثْلِ الذَّرَاهِمِ وَالخَاتَمِ، وَكُلُّ مَا لَهُ قِيمَةٌ فِي شَرَعِنَا يَكُونُ مَهْرًا، عَيْنًا كَانَ أَوْ ثَوْبًا، أَوْ مَتَاعًا، أَوْ مَنفَعَةً كَتَعْلِيمِ صَنَعَةٍ مُحَلَّلَةٍ أَوْ قُرْآنٍ، وَمَا لَا قِيمَةَ لَهُ كَالْحَمْرِ وَالخِنْزِيرِ وَتَعْلِيمِ المَحْظُورِ^(*)، وَفِي أَصْحَابِنَا مَنْ أَفْسَدَ بِهِ المَهْرَ دُونَ مَهْرٍ^(٢) وَأَوْجَبَ مَهْرَ المِثْلِ، وَفِيهِمْ مَنْ أَفْسَدَ العَقْدَ.

[*] بِالْبَلْغِ ...

(١) يُنظَرُ: المَرَايِمُ العَلَوِيَّةُ: ١٥٠-١٥٣.

(٢) فِي (ح): «دُونَ العَقْدِ».



وَنِكَاحِ الشُّغَارِ بَاطِلٌ، وَصُورَتُهُ أَنْ يُزَوِّجَ امْرَأَةً مِنْ رَجُلٍ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ أُخْرَى، وَنِكَاحُ كُلِّ وَاحِدَةٍ هُوَ مَهْرُ صَاحِبَتِهَا^(*).

[بلغ...]

ذِكْرُ الْقِسْمَةِ:

لِلْحُرَّةِ كَيْلَةٌ مِنْ أَرْبَعٍ، وَلَهُ ثَلَاثٌ، وَلِلْأَنْثَيْنِ كَيْلَتَانِ، وَلَهُ مِثْلُهُمَا يَضَعُ كَيْلَتَهُ أَيْنَ شَاءَ، وَالْأَفْضَلُ الْعَدْلُ، وَإِنْ كُنَّ أَرْبَعًا فَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ كَيْلَةٌ، وَلَا يُجُوزُ الْعُدُولُ بِاللَّيْلَةِ عَنْ صَاحِبَتِهَا إِلَّا بِرِضَاهَا، وَكَذَا حُكْمُ الْإِمَاءِ إِذَا كُنَّ زَوَّجَاتٍ، وَلَا قِسْمَةَ لِلْمَوْطُوءَةِ بِالْمَلِكِ^(**).

[بلغ...]

[أيدَهُ اللهُ تَعَالَى]

ذِكْرُ النَّفَقَاتِ:

يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ الْإِطْعَامُ بِقَدْرِ سَدِّ الْحَلَّةِ، وَمَا زَادَ فَنَدَبٌ مَا لَمْ يَبْلُغِ السَّرْفَ، وَالْكُسُوءَ وَالْإِسْكَانَ عَلَى قَدْرِ الزَّوْجِ وَحَالِ الزَّوْجَةِ، وَالْإِخْدَامَ، وَوُجُوبُ النَّفَقَةِ مَشْرُوطٌ بِالتَّمَكُّينِ، فَإِنْ امْتَنَعَتْ فَلَا نَفَقَةَ، وَيَجِبُ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهَا عِنْدَ الْوِلَادَةِ، وَعَلَى الْوَالِدِ، وَلَا يَتَوَلَّاهَا إِلَّا النِّسَاءُ مَعَ الْإِمْكَانِ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْنَكَ الْوَالِدُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ^(١)، وَلَوْ كَانَ الْمَاءُ مِلْحًا خُلِطَ بِالْعَسَلِ أَوْ بِشَيْءٍ مِنَ التُّرْبَةِ، وَأَنْ يُؤَدَّنَ فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَى، وَيُقَامَ فِي الْيُسْرَى، وَتُثَقَّبُ أُذُنُهُ يَوْمَ السَّابِعِ، وَيُحْلَقَ رَأْسُهُ وَيَتَصَدَّقَ بِوِزْنِهِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً، وَيُحْتَنَ فِي السَّابِعِ، وَيَعَقَّ عَنْهُ بِشَاةٍ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُعَقَّ عَنِ الذَّكَرِ بِذَكَرٍ وَعَنِ الْأُنْثَى بِأُنْثَى، وَتُعْطَى الْقَابِلَةُ الرَّجُلَ وَالْوَرِكَ، وَيَتَصَدَّقُ بِالْبَاقِي، وَلَوْ طَبَخَ وَدَعِيَ عَلَيْهِ الْمُؤْمِنُونَ كَانَ أَفْضَلَ.

(١) فِي الْمَرَّاسِمِ الْعَلَوِيَّةِ: «بِمَاءِ الْفُرَاتِ»، وَلَا يَصِحُّ فِي السِّيَاقِ بِقَرِينَةِ ذِكْرِ الْمَاءِ الْمَالِحِ بَعْدَ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّ الْمَشْهُورَ أَنَّ التَّحْنَكُ يَكُونُ بِمَاءِ نَهْرِ الْفُرَاتِ، وَذَكَرُوا أَنَّ لِذَلِكَ فَضْلًا.



ذِكْرُ الْحَاقِ الْأَوْلَادِ:

أَقْلُ الْحَمَلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، وَأَكْثَرُهُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، وَقِيلَ عَشْرَةَ أَشْهُرٍ، وَكُلُّ مَوْلُودٍ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مُنْذُ دَخَلَ يُلْحَقُ بِهِ، وَلَوْ وُلِدَ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يُلْحَقْ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي زَمَانِ الْحَمَلِ أَوْ فِي شَيْءٍ يُؤَدِّي إِلَى نَفْيِ الْوَلَدِ لَاعْنَهَا، وَلَوْ أَقْرَبَهُ مَعَ اخْتِلَالِ الشَّرْطِ لِحَقَّ بِهِ، وَلَا يَجُوزُ نَفْيُهُ لِمَكَانِ الْعَزْلِ، وَوَلَدَ الْمُتَعَةَ لِحَقَّ بِأَبِيهِ^(١).

[ذِكْرُ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ]

وَأَمَّا نِكَاحُ الْمُتَعَةِ:

فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ تَعْيِينِ الْمَهْرِ، وَالْأَجَلِ، وَالتَّلْفُظِ بِ(أَمْتَعِينِي نَفْسِكَ)، وَشُرْطُهُ شُرُوطُ الدَّائِمِ إِلَّا أَنَّهُمَا تَبَيَّنَ بِالْأَجَلِ، وَيَجُوزُ نِكَاحُ الْكِتَابِيَّةِ فِيهِ، وَلَيْسَ الْإِعْلَانُ وَالْإِشْهَادُ مِنْ سُنَّتِهِ.

[ذِكْرُ النِّكَاحِ بِمِلْكِ الْيَمِينِ]

وَأَمَّا نِكَاحُ الْمَلِكِ فَلَا حَضَرَ فِيهِ، وَيَجُوزُ فِيهِ وَطْءُ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ دُونَ الْمَجُوسِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَشْرِكَاتِ، وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدِ الشَّرِيكِينَ وَطْءُ الْمُشْرَكَةِ، وَلَوْ تَزَوَّجَ أُمَّةً وَطَلَّقَهَا مَرَّتَيْنِ حُرِّمَتْ حَتَّى تَنْكِحَ غَيْرَهُ، وَلَوْ اشْتَرَى الْحَامِلَ لَمْ يَجْزَلْهُ وَطْؤُهَا حَتَّى يَتِمَّ لِحَمْلِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ يَعْزَلْ عَنْهَا، وَلَوْ لَمْ يَعْزَلْ لَمْ يَجْزَلْهُ بَيْعٌ وَلَدَهَا، وَيَنْبَغِي أَنْ يَعْزَلْ لَهُ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ، وَلَوْ زَنَى بِأَمَةٍ لَمْ تَحْرَمْ عَلَيْهِ إِذَا مَلَكَهَا، وَسَبِيُّ الضَّلَالِ كَسَبِيُّ الْمُؤْمِنِينَ فِي اسْتِبَاحَةِ الْمَلِكِ^{(*) (**)}^(٢).

(*) بَلَغَ [قِرَاءَةً] أَيْدَهُ اللَّهُ (***) بَلَغَ

(١) يُنْظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ١٥٣-١٥٧.

(٢) يُنْظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ١٥٧-١٥٨.



كِتَابُ الفِرَاقِ

وَهُوَ بَطْلَانٌ وَغَيْرُ طَلَاقٍ، وَالطَّلَاقُ يَقَعُ عَلَى وُجُوهِ تَوَثُّرٍ فِي بَعْضِ أَحْكَامِهِ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ:

الأوَّلُ: النُّشُورُ: وَهُوَ أَنْ تَعْصِيَ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ فَيَعْظُمُهَا وَيَعْتَرِلُ مُضَاجَعَتَهَا، فَإِنْ أَصْرَتْ ضَرْبَهَا غَيْرَ مُبَالِغٍ، وَلَوْ وَقَعَ بَيْنَهُمَا شِقَاقٌ بَعَثَ الْحَاكِمِ رَجُلَيْنِ مِنْ أَهْلِهِمَا، فَإِنْ رَأَى الإِصْلَاحَ فَعَلَاهُ، وَإِنْ رَأَى الفُرْقَةَ أَعْلَمَا الْحَاكِمِ، وَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ جَبْرُ الرَّجُلِ عَلَى الطَّلَاقِ.

الثَّانِي: الإِيْلَاءُ: وَهُوَ أَنْ يَخْلِفَ أَنَّهُ لَا يُجَامِعُ زَوْجَتَهُ مُتَلَفِّظًا بِاسْمِ اللَّهِ، وَأَنْ تَكُونَ مَدْخُولًا بِهَا، وَأَنْ يَقْصِدَ الإِضْرَارَ، فَلَوْ حَلَفَ لِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لَيَنْقَطِعَ لَبْنُهَا فَيُضْرَبُ بِوَلَدِهَا فَلَيْسَ بِإِيْلَاءٍ، وَمَعَ انْعِقَادِهِ وَمُرَافَعَتِهَا لَهُ يُنْظَرُ الْحَاكِمِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ كَفَّرَ وَجَامَعَ وَإِلَّا أَلْزَمَهُ الطَّلَاقُ أَوْ الفَيْأَةَ، وَلَوْ امْتَنَعَ حَبْسَهُ وَضَيَّقَ عَلَيْهِ فِي المَطْعَمِ وَالمَشْرَبِ حَتَّى يُجِيبَ إِلَى أَحَدِهِمَا (*).

(*) [بَلَّغ] قِرَاءَةٌ

الثَّالِثُ: الظُّهَارُ: وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: (أَنْتِ كَظَهَرِ أُمِّي)، أَوْ وَاحِدَةً مِنَ المَحْرَمَاتِ، مُجَرِّدًا لَهُ مِنَ الشَّرْطِ، وَيَشْتَرَطُ كَوْنَهَا طَاهِرًا طَاهِرًا لَمْ يُجَامَعْهَا فِيهِ إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ تَحِيضُ، وَأَنْ يَسْمَعَهُ شَاهِدًا عَدْلًا، وَإِذَا انْعَقَدَ حَرْمَتُ حَتَّى يُكْفِّرَ، فَلَوْ طَلَّقَهَا وَرَاجَعَهَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ تَنْكِحَ غَيْرَهُ، وَلَوْ ظَاهَرَ الحَائِضَ قَبْلَ الدُّخُولِ وَقَعَ،



وَلَوْ طَلَّقَهَا وَنَكَحَتْ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا الْمَظَاهِرُ وَجَبَتِ الْكَفَّارَةُ، ثُمَّ إِنْ صَبَرَتْ فَلَهَا، وَإِنْ رَافَعَتْهُ أَنْظَرَهُ الْحَاكِمُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ كَفَرَ وَعَادَ وَإِلَّا أَلْزَمَهُ الطَّلَاقَ، وَلَوْ وَطِئَ قَبْلَ الْكَفَّارَةِ لَزِمَتْهُ كَفَّارَتَانِ.

[شُرُوطُ الطَّلَاقِ وَأَقْسَامُهُ] (١)

وَشُرُوطُ الطَّلَاقِ تَمَانِيَةٌ: أَنْ يَكُونَ الْمُطَلَّقُ مُكَلَّفًا مُخْتَارًا قَاصِدًا، فَلَوْ طَلَّقَ الصَّبِيَّ أَوْ الْمَجْنُونُ أَوْ السَّكَرَانَ أَوْ الْمَغْضَبُ الَّذِي لَا يُحْصَلُ لَهُ يَقَعُ، وَأَنْ يَأْتِيَ بِلَفْظِهِ مُوَحَّدًا، وَأَنْ يَسْمَعَهُ شَاهِدَانِ، وَأَلَّا يُعَلِّقَهُ بِشَرْطٍ، وَلَا يُجْعَلُهُ يَمِينًا، وَأَنْ تَكُونَ فِي طَهْرٍ لَمْ يُجَامِعْهَا فِيهِ إِذَا كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا وَرَوَّجَهَا (٢) حَاضِرٍ، وَلَوْ كَانَ غَائِبًا عَنْهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا صَحَّ وَلَوْ اتَّفَقَتْ حَائِضًا. وَأَقْسَامُهُ اثْنَانِ: طَلَاقُ الْعِدَّةِ، وَطَلَاقُ السَّنَةِ. **أَمَّا الْعِدَّةُ:** فَإِنَّ يُطَلَّقُهَا بَعْدَ الدُّخُولِ وَاحِدَةً، ثُمَّ يَرِاجِعُهَا قَبْلَ الخُرُوجِ مِنْ عِدَّتِهَا، ثُمَّ يُطَلَّقُهَا أُخْرَى، ثُمَّ يَرِاجِعُهَا، ثُمَّ يُطَلَّقُهَا ثَالِثَةً فَتَحْرُمُ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكِحَ غَيْرَهُ. **وَأَمَّا السَّنَةُ:** فَإِنَّ يُطَلَّقُهَا وَاحِدَةً، فَإِذَا خَرَجَتْ مِنْ عِدَّتِهَا مَلَكَتْ نَفْسَهَا، وَإِنْ شَاءَتْ رَاجَعَتْهُ بَعْدَ جَدِيدٍ.

وَيَنْقَسِمُ هَذَا الطَّلَاقُ قِسْمَيْنِ: بَائِنٍ، وَرَجْعِيٍّ.

فَالْبَائِنُ: طَلَاقٌ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، وَالْيَائِسَةُ مِنَ الْحَيْضِ وَلَيْسَتْ فِي سِنِّ مَنْ نَحِيضُ، وَمَنْ لَمْ تَبْلُغْ، وَالْحَامِلِ، وَالرَّجْعِيُّ مَا عَدَاهُ (**). **وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ:**

(*) بَلَغَتْ
[قِرَاءَةٌ] أَيْدُهُ
اللهُ [نَهَا]...
بَلَغَتْ (**)

(١) مَا بَيَّنَّ الْمُعْتَقُوفِينَ زِيَادَةً مِنْ مُحَقِّقِ النُّسْخَةِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «وَرَوَّجَهَا».



الخُلْعُ وَالْمُبَارَاةُ

أَمَّا الخُلْعُ: فَإِذَا كَرِهَتِ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ وَظَهَرَ عِصْيَانُهَا جَازَ خَلْعُهَا عَلَى مَا يَشَاءُ مِنَ الْفِدْيَةِ، وَلَوْ كَانَ أضعَافَ مَا وَصَلَ إِلَيْهَا مِنْهُ، فَإِذَا بَدَلْتَ قَالَ: (خَالَعْتُكَ عَلَى كَذَا) وَيَرْجِعُ وَلَوْ (١) رَجَعْتُ فِيهِ، وَهُوَ بَائِنٌ.

والمُبَارَاةُ: أَنْ تَكُونَ الْكِرَاهِيَّةُ مِنْهُمَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا مِثْلَ مَا أَعْطَاهَا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ، وَيُطَلَّقُهَا بَائِنًا.

وَشُرُوطُ الخُلْعِ وَالْمُبَارَاةِ شُرُوطُ الطَّلَاقِ، وَالْفِرَاقُ بِغَيْرِ طَلَاقٍ قَدْ يَكُونُ بِالمَوْتِ، وَانْقِضَاءِ الْأَجَلِ فِي المُنْعَةِ، وَبِالْإِزْتِدَادِ، وَالْفَسْخِ بِأَحَدِ الْأَسْبَابِ الْمُقْتَضِيَةِ لَهُ، وَبِاللَّعَانِ.

[اللَّعَانُ]

وَهُوَ بِأَمْرَيْنِ: قَذْفِ الزَّوْجَةِ بِالزَّنَا مَعَ ادِّعَاءِ المُشَاهَدَةِ، وَنَفْسِي مَنْ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، وَصُورَتُهُ أَنْ يَجْلِسَ الْحَاكِمُ مُسْتَدْبِرَ القِبْلَةِ، وَيُقِيمُ الزَّوْجِينَ أَمَامَهُ، وَالمَرْأَةَ عَنِ يَمِينِ الرَّجُلِ، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: (قُلْ أَشْهَدُ بِاللهِ إِنِّي لِمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا ذَكَرْتَهُ عَنْ هَذِهِ الْمَرْأَةِ وَإِنَّ هَذَا لَيْسَ وَلَدِي)، يَلْفِظُهُ بِذَلِكَ أَرْبَعًا، ثُمَّ يَعِظُهُ، فَإِنْ رَجَعَ جَلَدَهُ، وَإِنْ أَصَرَ قَالَ: قُلْ: (إِنَّ لَعْنَةَ اللهِ عَلَيَّ إِنْ كُنْتُ مِنَ الْكَاذِبِينَ)، ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَرْأَةِ: (مَا تَقُولِينَ؟)، فَإِنْ أَقَرَّتْ رُجِمَتْ، وَإِنْ أَنْكَرَتْ قَالَ: قُولِي: (أَشْهَدُ بِاللهِ إِنَّهُ لِمِنَ الْكَاذِبِينَ) أَرْبَعًا، ثُمَّ يَعِظُهَا، فَإِنْ أَصَرَّتْ قَالَ: قُولِي: (إِنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيَّ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ)، فَإِذَا قَالَتْ حَرُمْتُ عَلَيْهِ أَبَدًا، وَاعْتَدَّتْ.

(١) كَذَا، وَلَعَلَّهَا بِدُونِ وَاوٍ أَصَوَّبٌ.



وَلَا لِعَانَ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِيَّةِ، وَلَا بَيْنَ الْحُرِّ وَالْأَمَةِ، وَلَا تُحَدُّ الْحَامِلُ حَتَّى تَضَعَ، وَلَوْ قَدَفَ زَوْجَتُهُ الصَّمَاءَ أَوْ الْحَرَسَاءَ حُدًّا، وَلَا لِعَانَ بَيْنَهُمَا، وَحَرَمَتَا.

ذِكْرُ مَا يَلْزَمُ الْمُطَلَّقَ

تَلْزَمُهُ نَفَقَةُ الْعِدَّةِ الرَّجْعِيَّةِ، وَلَا يُخْرِجُهَا مِنْ بَيْتِهَا حَتَّى تَقْضِيَ عِدَّتَهَا، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي الْبَائِنِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِنْفَاقُ عَلَى الْوَالِدِ، وَالْأُمِّهِ أَجْرُ رِضَاعِهِ إِنْ كَانَ يَرْضَعُ، وَلَوْ كَرِهَتْ الْحُرَّةُ لَمْ تُجْبَرْ، وَلَوْ طَلَبَتْ زِيَادَةَ عَنْ غَيْرِهَا كَانَ مُحْيِرًا بَيْنَ الرِّضَا وَانْتِزَاعِهِ وَتَسْلِيمِهِ إِلَى الْغَيْرِ، وَنَهَايَةُ الرِّضَاعِ حَوْلَانِ، وَأَقْلُهُ أَحَدٌ وَعِشْرُونَ شَهْرًا، وَالْأُمُّ أَحَقُّ مُدَّةَ الرِّضَاعِ، ثُمَّ الْأَبُ أَحَقُّ بِالذِّكْرِ، وَالْأُمُّ بِالْأُنْثَى حَتَّى تَبْلُغَ تِسْعَ سِنِينَ، وَلَوْ تَزَوَّجَتْ سَقَطَتْ حَضَانَتُهَا، وَلِلْمُتَمَتِّعِ بِهَا مِثْلُ ذَلِكَ (*).

...بَلَّغَ (*)

ذِكْرُ مَا يَلْزَمُ الْمَرْأَةَ

وَهُوَ الْعِدَّةُ، فَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا تَعْتَدُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعِشْرَةَ أَيَّامٍ إِذَا كَانَتْ حُرَّةً حَائِلًا، وَلَوْ كَانَتْ حَامِلًا اعْتَدَتْ بِأَبْعَدِ الْأَجَلَيْنِ (**)، وَإِنْ كَانَتْ أَمَةً أَوْ مُتَمَتِّعًا بِهَا حَائِلًا فَعِدَّتُهَا شَهْرَانِ وَخَمْسَةَ أَيَّامٍ، وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَأَبْعَدُ الْأَجَلَيْنِ، وَتَعْتَدُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا حِينَ يَبْلُغُهَا الْخَبْرُ وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْ وَفَاتِهِ، وَيَلْزَمُهَا الْحِدَادُ، وَهُوَ تَرْكُ الزَّيْنَةِ وَالطَّيِّبِ، وَلَا يَلْزَمُهَا الْإِقَامَةُ حَيْثُ طُلِّقَتْ، وَالْغَائِبُ إِذَا لَمْ يَتْرِكْ نَفَقَةَ لَزَوْجَتِهِ وَرَفَعَتْ أَمْرَهَا إِلَى الْحَاكِمِ فَطَلَبَهُ أَرْبَعَ سِنِينَ وَلَمْ يَعْرِفْ خَبْرَهُ اعْتَدَّتْ عِدَّةَ الْوَفَاةِ، فَإِنْ جَاءَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ فَهُوَ أَمْلَكُ بِهَا، وَإِنْ خَرَجَتْ فَلَا سَبِيلَ عَلَيْهَا، وَلَوْ كَانَ لَهُ عَلَيْهَا نَفَقَةٌ صَبَرَتْ أَبَدًا، وَالْمُطَلَّقةُ إِذَا كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْأَقْرَاءِ فَعِدَّتُهَا ثَلَاثُ حِيضٍ إِنْ كَانَتْ حُرَّةً، وَإِنْ كَانَتْ أَمَةً أَوْ مُتَمَتِّعًا بِهَا فَحِيضَتَانِ، وَالْحُرَّةُ الَّتِي لَا تَحِيضُ وَفِي سِنِّهَا مَنْ تَحِيضُ

...بَلَّغَ (**)

المُحَقِّقُ الْحَلِي

عِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، وَالْأُمَّةُ وَالْمُتَمَتِّعُ بِهَا عَلَى النِّصْفِ، وَالْحَامِلُ عِدَّتُهَا وَضَعُ الْحَمْلِ
وَلَوْ بَعْدَ الطَّلَاقِ بِلِحْظَةٍ، وَتَعْتَدُ زَوْجَةُ الْغَائِبِ مِنْ حِينَ طَلَاقِهَا، وَلَوْ عَلِمَتْ
بَعْدَ انْتِزَاعِ قَدْرِ الْعِدَّةِ أَوْ كَانَتْ حَامِلًا فَوَضَعَتْ فَقَدْ قَضَتْ عِدَّتَهَا، وَلَوْ مَضَى
بَعْضُ الْعِدَّةِ أَمَّتِ الْبَاقِي، وَلَا حِدَادَ عَلَى مُطَلَّقَةٍ، وَمَنْ طَلَّقَ رَجْعِيًّا لَمْ يُجْزِ لَهُ الْعَقْدُ
عَلَى أُخْتِ الْمُطَلَّقَةِ، وَلَا عَلَى رَابِعَةٍ حَتَّى تَخْرُجَ الْمُطَلَّقَةُ عَنْ عِدَّتِهَا، وَلَوْ كَانَ بَائِنًا
جَازًا^(*) (١).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
[أَيْدُهُ] اللَّهُ

(١) يُنظَرُ: الْمَرَايِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ١٦١-١٦٨.



كِتَابُ الْمَكَّاسِبِ

الْاِكْتِسَابُ قَدْ يَكُونُ وَاجِبًا إِذَا كَانَ حَلَالًا، وَلَا مَعِيشَةَ لَهُ سِوَاهُ، وَقَدْ يَكُونُ نَدْبًا كَالْاِكْتِسَابِ بِالْحَلَالِ مَا يُطْلَبُ بِهِ السَّعَةُ، وَقَدْ يَكُونُ مَكْرُوهًا لِاِحْتِكَارٍ، وَقَدْ يَكُونُ مُبَاحًا كَالْاِكْتِسَابِ مَا لَهُ عَنْهُ غَنَاءٌ، وَقَدْ يَكُونُ مُحْظُورًا كَالْاِكْتِسَابِ لِلاِسْتِعَانَةِ بِهِ عَلَى الْفَسَادِ، وَالْاِكْتِسَابِ بِالْمُحْرَمِ.

[أَقْسَامُ الْمَكَّاسِبِ] (١)

وَمَا يَكْتَسَبُ بِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى: مُبَاحٍ، وَمَكْرُوهٍ، وَمُحْرَمٍ.
فَالْمُبَاحُ: الْمَتَاجِرُ وَالصَّنَائِعُ الْمُحَلَّلَةُ.

وَالْمَكْرُوهُ: كَسْبُ النَّائِحَةِ بِالْحَقِّ، وَكَسْبُ الْحَجَّامِ، وَالْأَجْرُ عَلَى الْقَضَاءِ، وَعَلَى الشُّعْرِ الْحَقِّ، وَعَلَى الْخُطْبِ فِي النِّكَاحِ.

وَالْمُحْرَمُ: بَيْعُ الْمَغْضُوبِ، وَلِلْمَالِكِ اِرْتِجَاعُهُ، وَلَوْ بَنَى الْمُشْتَرِي فِي الْأَرْضِ أَوْ غَرَسَ أَوْ زَرَعَ فَلِلْمَالِكِ اِرْتِثُهُ، وَيَرْجَعُ عَلَى الْبَائِعِ بِمَا اغْتَرَمَ، وَبَيْعُ الْمُسْكِرَاتِ، وَالْفُقَّاعِ، وَالْمَيْتَةِ، وَالِدَّمَ، وَالْخِنْزِيرِ وَمَا هُوَ مِنْهُ، وَالْعَذْرَةَ، وَالْأَبْوَالِ إِلَّا أَبْوَالِ الْإِبْلِ، وَبَيْعُ السَّلَاحِ لِأَعْدَاءِ الدِّينِ، وَبَيْعُ الْفِرْدَةِ، وَالْفَيْلَةِ، وَالسَّبَاعِ، وَالذَّنَابِ، وَالْكِلابِ

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ مُحَقِّقِ النُّسْخَةِ.



إِلَّا السَّلُوقِيَّ وَكَلْبَ الْمَاشِيَةِ وَالزَّرْعَ، وَالصَّفَادِعَ، وَالسَّلَاحِ (*)، وَالرَّقَاقِيَّ، وَكُلَّ
 مُحَرَّمِ الْأَكْلِ، وَالْأَجْرُ عَلَى كُتُبِ الْكُفْرِ إِلَّا لِلنَّقْضِ، وَزَخْرَفَةِ الْمَسَاجِدِ وَتَزْوِيْقِهَا،
 وَزَخْرَفَةِ الْمَصَاحِفِ، وَتَغْسِيلِ الْأَمْوَاتِ وَحَمْلِهِمْ وَدَفْنِهِمْ، وَعَلَى هِجَاءِ الْمُؤْمِنِينَ،
 وَعَمَلِ الْأَلَاتِ الْمُحَرَّمَةِ كَالْأَصْنَامِ وَالآلِ الْقِمَارِ وَاللَّهْوِ، وَالتَّمَاثِيلِ الْمُجَسَّمَةِ،
 وَالْأَدْوِيَةِ وَالْأَغْذِيَةِ الْمَمْزُوجَةِ بِالْخَمْرِ، وَتَعْلِيمِ الصَّنَائِعِ الْمُحَرَّمَةِ، وَلَا بَأْسَ بِكَسْبِ
 الْمَاشِطَةِ إِذَا لَمْ تَعُشْ، وَأَجْرُ فَحْلِ الصَّرَابِ، وَكُتُبِ الْعُلُومِ وَالْقُرْآنِ (**)(***)(^١).

(*) بَلَّغَ

(**) [بَلَّغَ]

قِرَاءَةً

(***) [بَلَّغَ]

قِرَاءَةً وَ[شَرَحًا
 أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى

ذِكْرُ الْبَيْعِ

لَا يُمَضَى الْبَيْعُ إِلَّا مِنْ مَالِكٍ، أَوْ مِنْ لَهُ أَنْ يَبِيعَ عَنْهُ كَالْوَكِيلِ وَالْأَبِ وَالْجَدِّ مَعَ
 الصَّغِيرِ، وَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ وَلَوْ بَلَغَ، وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ وَتَسْمِيَةِ الثَّمَنِ،
 وَلَوْ لَمْ يُسَمِّهِ بَطَلَ الْبَيْعُ وَلَوْ تَقَابُضًا، وَلِلْبَائِعِ اسْتِعَادَتُهُ وَأَرْشُهُ إِنْ نَقَصَ، وَإِنْ
 زَادَ فَالْأَرْشُ لِلْمُبْتَاعِ، وَلَوْ تَلَفَ كَانَ عَلَى الْمُشْتَرِي قِيمَتُهُ يَوْمَ قَبْضِهِ، وَإِذَا كَمَلَتْ
 الشَّرَائِطُ فَهِيَ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرِقَا، وَلَوْ ابْتِاعَ شَيْئًا مُعَيَّنًا وَعَجَلَ ثَمَنَهُ فَقَدْ تَمَّ الْبَيْعُ،
 وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ وَلَمْ يَدْفَعْ الثَّمَنَ فَالْبَيْعُ لَازِمٌ ثَلَاثَةً، فَإِنْ جَاءَ بِالْثَّمَنِ فِيهَا وَإِلَّا كَانَ
 لِلْبَائِعِ الْفَسْخُ، وَتَلَفُهُ فِيهَا مِنَ الْمُبْتَاعِ، وَبَعْدَهَا مِنَ الْبَائِعِ، وَالنَّظَرُ إِلَى الْمَبِيعِ شَرْطٌ فِي
 الْحَاضِرِ، وَيَقْسُدُ الْبَيْعُ بِفَوَاتِهِ.

وَلَوْ شَرَطَا خِيَارًا لَزِمَ، وَيَتَقَدَّرُ بِالرَّاضِي، وَلَوْ هَلَكَ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ فَهُوَ مِنَ
 الْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يُحْدِثَ الْمُبْتَاعُ فِيهِ حَدَثًا يُؤْذِنُ بِالرِّضَا، وَلَوْ مَاتَ انْتَقَلَ الْخِيَارُ إِلَى وَارِثِهِ،
 وَالْخِيَارُ فِي الْحَيَوَانَ لِلْمُشْتَرِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ، وَلَوْ شَرَطَ مَا زَادَ جَزَاءً،
 وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْأُمَّةِ الْمُطَوَّعَةِ إِلَّا بَعْدَ اسْتِبْرَائِهَا، وَلَوْ بَاعَهَا قَبْلَ ذَلِكَ كَانَتْ نَفَقَتُهَا

(١) يُنظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ١٧١-١٧٣.



مُدَّةَ الاسْتِبْرَاءِ عَلَى الْبَائِعِ، وَلَوْ هَلَكَتْ كَانَ تَلْفَهَا مِنْهُ، وَمَا لَيْسَ بِحَاضِرٍ يَصِحُّ بَيْعُهُ إِذَا وُصِفَ بِمَا يَرْفَعُ الْجَهَالََةَ، فَإِنْ كَانَ عَلَى الْوَصْفِ لَزِمَ، وَإِلَّا كَانَ الْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ، وَكَذَا يَبِيعُ الْأَعْدَالَ الْمَحْزُومَةَ وَالْجُرْبَ الْمَشْدُودَةَ، وَمَا لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِاخْتِيَارِهِ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ بِدُونِهِ إِذَا كَانَ لَا يَفْسُدُ بِهِ كَالْحَلِّ الْمُرَادِ طَعْمُهُ، وَالْأَذْهَانَ الطَّيِّبَةَ الْمُرَادِ رِيحُهَا، وَمَا يَفْسُدُهُ الْاِخْتِبَارُ يُجُوزُ بَيْعُهُ بِشَرْطِ الصَّحَّةِ، فَإِنْ خَرَجَ مَعِيًّا فَلِلْمُشْتَرِي أَرْضُهُ لَا رَدَّهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ أَعْمَى فَلَهُ الْأَرْضُ أَوْ الرَّدُّ.

[ذِكْرُ الْبَيْعِ بِالصِّفَةِ]

وَمَا يَبِيعُ سَلَفًا يَفْتَقِرُ إِلَى ذِكْرِ وَصْفِهِ وَجِنْسِهِ (*) (**) (***)، وَلَا يُجُوزُ نِسْبَتُهُ إِلَى مَرْزَعٍ مُعَيَّنٍ وَلَا نَحْلَةٍ مُعَيَّنَةٍ وَلَا غَزَلٍ امْرَأَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَيُجُوزُ السَّلْفُ فِي شَيْئَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ كَالْحَنِظَةِ وَالْأَرْزِ، وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ بِتَرْكِ الْوَصْفِ فِي السَّلْفِ كَمَا يَبْطُلُ بِتَعْيِينِ أَصْلِهِ مَعَ الْوَصْفِ.

(*) [بَلَّغَتْ
قِرَاءَةً] أَيْدُهُ
[اللَّهُ تَعَالَى]
(**) بَلَّغَ
[قِرَاءَةً] أَيْدُهُ
[اللَّهُ]

[ذِكْرُ الْبَيْعِ بِالنَّسِيبَةِ]

وَيُجُوزُ الْبَيْعُ نَسِيبَةً كَمَا يُجُوزُ نَقْدًا، وَلَوْ شَرَطَ النِّسَاءَ وَلَمْ يُعَيِّنِ الْأَجَلَ بَطَلَ، وَكَذَا لَوْ عَيَّنَ أَجَلًا مَجْهُولًا كَقُدُومِ الْغُرَاةِ، وَكَذَا لَوْ عَلَّقَهُ بِأَجَلَيْنِ كَأَنْ يَقُولَ: (إِلَى شَهْرٍ بَدِينَارٍ، وَإِلَى شَهْرَيْنِ بَدِينَارَيْنِ)، وَيَصِحُّ إِذَا ذَكَرَ أَجَلًا مُعَيَّنًا، وَيَلْزَمُ حَتَّى يَكُونَ الْمَالُ مَضْمُونًا عَلَى الْمُبْتَاعِ فِي الْأَجَلِ كَمَا يَكُونُ الْمَتَاعُ مَضْمُونًا عَلَى الْبَائِعِ فِي السَّلْفِ، وَلَوْ بَدَّلَ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ قَبْلَ الْأَجَلِ لَمْ يَلْزَمْ صَاحِبَهُ قَبْضُهُ، وَلَوْ هَلَكَ كَانَ مِمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ، وَلَوْ بَدَّلَهُ بَعْدَ الْأَجَلِ فَاُمْتَنَعَ مِنْ أَخْذِهِ فَتَلَفَ كَانَ مِمَّنْ هُوَ لَهُ، وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا إِلَى أَجَلٍ فَبَاعَهُ قَبْلَ الْأَجَلِ لَمْ يَصِحَّ، وَلَوْ حَلَّ جَازَ بَيْعُهُ وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْ ثَمَنَهُ.

(***) بَلَّغَ



[ذِكْرُ الْبَيْعِ بِالْبَرَاءِ مِنَ الْعُيُوبِ وَغَيْرِ الْبَرَاءِ]

وَالْبَيْعُ بِالْبَرَاءِ مِنَ الْعُيُوبِ جَائِزٌ، وَإِنْ لَمْ يُفْصَلْ، وَالتَّفْصِيلُ أَفْضَلُ، وَكَوْ بَاعَ عَلَى الصِّحَّةِ فَظَهَرَ عَيْبٌ سَابِقٌ عَلَى الْعَقْدِ فَلِلْمُشْتَرِي الرَّدُّ أَوْ الْأَرْضُ، وَلَا خِيَارَ لِلْبَائِعِ، وَكَوْ اخْتَلَفَا فِي الْأَرْضِ رَجَعَ إِلَى أَهْلِ الْخِبْرَةِ، وَكَوْ اخْتَلَفُوا فِي الْقِيَمَةِ رَجَعَ إِلَى الْأَوْسَطِ، وَكَوْ اشْتَرَى جُمْلَةً فَظَهَرَ الْعَيْبُ فِي الْبَعْضِ رَدَّ الْجَمِيعَ أَوْ أَمْسَكَ، وَلَهُ الْأَرْضُ، وَلَيْسَ لَهُ رَدُّ الْمَعِيبِ وَحْدَهُ، وَكَوْ أَحَدَثَ فِي الْمَبِيعِ حَدَثًا بَطَلَ الرَّدُّ وَثَبَتَ الْأَرْضُ وَكَوْ كَانَ قَبْلَ الْعِلْمِ بِالْعَيْبِ، وَكَوْ ابْتِئَاعَ أُمَّةٍ فَوَطَّئَهَا فَلَا رَدَّ إِلَّا بِعَيْبِ الْحَبْلِ، وَيُرَدُّ مَعَهَا نِصْفَ عَشْرِ قِيَمَتِهَا.

ذِكْرُ بَيْعِ الْمُرَابَحَةِ

وَهُوَ أَنْ يُخْبَرَ بِرَأْسِ مَالِهِ وَيَطْلُبَ الرِّبْحَ مَنْسُوبًا إِلَى السَّلْعَةِ، وَكَوْ قَالَ بَرِحَ الْعَشْرَةَ وَاحِدًا لَمْ يَصِحَّ (*).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدَهُ اللَّهُ

ذِكْرُ بَيْعِ الْحَيَوَانِ

لَا يَصِحُّ أَنْ يَمْلِكَ الْإِنْسَانُ أَحَدَ أَبْوَيْهِ، وَلَا وَلَدَهُ، وَلَا إِحْدَى الْمُحَرَّمَاتِ بِالنَّسَبِ، وَكَوْ مَلَكَ أَحَدَهُمْ انْعَتَقَ، وَيَصِحُّ أَنْ يَمْلِكَ مَنْ عَدَا الْمَذْكُورِينَ وَمَنْ مَاتَ لَهُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَلَا يَدْخُلُ وَلَدُ الْحَامِلِ فِي الْبَيْعِ إِلَّا مَعَ الشَّرْطِ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْأَبْقِ إِلَّا أَنْ يُضْمَّ إِلَيْهِ مَا يَجُوزُ بَيْعُهُ، وَيَجُوزُ ابْتِئَاعُ الْعَبِيدِ بِأَقْلٍ مِمَّا مَعَهُمْ، وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِكَ جَمَاعَةٌ فِي شِرَاءِ الْحَيَوَانِ، وَكَوْ وَجَدُوا بِهِ عَيْبًا كَانَ لَهُمُ الرَّدُّ أَوْ الْأَرْضُ، وَلَا يُرَدُّ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ، وَلَا عُهْدَةٌ فِي الْإِبَاقِ الْحَادِثِ، وَيُرَدُّ الْعَبِيدُ بِالْجُنُونِ وَالْجُدَامِ وَالْبَرَصِ إِلَى سَنَةِ، إِلَّا أَنْ يُحْدِثَ الْمُبْتَاعُ فِيهِ حَدَثًا، وَإِذَا ادَّعَى الْعَبْدُ الْحُرِّيَّةَ



لَمْ تُقْبَلْ إِلَّا بَيْتِيَّةً، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ الْأَطْفَالِ وَأُمَّهَاتِهِمْ بِالْبَيْعِ حَتَّى يَسْتَعْنِيَ الْأَطْفَالُ عَنْهُنَّ (*)(**)(***).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدَهُ اللَّهُ
[تَعَالَى]

ذِكْرُ بَيْعِ الثَّمَارِ وَالْخَضِرِ أَوَاتٍ

(**) بَلَغَتْ
[قِرَاءَةً] أَيْدَهُ
اللَّهُ
(*** بَلَغَ

يُكْرَهُ بَيْعُ مَا لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ سَنَةً وَاحِدَةً، وَحَمْلًا بَعْدَ حَمْلٍ مِمَّا يُسْتَخْلَفُ كَالْقِتَاءِ وَالْخِيَارِ وَشِبْهِهِ، وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ مَا بَدَأَ صَلَاحُهُ، وَحَمْلِ الْخَضِرِ إِذَا خَرَجَ، وَيَبْعُ مَا لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ سَتَتَيْنِ فَصَاعِدًا، وَيَجُوزُ بَيْعُ الزَّرْعِ قَصِيلاً، وَيَجِبُ عَلَى الْمُبْتَاعِ قَطْعُهُ، وَلَوْ لَمْ يَقْطَعْهُ كَانَ لِلْبَائِعِ خَرَاஜُهُ، وَيَجُوزُ بَيْعُ مَا يُسْتَخْلَفُ جَزَةً وَجَزَاتٍ، وَلَقِطَةً وَلَقِطَاتٍ كَالرُّطْبَةِ وَالْبَاذِنِجَانِ، وَلَوْ بَاعَ ثَمْرَةً وَلَمْ يَبْدُ صَلَاحُهَا فَخَاسَتْ فِيهِ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ، وَلَهُ مَا أَغْلَتْ دُونَ مَا تَصَمَّنَهُ الْعَقْدُ، وَلَوْ بَاعَ الثَّمْرَةَ وَاسْتَشْنَى مِنْهَا أَرْطَالًا جَارَ، وَلَوْ اسْتَشْنَى ثَلَاثًا أَوْ رُبْعًا كَانَ أَوْلَى، وَكَذَا لَوْ اسْتَشْنَى نَخْلًا مُعِينًا، وَلَوْ لَحِقَ الثَّمَارَ جَائِحَةٌ كَانَ فِي الْمُسْتَشْنَى بِحِسَابِهِ.

وَالْمَزَابِنَةُ^(١) حَرَامٌ، وَهِيَ بَيْعُ الثَّمْرَةِ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ، وَكَذَا الْمُحَاقَلَةُ، وَهِيَ بَيْعُ الزَّرْعِ بِالْحِنْطَةِ.

وَلَوْ بَاعَ شَاةً وَشَرَطَ رَأْسَهَا أَوْ جِلْدَهَا أَوْ بَعْضَهَا، أَوْ شَرَطَ بَعْضَ الْمَكِيلِ أَوْ الْمَزْرُوعِ كَانَ جَائِزًا، وَيَجُوزُ اشْتِرَاؤُ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ قُدْرَةِ الْبَائِعِ مِثْلَ قِصَارَةِ الثَّوْبِ وَصَبْغِهِ^(٢) (***) (٢).

(****) بَلَغَتْ
قِرَاءَةً أَيْدَهُ اللَّهُ

(١) فِي الْأَصْلِ تَفْسِيرُ كَلِمَةِ الْمَزَابِنَةِ: «أَيُّ مِثْلِهَا».

(٢) يُنظَرُ: الْمَرَايِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ١٧٣-١٨٠.



ذِكْرُ الرَّبَا

كُلُّ مَا لَا يُكَالُ وَلَا يُوزَنُ وَلَا يُعَدُّ فَلَا بَأْسَ بِالتَّفَاضُلِ فِيهِ نَقْدًا لَا نَسِيئَةً كَالثِّيَابِ
وَالْحَيَوَانِ، وَمَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ يَحْرُمُ التَّفَاضُلُ فِيهِ إِذَا بِيَعَ بِجِنْسِهِ نَقْدًا وَنَسِيئَةً،
وَالْحِنْطَةُ وَالشَّعِيرُ جِنْسٌ وَاحِدٌ فِي الرَّبَا، وَإِذَا اخْتَلَفَ الْجِنْسُ جَازَ التَّفَاضُلُ نَقْدًا،
مِثْلُ قَفِيزٍ مِنْ حِنْطَةٍ بِقَفِيزِي ذُرَّةٍ، وَكَذَا يَجُوزُ بِيَعُ رَطْلٍ مِنْ لَحْمِ الْبَقَرِ بِرَطْلَيْنِ مِنْ
لَحْمِ الْغَنَمِ، وَلَا يَجُوزُ بِجِنْسِهِ مَعَ الزِّيَادَةِ، وَمَا يُبَاعُ عَدَدًا فَهُوَ كَالْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ فِي
التَّفَاضُلِ، وَلَوْ بِيَعُ شَيْءٌ فِي مَوْضِعٍ بِالْكَيْلِ أَوْ الْوِزْنِ وَفِي آخَرَ جُزْأً فَحُكْمُهُ حُكْمُ
الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ، وَلَا يَجُوزُ النَّسِيئَةُ فِي بِيَعِ الْعُرُوضِ بِالْعُرُوضِ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ،
وَلَا فِي بِيَعِ الْأَثْمَانِ بِالْأَثْمَانِ وَلَوْ اخْتَلَفَتْ، وَيُسْتَرَطُّ فِي الصَّرْفِ التَّقَابُضُ قَبْلَ
التَّفَرُّقِ، وَلَا يَجُوزُ بِيَعُ الْغَنَمِ بِاللَّحْمِ (***) (***) (**).

(*) بَلَغَتْ قِرَاءَةً

أَيْدَهُ اللَّهُ

(**) بَلَغَ قِرَاءَةً

أَيْدَهُ اللَّهُ

(***) بَلَغَ قِرَاءَةً

لَوَاحِقُ الْبَيْعِ

يَجُوزُ بِيَعُ الشَّرْبِ وَالْمَاءِ سِوَاءَ أَنْ أَخَذَ مِنْ مِلْكٍ أَوْ مَبَاحٍ، وَكَذَا لَوْ أَحْدَثَ نَهْرًا
فِي أَرْضٍ مَوَاتٍ فَأَحْيَاهَا بِهِ، وَلَهُ بِيَعُ فَاضِلِهِ، فَإِنْ اسْتَأْجَمَتْ أَوْ هَلَكَ أَهْلُهَا فَمَآؤُهَا
لِلْإِمَامِ.

وَيَجُوزُ بِيَعُ الدِّينِ قَبْلَ قَبْضِهِ، فَبِيَعُ الذَّهَبِ مِنْهُ وَالْفِضَّةُ بِالْعُرُوضِ، وَلَا يَجُوزُ
بِيَعُ الرِّزْقِ إِلَّا بَعْدَ قَبْضِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَبْتَاعَ شَيْئًا بِشَرْطِ أَنْ يُقْرِضَهُ أَوْ يُسَلِّفَهُ أَوْ
يَسْتَسَلِّفَهُ مِنْهُ، وَمَنْ بَاعَ حَلَالًا وَحَرَامًا صَفَقَةً صَحَّ فِي الْحَلَالِ دُونَ الْحَرَامِ، وَأَجْرَةُ
الْوِزَانِ وَالْكَيْالِ وَالْمُنَادِي عَلَى الْبَائِعِ، وَأَجْرَةُ الدَّلَالِ وَمَنْ يَشْتَرِي عَلَى الْمُتَبَاعِ، وَلَوْ
قَالَ الْمَالِكُ: (أَمَرْتُكَ بِبَيْعِهِ بِكَذَا) فَأَنْكَرَ الدَّلَالُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ مَعَ يَمِينِهِ،



وَلَا يَضْمَنُ الْوَاسِطَةُ مَا لَمْ يُفَرِّطْ فِيهِ، وَيَضْمَنُ مَا فَرَّطَ، وَدَرَكَ الْمَتَاعَ وَالْمَالِ عَلَى الْمُتَبَايِعِينَ دُونَ الْوَاسِطَةِ.

وَالْحُكْرَةُ مَكْرُوهَةٌ، وَهِيَ احْتِبَاسُ الْأَطْعَمَةِ لِلزِّيَادَةِ، وَلَا يُكْرَهُ مَعَ وُجُودِ الْكِفَايَةِ، وَلِلسُّلْطَانِ الْإِجْبَارُ عَلَى الْبَيْعِ وَالتَّسْعِيرِ مَا لَمْ يُحْسِرْهُ (*).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدَهُ اللهُ

ذِكْرُ الشَّرْكَةِ وَالْمُضَارَبَةِ

لَا شَرْكَةٌ إِلَّا بِالْمَالِ دُونَ الْبَدَنِ، وَالرَّبْحُ سَوَاءٌ مَعَ التَّسَاوِي فِي الْمَالِ، وَلَوْ تَفَاوَتَ كَانَ الرَّبْحُ بِحَسَبِهِ، وَمُدَاخَلَةُ صَاحِبِ الْمَالِ تُوجِبُ الْأَجْرَةَ لَا الشَّرْكَةَ فِي الرَّبْحِ. وَالْمُضَارَبَةُ: أَنْ يَعْمَلَ فِي مَالٍ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ، فَلَهُ أَجْرَةٌ مِثْلِهِ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَلَوْ تَلَفَ، إِلَّا مَعَ التَّعَدِّي.

وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ التَّلَقِّي، وَهُوَ مَكْرُوهٌ، وَحَدُّهُ أَرْبَعَةٌ فَرَأْسُخَ فَمَا دُونَ، وَلَوْ زَادَ عَنَ أَرْبَعٍ لَمْ يُكْرَهُ.

ذِكْرُ الشُّفْعَةِ

وَهِيَ تَثْبُتُ فِي الْأَمْوَالِ الْمُشْتَرَكَةِ إِذَا انْتَقَلَ الشُّفْعُ بِالْبَيْعِ وَكَانَ الشَّرِيكَ وَاحِدًا، وَتَثْبُتُ بِالشَّرْكَةِ فِي الطَّرِيقِ وَالشَّرْبِ، وَلَا تَثْبُتُ فِيهَا لَا يَصِحُّ قِسْمَتُهُ، وَلَا فِي مَقْسُومٍ بِحُقُوقِهِ، وَلَا فِي هِبَةٍ، وَلَا صَدَقَةٍ، وَلَا مَهْرٍ، وَلَا شُفْعَةَ لِمَنْ يَعْجِزُ عَنِ الثَّمَنِ، وَلَا لِذِمِّيٍّ عَلَى مُسْلِمٍ، وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ وَالشَّفِيعُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُتَبَاعِ مَعَ يَمِينِهِ (**). (١)

(**) بَلَغَتْ
قِرَاءَةً أَيْدَهُ اللهُ

(١) يُنظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ١٨٠-١٨٤.



كِتَابُ الْأَيْمَانِ وَالنُّذُورِ وَالْعُهُودِ

لَا يَمِينُ إِلَّا بِأَسْمَاءِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَأَنْ يَخْلِفَ عَلَى فِعْلٍ وَاجِبٍ أَوْ نَذْبٍ أَوْ مُبَاحٍ، أَوْ تَرَكَ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَلَا مَكْرُوهٍ فَيَجِبُ الْوَفَاءُ، وَيَلْزَمُ بِالْحِنْثِ الْكُفَّارَةُ، وَلَا تَنْعَقُدُ فِي مَعْصِيَةٍ وَلَا تَرَكَ مَنْدُوبٍ، مِثْلُ أَنْ يَخْلِفَ أَنْ يَقْطَعَ رَحِمًا، أَوْ يُسَاعِدَ ظَالِمًا، أَوْ يَتَرَكَ نَذْبًا، وَلَا يَمِينُ لَوْلَدٍ مَعَ وَالِدِهِ، وَلَا لِرُجْوَةٍ مَعَ زَوْجِهَا، وَلَا لِعَبْدٍ مَعَ سَيِّدِهِ، وَلَا يَمِينُ إِلَّا مَعَ الْقَصْدِ، وَيُؤْجَرُ بِالْيَمِينِ فِي اسْتِنْقَازِ مُؤْمِنٍ أَوْ مَالِهِ وَلَوْ كَانَ كَاذِبًا فِي الظَّاهِرِ، وَيُورِّي إِذَا أَحْسَنَ، وَفِي الْيَمِينِ بِالْبَرَاءَةِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْأُمَّةِ كَفَّارَةٌ ظَاهِرًا^(*)، وَلَوْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ لَمْ تَنْعَقُدْ، وَيَأْتُمُّ لَوْ خَالَفَ، وَإِذَا حَلَفَ فَلِيَّاتٍ مَا هُوَ خَيْرٌ لِدِينِهِ أَوْ دُنْيَاهُ.

وَالنُّذْرُ: أَنْ يَقُولَ: (اللَّهُ عَلَيَّ كَذَا إِنْ كَانَ كَذَا)، فَإِنْ لَمْ يَفِ كَفَّرَ، وَلَوْ قَالَ: (عَلَيَّ كَذَا) كَانَ مُحْيِرًا، وَالْوَفَاءُ أَفْضَلُ، وَإِذَا عُيِّنَ الْمَنْذُورُ وَجَبَ، وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ فَعَلَّ قُرْبَةً وَلَوْ صَدَقَةً، وَإِنْ نَذَرَ حِينًا صَامَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، وَالزَّمَانُ خَمْسَةٌ، وَلَوْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِمَالٍ كَثِيرٍ تَصَدَّقَ بِشَمَانِينَ دِرْهَمًا، وَلَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ.

وَيَجِبُ الْوَفَاءُ بِالْعَهْدِ، وَلَوْ خَالَفَ لَزِمَهُ كَفَّارَةُ النَّذْرِ، وَلَوْ تَرَكَ الْعَهْدَ لِأَنَّهُ خَيْرٌ لَهُ فِي دِينِهِ أَوْ دُنْيَاهُ لَمْ يُكْفَرْ^(**) (***) .

بلغت (**)

قراءة آية الله

بلغت (***)



ذِكْرُ الْكَفَّارَاتِ

فِي حِنْثِ الْيَمِينِ عِتْقُ رَقَبَةٍ، أَوْ كُسُوفَةُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ثَوْبَانِ، أَوْ إِطْعَامُهُمْ سَبْعَهُمْ لِيَوْمٍ، وَلَا يُجْزَى الصَّغِيرُ وَلَا الْهَمُّ، وَلَا الْمَرِيضُ، وَيُطْعَمُ مَنْ أَوْسَطِ مَا يُطْعَمُ أَهْلَهُ، وَأَذْنَى مَا يُعْطَى الْفَقِيرُ مُدًّا بِمَا تَيْسَّرَ، أَعْلَاهُ اللَّحْمُ وَأَذْنَاهُ الْمِلْحُ، وَمَعَ الْعَجْزِ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مَتَوَالِيَاتٍ. وَكَفَّارَةُ الظُّهَارِ: عِتْقُ رَقَبَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَأِطْعَامَ سِتِّينَ مَسْكِينًا، وَمِثْلَهَا كَفَّارَةُ خُلْفِ النَّذْرِ.

وَكَفَّارَةُ الْإِفْطَارِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ عِتْقُ رَقَبَةٍ، أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا، وَمِثْلَهَا كَفَّارَةُ قَتْلِ الْخَطَا، وَفِي قَتْلِ الْعَمْدِ كَفَّارَةُ الْجَمْعِ، فَإِنْ عَجَزَ كَفَّرَ بِوَاحِدَةٍ، وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ شَهْرَانِ مُتَتَابِعَانِ إِذَا صَامَ شَهْرًا وَمِنَ الثَّانِي وَلَوْ يَوْمًا جَازَ الْبِنَاءُ وَإِنْ فَرَّقَ الْبَاقِي، وَلَوْ أَفْطَرَ قَبْلَ ذَلِكَ لِغَيْرِ عُذْرٍ اسْتَأْنَفَ، وَإِنْ كَانَ لِغُذْرٍ بَنَى، وَمَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ فَضَاءِ رَمَضَانَ بَعْدَ الزَّوَالِ لَزِمَتْهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَفِي وُطْءِ الْأَمَةِ الْحَائِضِ ثَلَاثَةَ أَمْدَادٍ مِنْ طَعَامٍ، وَلَوْ نَامَ عَنِ الْعِشَاءِ حَتَّى جَازَ نِصْفُ اللَّيْلِ أَصْبَحَ صَائِمًا، وَمَنْ شَقَّ ثَوْبَهُ فِي مَوْتٍ وَلَدِهِ أَوْ زَوْجَتِهِ لَزِمَتْهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَكَذَا لَوْ خَدَشَتِ الْمَرْأَةُ وَجْهَهَا فِي مُصَابٍ، وَلَوْ جَزَّتْ شَعْرَهَا لَزِمَتْهَا كَفَّارَةُ قَتْلِ الْخَطَا^{(*) (**)} (١).

(*) بَلَغَتْ قِرَاءَةً
أَيْدِيَهُ اللَّهُ

(**) بَلَغَتْ قِرَاءَةً
أَيْدِيَهُ اللَّهُ

(١) يُنظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ١٨٧-١٩١.



كِتَابُ الْعِتْقِ وَالتَّدْبِيرِ وَالمُكَاتَبَةِ

لَا عِتْقَ إِلَّا لِلَّهِ، وَلَا يُعْتَقُ الْكَافِرُ، وَمَنْ أَعْتَقَ فِي وَاجِبٍ فَهُوَ سَائِبَةٌ، وَالْوَلَاءُ فِي الْمُتَبَرِّعِ بِعِتْقِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ عِتْقَ الْأَمَةِ صَدَاقَهَا، وَمَنْ أَعْتَقَ بَعْضَ عَبْدِهِ عِتْقَ كُلِّهِ، وَلَوْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ لَزِمَهُ فَكُّ حِصَّةِ الشَّرِيكِ، وَلَوْ عَجَزَ سَعَى الْعَبْدُ فِي فَكِّ نَفْسِهِ^(*).

(*) بَلَّغَ قِرَاءَةً

وَأَمَّا التَّدْبِيرُ: فَهُوَ أَنْ يَقُولَ لِعَبْدِهِ: (أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ وَفَاتِي)، وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ مَا دَامَ حَيًّا، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْقُرْبِ، وَيُعْتَقُ مِنَ الثَّلْثِ.

وَأَمَّا الْمُكَاتَبَةُ: فَهِيَ أَنْ يُوَاقِفَ عَبْدَهُ عَلَى مَالٍ يَكْتَسِبُهُ وَيُؤَدِّيهِ إِلَيْهِ، فَإِنْ شَرَطَ عَوْدَهُ إِنْ عَجَزَ فَهُوَ رَقٌّ حَتَّى يُؤَدِّيَ مَالَ الْكِتَابَةِ، وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ تَحَرَّرَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا آدَى، وَلَوْ عَجَزَ فَوَهَبَهُ حَازَ أَجْرًا، وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَى مِنْ بَيْتِ الْمَالِ^(**).

(**) بَلَّغَتْ

[قِرَاءَةً] أَيْدُهُ

اللَّهُ، بَلَّغَ قِرَاءَةً

أَيْدُهُ [اللَّهُ]

ذِكْرُ أَحْكَامِ الدُّيُونِ

الْقَرْضُ يَنْتَقِرُ إِلَى إِجْبَابٍ وَقَبُولٍ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ، وَيَجِبُ الْعَزْمُ عَلَى آدَائِهِ، وَلَا يَجُوزُ الْمُطَالَبَةُ بِهِ مَعَ الْفَقْرِ، وَيَجُوزُ مَعَ الْجِدَّةِ^(١)، وَإِذَا آدَى مِثْلَ الدَّيْنِ وَجَبَ قَبْضُهُ، وَإِنْ دَفَعَ قِيمَتَهُ وَقَفَّ عَلَى التَّرَاضِي.

(١) فِي الْمَرَامِسِ الْعَلَوِيَّةِ: «الشَّدَّةُ» وَلَا تَصِحُّ، وَالْجِدَّةُ: الْيَسَارُ وَالْغِنَى.



ذِكْرُ أَحْكَامِ الرَّهُونِ

وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْقَبْضِ، وَلَيْسَ لِأَحَدِ الْمُتْرَاهِنِينَ التَّصَرُّفُ فِيهِ إِلَّا بِرِضَا الْآخَرِ،
وَلَوْ بَاعَ الرَّاهِنُ أَوْ أَعْتَقَ أَوْ دَبَّرَ كَانَ بَاطِلًا، وَلَوْ رَهَنَ مُشْتَرَكًا صَحَّ فِي نَصِيبِهِ،
وَيَهْلِكُ الرَّهْنُ مِنَ الرَّاهِنِ، وَلَوْ فَرَطَ الْمُرْتَهِنُ ضَمِنَ قِيمَتَهُ يَوْمَ هَلَاكِهِ، وَلَوْ اخْتَلَفَا
فِي قِيمَتِهِ وَعَدِمَا الْبَيِّنَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ مَعَ يَمِينِهِ، وَلَوْ رَهَنَ حَامِلًا مِنَ الْإِمَاءِ
أَوْ النَّخْلِ أَوْ الشَّجَرِ فَالْحَمْلُ خَارِجٌ عَنْهُ، وَلَوْ حَمَلَ بَعْدَ الرَّهْنِ فَالْحَمْلُ دَاخِلٌ
فِيهِ، وَالْمُرْتَهِنُ أَحَقُّ بِالرَّهْنِ مِنْ سَائِرِ الْغُرَمَاءِ، وَلَوْ قَصَرَ عَنْ دَيْنِهِ ضَرَبَ مَعَهُمْ
بِالْبَاقِي (*) (١).

(*) بَلَغَتْ قِرَاءَةُ
[بِيَدِهِ] اللَّهُ

ذِكْرُ الْوَدِيعَةِ

وَهِيَ تَفْتَقِرُ إِلَى قَبْضٍ وَقَبُولٍ، وَلَا يَضْمَنُهَا الْمُسْتَوْدِعُ وَلَوْ تَلَفَتْ، وَلَوْ فَرَطَ
ضَمِنَ، وَلَوْ اتَّجَرَ بِهَا ضَمِنَ الْخُسْرَانَ، وَلِلْمَالِكِ الرَّبْحُ، وَيَجِبُ رَدُّهَا إِلَى الْمُوَدِّعِ، فَإِنْ
عَرَفَهَا غَضَبًا مَنَعَهُ إِلَّا مَعَ الْخَوْفِ أَوْ عَدَمِ الْاِمْتِيَاذِ، وَيُرَدُّهَا عَلَى الْمَالِكِ، وَلَوْ جَهَلَهُ
تَصَدَّقَ بِهَا، وَجَعَلَ خُمُسَهَا لِفُقَرَاءِ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَإِذَا مَاتَ الْمُوَدِّعُ سُلِّمَتْ إِلَى وَرَثَتِهِ
أَجْمَعٍ أَوْ إِلَى مَنْ يَرْتَضُونَهُ (٢).

ذِكْرُ الْعَارِيَةِ

يَضْمَنُ الْمُسْتَعِيرُ مَا كَانَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً وَإِنْ لَمْ يُفَرِّطْ، وَلَا يَضْمَنُ مَا عَدَاهُمَا إِلَّا
بِالشَّرْطِ أَوْ التَّفْرِيطِ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْقِيَمَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُعِيرِ مَعَ يَمِينِهِ (**). (٣).

(**) بَلَغَتْ قِرَاءَةُ
أَيْدِهِ اللَّهُ

(١) يُنظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ١٩٥-١٩٧.

(٢) يُنظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ١٩٧.

(٣) يُنظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ١٩٧-١٩٨.



ذِكْرُ الْمَزَارَعَةِ وَالْمَسَاقَاةِ

وَهُمَا جَائِزَتَانِ بِحِصَّةِ مُشَاعَةٍ، وَلَا بُدَّ فِيهِمَا مِنْ أَجَلٍ مُعَيَّنٍ، وَلَوْ شَرَطَ زَرْعَ مَا شَاءَ جَازًا، وَلَوْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا لِلزَّرَاعَةِ لَزِمَتِ الْأُجْرَةَ، وَلَوْ تَلَفَتِ الْغَلَّةُ، وَإِنْ مَنَعَهُ صَاحِبُ الْأَرْضِ سَقَطَتْ^(*)، وَكَذَا لَوْ غَرِقَتْ قَبْلَ قَبْضِهَا، وَلَوْ غَرِقَ بَعْضُهَا فَالْمُسْتَأْجِرُ مُخَيَّرُ بَيْنِ الْفَسْخِ فِي الْجَمِيعِ أَوْ فِيمَا غَرِقَ، وَتُكْرَهُ إِجَارَتُهَا بِأَكْثَرِ مِمَّا اسْتَأْجَرَهَا بِهِ، إِلَّا أَنْ يُحْدِثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ يَحْتَلِفَ جِنْسُ الْأُجْرَتَيْنِ.

(*) بَلَغَ قِرَاءَةٌ

وَلَا مَسَاقَاةٌ إِلَّا أَنْ يَشْرُطَ مِنَ الثَّمَرَةِ حِصَّةً مَعْلُومَةً، وَيُكْرَهُ أَنْ يَشْرُطَ مَعَ ذَلِكَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً، وَالْمُونَةُ عَلَى الْعَامِلِ، وَالْحَرَاجُ عَلَى الْمَالِكِ إِلَّا أَنْ يَشْرُطَهُ عَلَى الْعَامِلِ^(**) (***)^(١).

(**) بَلَغَتْ

قِرَاءَةٌ أَيَّدَهُ اللَّهُ

(***) بَلَغَ

[قِرَاءَةٌ] أَيَّدَهُ

[اللَّهُ]

ذِكْرُ الْإِجَارَاتِ

وَهِيَ تَنْعَقِدُ بِالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ، وَالْأَجَلُ الْمَعْلُومُ، وَالْمَالُ الْمَعَيَّنُ، وَيَجِبُ تَعْجِيلُ الْأُجْرَةِ إِلَّا أَنْ يَشْرُطَ تَأْجِيلَهَا، وَالْمُشَاعُ وَالْمَقْسُومُ سَوَاءٌ فِي صِحَّةِ الْإِجَارَةِ، وَلَا يُجُوزُ أَنْ يُؤْجَرَ مَا اسْتَأْجَرَهُ بِزِيَادَةٍ إِلَّا أَنْ يُحْدِثَ فِيهِ حَدَثًا، وَلَوْ شَرَطَ إِلَّا يَنْصَرَفَ إِلَّا هُوَ لَزِمَ، وَلَوْ انْهَدَمَ الْعَقَارُ وَجَبَ عَلَى الْمَالِكِ إِعَادَتُهُ، وَلَوْ أَهْمَلَ سَقَطَتِ الْأُجْرَةُ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ إِلَّا أَنْ يَنْهَدِمَ بِتَفْرِيطٍ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ، وَالْإِجَارَةُ تَبْطُلُ بِالْمَوْتِ، وَتَسْقُطُ الْأُجْرَةُ لَوْ مَنَعَ الْمَالِكُ مِنَ النَّصْرِفِ، وَكَذَا لَوْ مَنَعَ مَانِعٌ قَبْلَ الْقَبْضِ، فَإِنْ قَبِضَ وَلَمْ يَنْصَرَفْ أَوْ مَنَعَهُ مَانِعٌ لَمْ تَسْقُطْ.

(١) يُنظَرُ: الْمَرَايِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ١٩٨.



ذِكْرُ تَضْمِينِ الصَّنَاعِ وَغَيْرِ ذَلِكَ^(١)

وَيَضْمَنُ الصَّنَاعُ مَا يَجْنِيهِ^(٢) فِي الْأَمْتِعَةِ دُونَ مَا يَتَلَفُ مِنْ غَيْرِ سَبَبِهِمْ، وَكَذَا الْمَلَّاحُ وَالْمُكَارِي، وَلَوْ ادَّعَى الْمَالِكُ التَّفْرِيطَ وَأَنْكَرَ الصَّنَاعِ^(٣) فَعَلَى الصَّانِعِ الِیْمِينِ، وَمَنْ رَدَّ بَعِيرًا شَارِدًا أَوْ عَبْدًا أَبَقًا فَلَهُ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ، وَلَوْ رَدَّهُ مِنْ خَارِجِ الْمِصْرِ كَانَ لَهُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، وَلَيْسَ فِي غَيْرِهِمَا شَيْءٌ، بَلْ لَهُ أُجْرَةُ الْمِثْلِ^(٤) (*).

(*) [بَلَغَ قِرَاءَةً] أَيْدُهُ اللَّهُ تَعَالَى

ذِكْرُ الصَّلْحِ

وَهُوَ جَائِزٌ مَعَ الْإِفْرَارِ وَالْإِنْكَارِ، وَلَا يَجُوزُ الرَّجُوعُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَشْرَطَ الْفَسْخَ مَعَ النُّكُولِ^(٥).

ذِكْرُ الْوُقُوفِ وَالصَّدَقَاتِ

الْوُقُوفُ: صَدَقَةٌ يُتْبَعُ فِيهَا مَا يَشْرُطُهُ الْوَاقِفُ، وَيَمْلِكُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ التَّصَرُّفَ فِي حَاصِلِهِ كَيْفَ شَاءَ، وَالْاِقْتِصَارُ فِي الرَّقَبَةِ عَلَى الْاِسْتِنَاءِ، وَلَا يَجُوزُ هَبُّهُ وَلَا بَيْعُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِالْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ، أَوْ يَبْلُغَ حَدًّا لَا يُنْتَفَعُ بِهِ إِلَّا بِالْبَيْعِ، وَلَوْ شَرَطَ عَوْدَهُ عِنْدَ فَقْرِهِ جَازَ، وَإِطْلَاقُ الْوَقْفِ يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ إِلَّا أَنْ يُفْضَلَ، وَلَا يَصِحُّ الْوُقُوفُ عَلَى مَعْدُومٍ إِلَّا تَبَعًا لِلْمَوْجُودِ، وَإِذَا وَقَفَ عَلَى جِرَانِهِ كَانَ لِمَنْ

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْتَقِقِينَ زِيَادَةٌ مِنْ مُحَقِّقِ النُّسَخَةِ.

(٢) كَذَا، وَالصَّوَابُ: (مَا يَجْنُونَهُ).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَضِعَ تَحْتَ نُونِ «الصَّانِعِ» نُقْطَتَانِ، فَتُقْرَأُ بِقِرَاءَتَيْنِ: «الصَّانِعُ» وَ«الصَّايِعُ»، وَأَثْبَتْنَا «الصَّانِعُ» لِكَوْنِهَا مَوْجُودَةٌ فِي الْمَرَّاسِمِ الْعَلَوِيَّةِ.

(٤) يُنْظَرُ: الْمَرَّاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ١٩٩.

(٥) يُنْظَرُ: الْمَرَّاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٠٠.



يَلِي دَارَهُ إِلَى أَرْبَعِينَ ذِرَاعًا، وَوَقَفَ الْمُؤْمِنَ عَلَى الْمُؤْمِنِ جَائِزٌ، وَكَذَا الْكَافِرُ عَلَى مِثْلِهِ، وَلَا يُجُوزُ وَقْفُ الْمُؤْمِنِ عَلَى كَافِرٍ، وَرُويَ جَوَازُهُ عَلَى ذِي الرَّحِمِ مِنْهُمْ، وَالْأَوَّلُ أَثْبَتُ (*).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةٌ

وَلَوْ قَالَ: عَلَى وَجُوهِ الْبَرَكَاتِ [كَانَ] ^(١) فِي الصَّدَقَةِ وَالْمَصَالِحِ.

وَلَوْ وَقَفَ: (عَلَى بَنِي أَبِي) كَانَ لِمَنِ انْتَسَبَتْ إِلَيْهِ كَالْعَلَوِيَّةِ فَهُوَ لَوْلِدِ عَيْلِيٍّ عُمُومًا.

وَلَوْ قَالَ: (عَلَى الْمُسْلِمِينَ) كَانَ لِمَنْ صَلَّى إِلَى الْقِبْلَةِ.

وَلَوْ قَالَ: (لِلشَّيْعَةِ) كَانَ لِلْإِمَامِيَّةِ وَالْجَارُودِيَّةِ.

وَلَوْ قَالَ: (عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) فَهُوَ لِلْإِمَامِيَّةِ، وَهُمْ الْاِثْنَا عَشْرِيَّةُ.

وَلَوْ قَالَ: (لِقَوْمِهِ) كَانَ لِأَهْلِ لُغَتِهِ، وَالْعَشِيرَةُ هُمُ الْأَقْرَبُونَ فِي النَّسَبِ.

وَلَوْ وَقَفَ عَلَى مَنْ يَنْقَرِضُ غَالِبًا فَانْقَرَضَ كَانَ مِيرَاثًا لَوَرَثَةِ الْمَوْفُوفِ عَلَيْهِ (**).

(**) [بَلَغَ]

قِرَاءَةٌ أَيْدُهُ اللَّهُ تَعَالَى

وَالسُّكْنَى جَائِزَةٌ، فَلَوْ جَعَلَهَا مُدَّةَ حَيَاةِ السَّاكِنِ صَحَّ، فَإِذَا مَاتَ رَجَعَتْ إِلَى

الْحَابِسِ، وَلَوْ جَعَلَ فَرَسَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ غَلَامَهُ فِي خِدْمَةِ الْبَيْتِ، أَوْ بَعِيرَهُ فِي مَعُونَةِ الْحَاجِّ، لَزِمَ مَا دَامَ الْمَحْبُوسُ حَيًّا.

[ذِكْرُ أَحْكَامِ الْهَبِيَّةِ]

وَلَا حُكْمَ لِلْهَبِيَّةِ مَا لَمْ يَقْبِضْ، وَمَعَهُ يَمْلِكُهَا الْمَوْهُوبُ، فَإِنْ كَانَ رَجْمًا فَلَا رُجُوعَ،

وَلَهُ الرُّجُوعُ إِنْ كَانَ أَجْنَبِيًّا مَا لَمْ يَهْلِكْ أَوْ يُعَوِّضْ عَنْهَا، وَإِذَا وَهَبَ الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ

الْوَلَدَ الصَّغِيرَ فَلَا رُجُوعَ؛ لِأَنَّهَا مَقْبُوضَةٌ بِيَدِ الْوَالِي ^(٢).

(١) مَا بَيَّنَّ الْمُعْتَقِفِينَ مِنَ الْمَرَايِمِ الْعَلَوِيَّةِ.

(٢) يُنْظَرُ: الْمَرَايِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٠٠-٢٠٢.



ذِكْرُ الضَّمَانَاتِ وَالْكَفَالَاتِ وَالْحَوَالَاتِ وَالْوَكَالَاتِ

الضَّمَانُ يَفْتَقِرُ إِلَى إِجَابٍ وَقَبُولٍ، وَإِذَا كَانَ الضَّامِنُ مَلِيًّا فَلَا رُجُوعَ لِلْمَضْمُونِ لَهُ، وَكَذَا لَوْ عَلِمَ فَقْرَهُ، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ كَانَ لَهُ الرُّجُوعُ، وَيَصِحُّ ضَمَانُ الْمَعْلُومِ وَالْمَجْهُولِ، فَإِذَا ضَمِنَ مَا عَلَيْهِ تَتَاوَلَ مَا يَقُومُ بِهِ الْبَيْتَةُ^(١) لَا مَا يَشْهَدُ بِهِ الْحِسَابُ.

وَمَنْ كَفَلَ إِنْسَانًا بِوَجْهِهِ إِلَى أَجَلٍ فَعَلَيْهِ إِحْضَارُهُ عِنْدَهُ مَعَ الْمَطَالَبَةِ، فَإِنْ ائْتَمَعَ كَانَ لِلْمَكْفُولِ لَهُ حَبْسُهُ حَتَّى يَحْضَرَ الْغَرِيمُ أَوْ يَقُومَ بِمَا عَلَيْهِ، وَلَوْ أَفَلَتَ غَرِيبًا فَهَرَا لَزِمَهُ إِحْضَارُهُ أَوْ الْقِيَامُ بِمَا عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ قَاتِلًا أَحْضَرَهُ أَوْ أَقَامَ بِالذِّمَّةِ^(*).

(*) [بَلَّغَ قِرَاءَةً
وَشَرَحًا
أَيْدَهُ اللَّهُ
تَعَالَى]

وَالْحَوَالَةُ جَائِزَةٌ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ مَلِيًّا، أَوْ يَعْلَمَ الْمُحَالُ فَقْرَهُ، وَهِيَ لِازِمَةٌ، فَإِنْ أَخَذَ الْمُحَالُ وَلَوْ بَعْضَهَا لَمْ يَرْجِعْ، وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْ فَلَهُ الرُّجُوعُ.

وَالْوَكَالَةُ تَفْتَقِرُ إِلَى الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِمَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ، وَبِاللُّغَةِ الَّتِي يُخَاطَبُ بِهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يُوكَّلَ عَلَى الْعُمُومِ فَيَقُومُ الْوَكِيلُ مَقَامَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يُحْصَّ وَكَالَتَهُ بِبَعْضِ الْأَشْيَاءِ فَلَا يَتَعَدَّاهُ، وَلِلْحَاكِمِ أَنْ يُوكَّلَ عَلَى السُّفَهَاءِ، وَالْمُسْلِمِ يَتَوَكَّلُ لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ وَعَلَى الذَّمِّيِّ، وَلِلذَّمِّيِّ عَلَى الذَّمِّيِّ، وَالذَّمِّيُّ يَتَوَكَّلُ لِلْمُسْلِمِ، وَالذَّمِّيُّ عَلَى الذَّمِّيِّ، وَلَا يَتَوَكَّلُ عَلَى مُسْلِمٍ^(٢).

ذِكْرُ الْإِقْرَارِ فِي الْمَرَضِ

إِقْرَارُ الْمَرِيضِ مَعَ عَقْلِهِ وَاخْتِيَارِهِ كِإِقْرَارِ الصَّحِيحِ، وَنِكَاحُهُ فِي الْمَرَضِ جَائِزٌ،

(١) كَذَا، وَفِي الْمَرَامِسِ الْعَلَوِيَّةِ: مَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ: ٢٠٣.

(٢) يُنْظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٠٣-٢٠٤.



المَحَقِّقُ الْحَلِيّ

وَيُكْرَهُ طَلَاقُهُ، وَلَوْ طَلَّقَ وَرِثَتُهُ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ سَنَةِ مَا لَمْ يَبْرَأْ أَوْ تَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ^(*) (١).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدَهُ اللَّهُ، بَلَغَ
قِرَاءَةً

ذِكْرُ الْوَصِيَّةِ

وَهِيَ تَفْتَقِرُ إِلَى الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ، وَيُشْتَرَطُ فِي الْوَصِيِّ: الْبُلُوغُ، وَكَمَالُ الْعَقْلِ، وَالْحُرِّيَّةُ، وَالْإِسْلَامُ، وَالْعَدَالَةُ، وَلَوْ لَمْ يَجِدْ أَوْصَى إِلَى السَّفِيهِ وَالْفَاسِقِ، وَتَجَوَّزَ الْوَصِيَّةَ إِلَى الْمَكَاتِبِ وَالْمُدَبَّرِ، وَيَجُوزُ إِلَى اثْنَيْنِ مُجْتَمِعَيْنِ وَمُنْفَرِدَيْنِ، وَإِلَى صَبِيٍّ وَبَالِغٍ، وَيَتَصَرَّفُ الْبَالِغُ حَتَّى يَبْلُغَ الصَّبِيَّ، ثُمَّ لَا يَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا، وَيُشْهَدُ عَلَى الْوَصِيَّةِ شَاهِدَيْنِ مُسْلِمَيْنِ، وَيَجُوزُ فِي السَّفَرِ شَهَادَةُ ذِمِّيَيْنِ مَأْمُونَيْنِ فِي أَهْلِ دِينِهِمَا إِذَا عَدِمَ عُدُولُ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْ شَهِدَتْ امْرَأَةٌ مَأْمُونَةٌ قَبِلَتْ فِي الرَّبْعِ مِمَّا شَهِدَتْ بِهِ.

وَيُعْتَبَرُ فِي الْمَوْصِيِّ: الْبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ، وَلَوْ كَانَ سَفِيهًا قَبِلَتْ وَصِيَّتُهُ فِي وُجُوهِ الرِّبِّ، وَكَذَا لَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ عَشْرَ سِنِينَ، وَلَا تُقْبَلُ وَصِيَّتُهُمَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَا هِبَتُهُمَا، وَلَا وَقْفُهُمَا، وَكَذَا لَا تُقْبَلُ وَصِيَّةُ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ عَشْرًا وَلَوْ كَانَ فِي الْمَعْرُوفِ، وَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ إِلَّا مَعَ إِجَازَةِ الْوَرِثَةِ بَعْدَ الْوَفَاةِ، وَهَمَّ الرَّجُوعُ لَوْ أَجَازُوا قَبْلَ ذَلِكَ، وَكَلَّمَا قَلَّتِ الْوَصِيَّةُ كَانَ أَفْضَلَ، وَلَوْ أَوْصَى بِجُزْءٍ مِنْ مَالِهِ كَانَ سُبْعًا، وَبَسْمَهُمْ كَانَ ثُمْنًا، وَبِشَيْءٍ كَانَ سُدْسًا.

وَالْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ جَائِزَةٌ كَالْأَجْنَبِيِّ، وَفِي الْوَصِيَّةِ لِلْكَافِرِ رَوَايَتَانِ أَثْبَتَهُمَا التَّحْرِيمُ، وَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ لِعَبْدٍ الْأَجْنَبِيِّ، وَلَوْ أَوْصَى لِعَبْدِهِ بِثُلْثِهِ وَكَانَتْ قِيمَتُهُ بِقَدْرِهِ أُعْتِقَ، فَإِنْ كَانَتْ أَقَلَّ أُعْطِيَ الْفَاضِلَ، وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنَ الثُّلُثِ بِمِقْدَارِ الرَّبْعِ أَوْ الثُّلُثِ سَعَى فِي الْفَاضِلِ، وَلَوْ أَوْصَى لِمَكَاتِبٍ كَانَ لَهُ مِنَ الْوَصِيَّةِ بِقَدْرِ

(١) يُنظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٠٤.



مَا تَحَرَّرَ مِنْهُ وَيُرْجَعُ الْبَاقِي مِيرَاثًا، وَلَوْ أَوْصَى بِعَتَقِ ثُلُثِ عَبِيدِهِ اسْتُخْرِجَ الثُّلُثُ بِالْقُرْعَةِ، وَلِلْمُوصِي الرُّجُوعُ فِي الْوَصِيَّةِ وَالْعُدُولُ عَمَّنْ أَوْصَى إِلَيْهِ، وَإِذَا أَوْصَى بِوَصِيَّتَيْنِ فَإِنْ أَمَكْنَ الْعَمَلُ بِهِمَا وَإِلَّا عُمِلَ بِالْأَخِيرَةِ، وَلَيْسَ لِلْمُوصِي أَنْ يُوصِيَ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا مَعَ الْإِذْنِ، وَمَنْ لَيْسَ لَهُ وَصِيٌّ فَالِنَّاظِرُ فِي تَرْكِتِهِ الْإِمَامُ، أَوْ مَنْ نَصَبَهُ كَذَلِكَ، وَمَعَ فَقْدِهِ الْفُقَهَاءُ مَعَ التَّمَكُّنِ، وَلَوْ مَاتَ الْمُوصَى لَهُ قَبْلَ الْمُوصِي انْتَقَلَتْ الْوَصِيَّةُ إِلَى وَرَثَةِ الْمُوصَى لَهُ مَا لَمْ يَرْجِعِ الْمُوصِي (*) (١).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
وَشَرَحًا أَبَدَهُ
اللَّهُ [تَعَالَى]

ذِكْرُ اللَّقْطَةِ

مَنْ وَجَدَ لِقِطًا فَهُوَ حُرٌّ، فَإِنْ أَنْفَقَ عَلَيْهِ السُّلْطَانُ، أَوْ أَعَانَهُ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ، وَإِلَّا أَنْفَقَ هُوَ وَرَجَعَ عَلَيْهِ عِنْدَ بُلُوغِهِ وَيُسْرِهِ، وَلَوْ تَطَوَّعَ كَانَ أَفْضَلَ، وَلَهُ أَنْ يَتَوَالَى مَنْ شَاءَ.

وَمَنْ وَجَدَ حَيَوَانًا مَرِيضًا فِي فَلَائَةٍ فَهُوَ لَهُ، وَلَوْ كَانَ فِي كَلَاءٍ وَمَاءٍ لَمْ يَجْزُ أَخْذُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَرِيضًا وَكَانَ فِي فَلَائَةٍ أَخْذَهُ وَضَمِنَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَعِيرًا، وَمَا عَدَا الْحَيَوَانَ لَا يُؤْخَذُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ دُونَ الدَّرْهِمِ فَإِنَّهُ يَنْتَفَعُ بِهِ بِغَيْرِ تَعْرِيفٍ، وَمَا زَادَ يَعْرِفُ سَنَةً فَإِنْ وَجَدَ مَالِكَةً وَإِلَّا تَصَدَّقَ بِهِ وَهُوَ ضَامِنٌ، وَلَوْ اِكْتَسَبَ بِهِ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ، وَلَوْ كَانَ الْاِكْتِسَابُ قَبْلَ مُدَّةِ التَّعْرِيفِ كَانَ لِصَاحِبِهِ، وَلَا تُؤْخَذُ الْإِدَاوَةُ وَلَا الْمِخْصَرَةُ.

وَلَوْ وَجَدَ طَعَامًا فِي فَلَائَةٍ قَوْمَهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَمَا وَجَدَهُ تَحْتَ الْأَرْضِ أَوْ فِي جَوْفِ سَمَكَةٍ أَخْرَجَ خُمُسَهُ وَمَلَكَ الْبَاقِي، وَكَذَا مَا يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ بِمِيرَاثٍ، وَلَوْ وَجَدَهُ فِي جَوْفِ دَابَّةٍ أَوْ أَرْضٍ انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ بِالْاِبْتِياعِ عَرَفَ الْبَائِعَ، فَإِنْ عَرَفَهُ وَإِلَّا أَخْرَجَ

(١) يُنظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٠٥-٢٠٨.



مُحْسَهُ وَالْبَاقِي لَهُ.

وَلَا تَحِلُّ لِقَطْعَةِ الْحَرَمِ، بَلْ تُعَرَّفُ سَنَةً، فَإِنْ وَجَدَ مَالِكَهَا وَإِلَّا تَصَدَّقَ بِهَا عَنْهُ
وَلَا صَمَانَ^(*) (١).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
وَشَرَحًا آيَةً
اللَّهُ تَعَالَى

ذِكْرُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ

وَلَا يُؤْكَلُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ إِلَّا السَّمَكُ، وَلَا مِنَ السَّمَكِ إِلَّا مَا لَهُ فَلَسٌ،
وَلَا يُؤْكَلُ الْجَرِّيُّ وَلَا الزَّمَارُ وَلَا الْهَارْمَاهِي، وَذَكَاءُ السَّمَكِ صَيْدُهُ، وَلَا يُؤْكَلُ
الطَّافِي، وَإِذَا جُهِلَ بَيُّضُ السَّمَكِ أُكِلَ مِنْهُ الْحَتْسُنُ لَا الْأَمْلَسُ، وَلَوْ وُجِدَ فِي جَوْفِ
سَمَكَةٍ أُخْرَى فَإِنْ كَانَ لَهَا فَلَسٌ وَإِلَّا حُرِّمَتْ، وَيُلْقَى مَا يُجْهَلُ ذَكَاتُهُ فِي الْمَاءِ فَإِنْ طَفَا
عَلَى وَجْهِهِ أُكِلَ، وَلَوْ طَفَا عَلَى ظَهْرِهِ لَمْ يُؤْكَلْ، وَيُؤْكَلُ مَا صَادَهُ غَيْرُ الْمُؤْمِنِ.

وَلَا يُؤْكَلُ مِنَ الْوَحْشِ إِلَّا الْبَقْرُ، وَالغَزْلَانُ، وَالْحُمْرُ، وَالْكَبَاشُ الْجَبَلِيَّةُ،
وَالْيَحْمُورُ، وَالنَّعَامُ، وَمَا عَدَاهُ لَا يُؤْكَلُ سِوَاءَ مَا كَانَ يَفْرِسُ كَالْأَسَدِ أَوْ لَا يَفْرِسُ
كَالثَّعْلَبِ، وَالْأَرْزَبِ، وَالضَّبِّ، وَالْقَنْفَدِ، وَالْيَرْبُوعِ.

وَلَا تُؤْكَلُ سِبَاعُ الطَّيْرِ، وَلَا مَا صَفِيْفُهُ أَكْثَرُ مِنْ دَفِيْفِهِ، وَيُؤْكَلُ مَا عَدَاهُ، وَكُلُّ
مَا صَيْدَ يَجِبُ تَذْكِيْتُهُ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ الْآلَهُ لَمْ يُؤْكَلْ، إِلَّا مَا قَتَلَهُ الْكَلْبُ الْمَعْلَمُ الَّذِي
لَا يَأْكُلُ مِنَ الصَّيْدِ، أَوْ يَأْكُلُ مِنْهُ نَادِرًا، وَلَوْ اعْتَادَ لَمْ يُؤْكَلْ مِنْ صَيْدِهِ إِلَّا مَا تَدْرَكَ
ذَكَاتُهُ.

وَرُويَ تَحْلِيلُ مَا قُتِلَ بِسَيْفٍ أَوْ رُمْحٍ أَوْ سَهْمٍ إِذَا سَمِيَ الْقَاتِلُ، وَرُويَ
تَحْرِيْمُ مَا يُصَادُ بِقِسِيِّ الْبُنْدُقِ، وَيُؤْكَلُ بَيُّضُ مَا يَحِلُّ أَكْلُهُ مِنَ الطَّيْرِ وَلَوْ أُخِذَ

(١) يُنظَرُ: الْمَرَاِسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٠٨-٢٠٩.



مِنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَمِنَ الْبَيْضِ الْمَجْهُولِ مَا اخْتَلَفَ طَرَفَاهُ، وَالْجِرَادُ حَلَالٌ
وَدَكَائِهِ صَيْدُهُ^(١).

[ذِكْرُ الذَّبَائِحِ]

وَيُسْتَرَطُّ فِي الذَّبْحِ: التَّسْمِيَةُ، وَتَوْجِيهُ الذَّبِيحَةِ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَكَوْنُ الذَّبَائِحِ مُسْلِمًا،
وَفَرْيُ الْخُلُقُومِ، وَحَرَكََةُ الْمَذْبُوحِ، وَخُرُوجِ الدَّمِ، وَالْأَيُّ فَفَصَلَ الرَّأْسَ قَبْلَ الْبَرْدِ،
وَيُسْتَحَبُّ إِزْسَالُ الذَّبِيحَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَذْبَحَ الصَّبِيُّ^(*) (٢).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
وَشَرَحًا أَبَدَةً
اللَّهُ [تَعَالَى]

ذِكْرُ الْأَطْعِمَةِ وَالْأَشْرَبَةِ

كُلُّ مَائِعٍ بَاشِرُهُ كَافِرٌ أَوْ لَاقَتَهُ نَجَاسَةٌ فَهُوَ نَجِسٌ، وَكُلُّ نَجِسٍ حَرَامٌ، وَلَا يُؤْكَلُ
الْقَضِيبُ وَلَا الطَّحَالُ وَلَا الْأَنْثِيَانِ، وَتُكْرَهُ الْكُلَى، وَلَا يُؤْكَلُ فِي آيَةٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ
فِضَّةٍ، وَلَا آيَةٍ مَنْ يَسْتَحِلُّ الْحَمْرَ حَتَّى تَطْهَرَ، وَلَوْ وَقَعَ فِي قَدْرِ دَمٍ فَعَلَى مَا فِيهَا
زَالَتِ النِّجَاسَةُ، وَلَوْ وَقَعَ فِيهَا مُسْكِرٌ غَسِلَ اللَّحْمُ وَالتَّوَابِلُ وَأَكِلَ، وَتَجَنَّبَهُ أَفْضَلُ.
وَجَنِينٌ مَا يُؤْكَلُ لِحُمِّهِ إِذَا أَشْعَرَ أَوْ أَوْبَرَ وَلَمْ تَلِجْهُ الرُّوحُ فَذَكَائِهِ ذَكَاءُ أُمِّهِ، وَلَوْ
وَلَجَّتْهُ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى يَذَكَّى، وَلَوْ لَمْ يَتِمَّ لَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ، وَلَا يُؤْكَلُ جَنِينُ الْمَيْتِ مَا لَمْ تُدْرِكْ
ذَكَائُهُ، وَمَا قُطِعَ مِنْ حَيٍّ فِيهِ حَيَاةٌ فَهُوَ مَيْتَةٌ.

وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَكَذَا الْفُقَاعُ، وَإِذَا نَجِسَ الدُّهْنُ لَمْ يُؤْكَلِ، وَجَازَ الاسْتِصْبَاحُ
بِهِ تَحْتَ السَّمَاءِ، وَكُلُّ جَامِدٍ وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ كَالسَّمْنِ وَالْعَسَلِ الْقَيِّ مَا يَكْتَنِفُ
النِّجَاسَةَ وَالْبَاقِي حَلٌّ، وَلَوْ انْقَلَبَ الْمُسْكِرُ إِلَى الْحُمُوضَةِ حَلٌّ وَلَوْ كَانَ بِعِلَاجٍ،

(١) يُنظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٠٩-٢١١.

(٢) يُنظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢١١-٢١٢.



وَلَا يَنْجَسُ مِنَ الْمَيْتَاتِ إِلَّا مَا لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ، وَلَوْ عَجَنَ دَقِيقَ بَمَاءٍ نَجَسٍ لَمْ تُطَهَّرْهُ
النَّارُ إِذَا خُبِزَ، وَلَا يُؤْكَلُ مَا يُوجَدُ فِي ضُرُوعِ الْمَيْتَاتِ مِنَ الْأَلْبَانِ، وَيُكْرَهُ مَا يُعَالِجُهُ
جُنُبٌ أَوْ حَائِضٌ إِذَا أَتَاهَا^(*) (١).

(*) [بَلَغَ قَرَأَ] أَعَاءَ

[أَيَّدَهُ اللَّهُ] تَعَالَى

(١) يُنْظَرُ: الْمَرَّاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢١٢-٢١٣.



كِتَابُ الْمَوَارِيثِ

يُسْتَحَقُّ الْمِيرَاثُ بِالنَّسَبِ وَالنِّكَاحِ وَالْوَلَاءِ.

فَالنَّسَبُ: الْأَوْلَادُ وَإِنْ نَزَلُوا، وَالآبَاءُ وَمَنْ يَتَقَرَّبُ بِهِمْ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ وَأَوْلَادِهِمْ، وَالْعُمُومَةُ وَالْعَمَّاتُ وَالْحُؤُولَةُ وَالْحَالَاتُ وَأَوْلَادِهِمْ، فَلِأَوْلَادِهِمْ يَمْنَعُونَ مَنْ يَتَقَرَّبُ بِهِمْ، وَيَمْنَعُونَ الْأَبْوَانَ عَمَّا زَادَ عَنِ السُّدُسِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الرَّدِّ، وَيَمْنَعُونَ مَنْ يَتَقَرَّبُ^(١)، وَيَمْنَعُ الْأَبْوَانَ مَنْ يَتَقَرَّبُ بِهِمَا، وَلَا يَمْنَعَانِ مَنْ يَتَقَرَّبُ^(٢) بِالْأَوْلَادِ، وَلِلْأَبْوَيْنِ^(٣) وَالْأَوْلَادِ دَرَجَةٌ، وَيَلِيهِمُ الْجَدَّانِ بِالْأَبْوَيْنِ وَالْجَدَّتَانِ وَالْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ، وَيَقُومُ أَوْلَادُ الْإِخْوَةِ وَإِنْ نَزَلُوا مَقَامَ الْإِخْوَةِ عِنْدَ عَدَمِهِمْ، ثُمَّ يَلِيهِمْ آبَاءُ الْجَدَّيْنِ وَالْجَدَّتَيْنِ وَالْعُمُومَةُ وَالْعَمَّاتُ وَالْحُؤُولَةُ وَالْحَالَاتُ، ثُمَّ يَلِيهِمْ آبَاءُ الْجَدَّيْنِ وَالْجَدَّتَيْنِ وَأَوْلَادُ الْعُمُومَةِ وَالْحُؤُولَةِ، الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ.

وَيَرِثُ بِالنِّكَاحِ الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ حَسَبُ مَع كُلِّ وَارِثٍ، لَكِنْ يَرِثَانِ مَعَ الْوَالِدِ وَإِنْ نَزَلَ نَصِيْبُهُمَا الْأَدْنَى، وَمَعَ عَدَمِهِ نَصِيْبُهُمَا الْأَعْلَى.

(١) الظَّاهِرُ أَنَّ عِبَارَةَ: «وَيَمْنَعُونَ مَنْ يَتَقَرَّبُ» زَائِدَةٌ، بِدَلَالَةِ مَا جَاءَ مِنْ عِبَارَةِ الْحَاشِيَةِ الَّتِي أَثْبَتْنَاهَا فِي الْمَتْنِ مِنْ نُسخَةِ (ح).

(٢) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ طَمَسٌ بِسَبَبِ تَرْميمِ قَدِيمٍ، وَمَقْدَارُ الْمَطْمُوسِ ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ، وَالْمَوْجُودُ مِنَ الْعِبَارَةِ: «بِالْأَبْوَيْنِ، وَيَمْنَعُ الْأَبْوَانَ مَنْ يَتَقَرَّبُ بِهِ...»، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ النُّسخَةِ (ح).

(٣) فِي الْأَصْلِ: «وَلِلْأَبْوَيْنِ».



وَأَمَّا الْوَلَاءُ فَثَلَاثَةٌ: وَلَاءُ الْعِتْقِ، وَوَلَاءُ تَضَمُّنِ الْجَرِيرَةِ، وَوَلَاءُ الْإِمَامَةِ.
وَلَا يَرِثُ بِالتَّسْمِيَةِ إِلَّا الْأَبْوَانُ، وَالْبَنَاتُ، وَالْبَنَاتُ، وَالْأَخْتُ، وَالْأَخَوَاتُ، وَأَوْلَادُ
الْأُمِّ، وَالزَّوْجُ، وَالزَّوْجَةُ، وَكُلُّ مَنْ لَا فَرَضَ لَهُ، فَالْمُتَقَرَّبُ مِنْهُمْ بِسَبَبِ أَوْلَى مِمَّنْ
تَقَرَّبَ بِالسَّبَبِ الْوَاحِدِ إِذَا تَسَاوَىا فِي الْقُرْبِ (*).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
وَسَرَّحًا أَيَّدَهُ
اللَّهُ [تَعَالَى]

[فُرُوضُ الْمَوَارِيثِ] (١)

وَالْفُرُوضُ سِتَّةٌ:

النِّصْفُ، وَهُوَ لِأَرْبَعَةٍ: الْبِنْتِ، وَالْأَخْتِ لِأَبٍ وَالْأُمِّ، أَوْ لِلْأَبِ مَعَ عَدَمِهَا،
وَلِلزَّوْجِ.

وَالرُّبْعُ لِاثْنَيْنِ: لِلزَّوْجِ مَعَ الْوَالِدِ وَإِنْ نَزَلَ، وَلِلزَّوْجَةِ مَعَ عَدَمِهِ.

وَالثُّمْنُ: لِلزَّوْجَةِ مَعَ الْوَالِدِ وَإِنْ نَزَلَ.

وَالثَّلَاثَانُ لِثَلَاثَةٍ: لِلبِنْتَيْنِ فَصَاعِدًا، وَلِلْأَخْتَيْنِ لِأَبٍ وَالْأُمِّ، أَوْ لِلْأَبِ مَعَ
عَدَمِهَا.

وَالثَّلَاثُ لِاثْنَيْنِ: لِلْأُمِّ مَعَ عَدَمِ الْوَالِدِ وَإِنْ نَزَلَ وَعَدَمَ مَنْ يَحْجُبُهَا مِنَ الْإِخْوَةِ،
وَلِلْأَخْتَيْنِ فَصَاعِدًا مِنْ كَلَالَةِ الْأُمِّ.

وَالسُّدُسُ لِأَرْبَعَةٍ: لِلْأَبَوَيْنِ مَعَ الْوَالِدِ وَإِنْ نَزَلَ، وَلِلْأُمِّ مَعَ عَدَمِ الْوَالِدِ وَوُجُودِ
مَنْ يَحْجُبُهَا مِنَ الْإِخْوَةِ، وَلِلْوَاحِدِ مِنْ وُلْدِ الْأُمِّ.

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْتُوفَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ مُحَقِّقِ النُّسَخَةِ.



[المَوَانِعُ مِنَ الْإِرْثِ] (١)

وَالْمَوَانِعُ مِنَ الْإِرْثِ ثَلَاثَةٌ: الْكُفْرُ، وَالْقَتْلُ، وَالرِّقُّ.

وَالْكَافِرُ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمَ، وَيَرِثُهُ الْمُسْلِمُ وَلَوْ بَعْدَ وَقَرَبِ الْكَافِرِ، كَابْنِ عَمِّ مُسْلِمٍ مَعَ وَلَدٍ كَافِرٍ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُسْلِمِ وَارِثٌ مُسْلِمٌ وَرِثَهُ الْإِمَامُ دُونَ الْكَافِرِ، وَالْمُسْلِمُ يَرِثُ الْكَافِرَ وَلَوْ كَانَ بَعِيدًا، وَيَرِثُ الْكَافِرُ مِثْلَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَرْبِيًّا.

وَأَمَّا الْقَتْلُ فَيَمْنَعُ إِذَا كَانَ عَمْدًا، وَإِذَا كَانَ لِلْمَقْتُولِ وَارِثٌ وَلَيْسَ بِقَاتِلٍ وَرِثَهُ وَإِنْ بَعْدَ وَدَنَا الْقَاتِلُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ سِوَاهُ وَرِثَهُ الْإِمَامُ.

وَأَمَّا الرِّقُّ فَيَمْنَعُ فِي طَرَفِ الْمَوْرُوثِ، وَلَوْ مَاتَ الْحُرُّ وَلَهُ أَبْوَانٌ رِقٌّ اشْتَرِيَا لِيَحُوزَا الْإِرْثَ، وَيُجْبَرُ مَالِكُهُمَا، وَلَوْ قَصَرَتِ التَّرِكَةُ عَنْهُمَا أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا لَمْ يُشْتَرِيَا، وَلَا يَجِبُ شِرَاءُ غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَقْرَابِ، وَتَكُونُ التَّرِكَةُ لِبَيْتِ الْمَالِ، وَالْمُكَاتَبُ يَرِثُ وَيُورَثُ بِحِسَابِ مَا تَحَرَّرَ مِنْهُ.

وَيُبْدَأُ مِنْ تَرِكَةِ الْمَيِّتِ بِالْكَفَنِ، ثُمَّ الدِّينِ، ثُمَّ الوَصِيَّةِ، ثُمَّ الْإِرْثِ، وَمَتَى اجْتَمَعَ فِي الْفَرِيضَةِ سَهَامٌ وَقَصَرَتْ عَنْهَا فَلَا عَوْلَ، وَيَدْخُلُ النَّقْصُ عَلَى الْأَبِ أَوْ مَنْ يَتَقَرَّبُ بِهِ دُونَ الْأُمِّ أَوْ مَنْ يَتَقَرَّبُ بِهَا.

[ذِكْرُ مِيرَاثِ الْأَبْوَيْنِ]

مِيرَاثُ الْأَبْوَيْنِ إِذَا انفردَا فَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ وَلِلْأَبِ الثُّلُثَانِ، فَإِنْ كَانَ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّ السُّدُسُ وَالْبَاقِي لِلْأَبِ، وَيُشْتَرَطُ فِي حَجْبِ الْإِخْوَةِ أَنْ لَا يَكُونُوا أَقْلَ مِنْ أَخَوَيْنِ،

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْتَقَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ مُحَقِّقِ النُّسَخَةِ.



أَوْ أَرْبَعِ أَخَوَاتٍ، أَوْ أَخًا وَأُخْتَيْنِ^(١) لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، أَوْ لِلْأَبِ مَعَ وُجُودِ الْأَبِ، وَأَنْ لَا يَكُونُوا كَفَرَةً، وَلَا قَتْلَةً، وَلَا رِقًّا.

وَلِلزَّوْجِ مَعَ الْأَبَوَيْنِ النِّصْفُ، وَلِلزَّوْجَةِ الرَّبْعُ، وَلِلْأُمِّ ثُلُثُ الْأَصْلِ لَا ثُلُثُ مَا تَبَقَّى، وَلَوْ كَانَ مَعَ الْأَبَوَيْنِ أَوْلَادٌ وَإِنْ نَزَلُوا فَلِلْأَبَوَيْنِ السُّدْسَانِ إِلَّا مَعَ الْبِنْتِ وَالْبَنَاتِ حَسَبُ، فَإِنَّهُمَا يَشْتَرِكَانِ فِي الْفَاضِلِ بِقَدْرِ الْحِصَصِ، وَلَوْ كَانَ مَعَ الْأَبَوَيْنِ إِخْوَةٌ كَانَ الرَّدُّ عَلَى الْأَبِ دُونَ الْأُمِّ.

وَلَا يَرِثُ مَعَ الْأَبَوَيْنِ سِوَى الْأَوْلَادِ، وَالزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ، وَإِذَا فَقِدَ الْأَبَوَانِ وَالْوَلَدُ فَالْجَدُّ وَالْجَدَّةُ لِلْأَبِ وَمِثْلُهُمَا لِلْأُمِّ، وَالْأُمُّ أَحَقُّ بِالْمِيرَاثِ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَلَا يَرِثُ مَعَهُمْ إِلَّا الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ وَأَوْلَادُهُمُ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ وَالزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ، وَإِذَا اجْتَمَعَ أَجْدَادٌ وَجَدَّاتٌ فَالْأَقْرَبُ أَوْلَى مِنَ الْأَبْعَدِ.

مِيرَاثُ الْأَوْلَادِ

الْأَوْلَادُ يَقْتَسِمُونَ الْمَالَ بِالسَّوِيَّةِ ذَكَرْنَا وَإِنَاثًا، فَإِنْ اجْتَمَعَا فَلِلذَّكَرِ سَهْمَانِ وَلِلْإُنْثَى سَهْمٌ، وَلَوْ كَانَ الْوَلَدُ بِنْتًا كَانَ لَهَا النِّصْفُ وَالْبَاقِي يُرَدُّ عَلَيْهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ، وَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ وَالْبَاقِي يُرَدُّ عَلَيْهُمَا، وَلَوْ اجْتَمَعَ الْأَبَوَانِ مَعَ الْبِنْتِ أَوْ أَحَدِ الْأَبَوَيْنِ مَعَ الْبَنَاتِ فَالْبَاقِي يُرَدُّ عَلَيْهِمْ أَحْمَاسًا، وَمَعَ أَحَدِ الْأَبَوَيْنِ وَالْبِنْتِ أَرْبَاعًا، وَلَوْ دَخَلَ زَوْجٌ أَوْ زَوْجَةٌ وَقَصَرَتْ التَّرَكَّةُ كَانَ النِّقْصُ عَلَى الْبِنْتِ أَوْ الْبَنَاتِ، وَلَا يُرَدُّ عَلَى أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ مَعَ وُجُودِ وَارِثٍ أَصْلًا^(*).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدُهُ اللَّهُ تَعَالَى

(١) فِي الْمَرَامِسِ الْعَلَوِيَّةِ: «أَوْ أَخًا أَوْ أُخْتَيْنِ».



مِيرَاثُ الْأَزْوَاجِ

لِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَلِلزَّوْجَةِ الرَّبْعُ مَعَ كُلِّ وَارِثٍ عَدَا الْوَالِدِ وَإِنْ نَزَلَ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا نِصْفُ نَصِيبِهَا مَعَهُ، وَتَشْتَرِكُ الزَّوْجَاتُ فِي نَصِيبِ الزَّوْجِيَّةِ رُبْعًا كَانَ أَوْ ثَمَنًا، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ غَيْرُ الزَّوْجِ فَالنِّصْفُ لَهُ وَالْبَاقِي يُرَدُّ عَلَيْهِ، وَلَا يُرَدُّ عَلَى الزَّوْجَةِ، بَلْ مَا زَادَ عَلَى الرَّبْعِ ^(١) لَبِيتِ الْمَالِ، وَرُويَ الرَّدُّ.

مِيرَاثُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ

مَنْ تَرَكَ أَخًا فَهَلْهُ لَهُ، سِوَاءِ كَانَ مِنْ أَبِي أَوْ مِنْ أُمِّ، أَوْ مِنْهُمَا، وَكَذَا إِنْ كَانُوا جَمَاعَةً مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَوْ اخْتَلَفَتْ جِهَاتُهُمْ كَانَ لِمَنْ يَتَقَرَّبُ بِالْأُمِّ السُّدُسُ إِنْ كَانَ وَاحِدًا، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، وَالثُّلُثُ إِنْ كَانُوا أَكْثَرَ، لِلذَّكْرِ مِنْهُ مِثْلُ الْأُنْثَى. وَلِمَنْ يَتَقَرَّبُ بِالْأَبِ وَالْأُمِّ أَوْ بِالْأَبِ مَعَ عَدَمِهِ الثُّلُثَانِ، وَاحِدًا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ، لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَى.

وَلَا يَرِثُ أَحَدٌ مِنَ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ مَعَ أَحَدٍ مِنَ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَإِذَا عُدِمَ مَنْ يَتَقَرَّبُ بِالْأَبِ وَالْأُمِّ قَامَ مَقَامَهُ مَنْ يَتَقَرَّبُ بِالْأَبِ.

وَلَا يَرِثُ مَعَ الْإِخْوَةِ سِوَى الْأَجْدَادِ مِنْ جَمِيعِ ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَلِلزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ مَعَهُمْ نَصِيبُهُمَا الْأَعْلَى، وَإِذَا فُقِدَ الْإِخْوَةُ قَامَ أَوْلَادُهُمْ مَقَامَهُمْ فِي الْأَسْتِحْقَاقِ وَالْمُشَارَكَةِ وَالْمَنْعِ، وَلَا حَظٌّ لِابْنِ أَخٍ مَعَ أَخٍ ^(*).

^(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدُهُ اللَّهُ تَعَالَى

(١) لَمْ يَرِدْ فِي (ح): «عَلَى الرَّبْعِ».



مِيرَاثُ الْعُمُومَةِ وَالْعَمَّاتِ وَالْحَوُولَةِ وَالْخَالَاتِ

وَهُوَ كَمِيرَاثِ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ أَوْ لِلْأَبِ.
وَمِيرَاثُ الْحَوُولَةِ وَالْخَالَاتِ كَمِيرَاثِ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلْأُمِّ، إِلَّا أَنْ لِلْمُنْفَرِدِ
مِنَ الْأَخْوَالِ الثُّلُثَ، وَابْنُ الْعَمِّ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ أَوْلَى بِالْمِيرَاثِ مِنَ الْعَمِّ لِلْأَبِ.

مِيرَاثُ الْمَوَالِي

لَا يَرِثُ الْمُعْتَقُ إِلَّا إِذَا كَانَ مُتَبَرِّعًا، وَلَوْ أُعْتِقَ فِي وَاجِبٍ لَمْ يَرِثْ إِلَّا أَنْ يُضْمَنَ
جَرِيرَةَ الْمُعْتِقِ، وَلَا يَرِثُ الْمَوْلَى إِلَّا مَعَ فَقْدِ كُلِّ مُنَاسِبٍ، وَوَلَاءُ الْعِتْقِ أَوْلَى، ثُمَّ وَوَلَاءُ
الضَّيَّانِ، ثُمَّ وَوَلَاءُ الْإِمَامَةِ.

وَمَنْ لَا وَارِثَ لَهُ فَوَارِثُهُ الْإِمَامُ يُصْنَعُ بِمِيرَاثِهِ مَا شَاءَ، وَكَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ
يُعْطِيهِ فُقَرَاءَ بَلَدِهِ وَضِعْفَاءَ جِيرَانِهِ.

مِيرَاثُ الْمَجُوسِ

يَرِثُ الْمَجُوسِيُّ بِالنَّسَبِ وَالسَّبَبِ الصَّحِيحَيْنِ وَالْفَاسِدَيْنِ، فَلَوْ تَرَكَ أُمَّ هِيَ
زَوْجَةٌ وَرَّثَتْ بِالْأَمْرَيْنِ، وَلَوْ كَانَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ يَمْنَعُ الْآخَرَ وَرَّثَتْ مِنْ جِهَةِ الْمَانِعِ،
مِثْلُ بِنْتِ هِيَ أُخْتُ مِنْ أُمَّ فَلَهَا نَصِيبُ الْبِنْتِ خَاصَّةً (*).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةٌ
وَسَّرَحًا أَيَّدَهُ اللَّهُ
[تَعَالَى]

مِيرَاثُ الْخُنْثَى وَمَنْ لَهُ رَأْسَانِ أَوْ بَدَنَانِ عَلَى حَقْوٍ وَاحِدٍ

الْخُنْثَى مَنْ لَهُ فَرْجُ الرَّجَالِ وَفَرْجُ النِّسَاءِ، فَإِنْ بَالَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَرِثَ عَلَيْهِ،
وَإِنْ بَالَ مِنْهُمَا وَرِثَ عَلَى الَّذِي يَنْقَطِعُ مِنْهُ أَحْيَرًا، فَإِنْ اسْتَوِيَا وَرِثَ نِصْفَ نَصِيبِ



ذَكَرَ وَنِصْفَ نَصِيبِ أُتَى، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْفَرْجَانِ وَرَثَ بِالْقُرْعَةِ، وَلَوْ كَانَ لَهُ رَأْسَانِ
يُوقِظُ إِذَا نَامَ، فَإِنْ انْتَبَهَ أَحَدُهُمَا فَهِيَ اثْنَانِ، وَإِلَّا فَهِيَ وَاحِدٌ.

مِيرَاثُ الْغَرَقِيِّ وَالْمَهْدُومِ عَلَيْهِمْ

إِذَا هَلَكَ جَمَاعَةٌ وَلَمْ يُعْلَمِ السَّابِقُ وَرَثَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَيَقْدَمُ الْأَضْعَفُ،
مِثْلُهُ أَنْ يَهْلِكَ أَبٌ وَابْنٌ فَيُورَثُ الْأَبُ أَوَّلًا، ثُمَّ يُفْرَضُ أَنَّ الْأَبَ مَاتَ فَيَرِثَ الْابْنُ
مَالَهُ وَمِمَّا وَرِثَ مِنْهُ.

وَإِنْ مَاتَ جَمَاعَةٌ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ لَمْ يَرِثْ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَكَانَ مَا تَرَكَوهُ

لِوَارِثِهِمْ^(*).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً

أَيْدُهُ اللَّهُ [تَعَالَى]

خَاتِمَةٌ فِي الْحِسَابِ

مَخَارِجُ الْفُرُوضِ خَمْسَةٌ: النِّصْفُ مِنْ اثْنَيْنِ، وَالثُّلُثُ وَالثُّلثَانِ مِنْ ثَلَاثَةٍ،
وَالسُّدُسُ مِنْ سِتَّةٍ، وَالرُّبْعُ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَالثُّمْنُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ، فَمَتَى كَانَ مَعَ النِّصْفِ
ثُلثَانٍ أَوْ ثُلُثٌ أَوْ سُدُسٌ فَهُوَ مِنْ سِتَّةٍ، وَلَوْ كَانَ بَدَلَ النِّصْفِ رُبْعٌ كَانَ مِنْ اثْنَيْنِ
عَشَرَ، وَلَوْ كَانَ بَدَلَهُ ثُمْنٌ كَانَ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ، وَمَتَى انْقَسَمَتْ فَرِيضَةٌ عَلَى
صِحَّةٍ وَإِلَّا ضَرَبْتَ الْمُنْكَسِرَ فِي أَصْلِ الْفَرِيضَةِ، مِثْلُ أَبَوَيْنِ وَثَلَاثِ بَنَاتٍ، الْفَرِيضَةُ
مِنْ سِتَّةٍ، يَبْقَى بَعْدَ نِصِيبِ الْأَبَوَيْنِ أَرْبَعَةٌ لَا تَنْقَسِمُ صِحَاحًا، فَتَضْرِبُ سِهَامَ
الْبَنَاتِ فِي سِتَّةٍ فَيَكُونُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ثَلَاثَةٌ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ
مِنَ الْبَنَاتِ أَرْبَعَةٌ، وَكَذَا لَوْ قَصَرَتِ الْفَرِيضَةُ وَلَمْ يَنْقَسِمِ الْبَاقِي عَلَى صِحَّةٍ، كَأَبَوَيْنِ
وَزَوْجٍ وَبِئْتَيْنِ فَفَرِيضَتُهُمْ مِنْ اثْنَيْنِ عَشَرَ، فَالْنَّقْصُ يَدْخُلُ عَلَى الْبِئْتَيْنِ وَهُمَا خَمْسَةٌ
لَا تَنْقَسِمُ عَلَى صِحَّةٍ، تُضْرَبُ سِهَامُهُمَا فِي فَاضِلِ الْفَرِيضَةِ، فَيَكُونُ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ،



لِلْأَبَوَيْنِ وَالزَّوْجِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ، وَتَبْقَى عَشْرَةٌ لِلْبَنَاتِ بِالسَّوِيَّةِ، وَلَوْ زَادَتِ الْفَرِيضَةُ عَلَى السَّهَامِ فَإِنَّ انْقِسَامَ الْفَاضِلِ عَلَى سَهَامِ مَنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ بِالصَّحَّةِ، وَإِلَّا ضَرَبَتْ مَخْرَجَ السَّهَامِ فِي أَصْلِ الْفَرِيضَةِ، مِثْلُ أُمِّ وَبِنْتِ زَوْجِ، الْفَرِيضَةُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ، يَبْقَى بَعْدَ الْفَرَائِضِ سَهْمٌ يُرَدُّ عَلَى الْأُمِّ وَالْبِنْتِ أَرْبَاعًا، فَيُضْرَبُ مَخْرَجُ الرَّبْعِ - وَهُوَ أَرْبَعَةٌ - فِي الْفَرِيضَةِ، فَيَكُونُ ثَمَانِيَّةً وَأَرْبَعِينَ، فَإِذَا اسْتَوْفُوا سَهَامَهُمْ بَقِيَ أَرْبَعَةٌ، تُعْطَى الْأُمُّ سَهْمًا وَالْبِنْتُ ثَلَاثَةً، وَمَعَ وُجُودِ الْأَبِ وَالْإِخْوَةِ إِنْ بَقِيَ رَدُّ كَانَ عَلَى الْأَبِ وَالْبِنْتِ دُونَ الْأُمِّ (*) (١).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
وَشَرَحًا أَيَّدَهُ اللَّهُ
تَعَالَى

(١) يُنظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢١٧-٢٢٩.



كِتَابُ الْقَضَاءِ

يُشْتَرَطُ فِي الْحَاكِمِ: الْعِلْمُ بِالْحُكْمِ فِيمَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْمَيْلُ عَلَى أَحَدِ الْغَرِيمَيْنِ.

وَيُسْتَحَبُّ: أَنْ يُفَرِّغَ نَفْسَهُ مِنَ الشَّوَاعِلِ، وَيَلْبَسَ مَا يَتَجَمَّلُ بِهِ، وَيَتَطَهَّرَ، وَيَجْلِسَ فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ مُسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةِ عَلَى سَكِينَةٍ وَوَقَارٍ بَعْدَ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ، وَيَكْتُبَ اسْمَ الْمُدَّعِينَ فِي الرَّقَاعِ، وَيَدْعُو مَنْ يُخْرِجُ اسْمَهُ، وَأَنْ يُسَوِّيَ بَيْنَ الْحُضْمَيْنِ فِي الْكَلَامِ وَالنَّظَرِ وَالْمَجْلِسِ، وَإِذَا سَكَتَا سَأَلَهُمَا عَنْ حُضُورِهِمَا، وَيَسْمَعُ مِمَّنْ سَبَقَ بِالدَّعْوَى، وَلَوْ ابْتَدَرَا سَمِعَ مِمَّنْ هُوَ عَنْ يَمِينِ صَاحِبِهِ.

وَكَفَيْتُهُ الْحُكْمَ أَنْ يَسْمَعَ الدَّعْوَى، وَيَسْأَلَ الْغَرِيمَ، فَإِنْ أَقْرَأَ أَلْزَمَهُ، فَإِنْ امْتَنَعَ مِنَ التَّسْلِيمِ أَذِنَ لِحُضْمِهِ فِي مُلَازِمَتِهِ، وَلَوْ التَّمَسَّ حَبْسَهُ حَبْسَهُ، وَلَوْ ظَهَرَ فَقْرُهُ أَنْظَرَهُ، وَإِنْ ارْتَابَ بِعَقْلِهِ^(١) اخْتَبَرَهُ، فَإِنْ أَهَمَّ أَمْرُهُ لَمْ يَثْبُتْ إِقْرَارُهُ، وَلَوْ أَنْكَرَ حَكَمَ بَيِّنَةِ الْمُدَّعِي، وَلَوْ ادَّعَى غَيْبَتَهَا أَنْظَرَهُ حَتَّى يُحْضِرَهَا، فَإِنْ فَقَدَهَا وَالتَّمَسَّ يَمِينَ الْمُنْكَرِ أَحْلَفَهُ، وَلَوْ نَكَلَ وَلَمْ يَرُدَّ الْيَمِينَ حَكَمَ عَلَيْهِ، وَإِنْ رَدَّ الْيَمِينَ فَحَلَفَ الْمُدَّعِي ثَبَّتَ حَقَّهُ، وَإِنْ نَكَلَ بَطَلَ، وَلَوْ أَقْرَأَ وَسَأَلَ الْإِنْظَارَ فَأَجَابَ الْمُدَّعِي فَلَا اعْتِرَاضَ.

وَلَا يَثْبُتُ إِقْرَارُ عَبْدٍ، وَلَا مُحْجُورٍ عَلَيْهِ، وَلَا يَشْهَدُ إِلَّا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ أَوْ تَعْرِيفِ

(١) فِي الْمَرَاسِمِ الْعَلَوِيَّةِ وَرَدَتْ الْكَلِمَةُ مُصَحَّفَةً: «وَإِنْ ارْتَابَ بِفِعْلِهِ».



عَدْلَيْنِ، وَمَنْ كَانَ مَوْوَفًا تُوَصَّلَ إِلَى فَهْمِهِ وَمَعْرِفَةِ مَا عِنْدَهُ، فَإِنْ تَعَاطَى الْعُدْرَ مَعَ صِحَّتِهِ حُبْسَ حَتَّى يُفَيَّرَ أَوْ يُنْكِرَ أَوْ يَعْفُوَ خَصْمَهُ^(١).

[ذِكْرُ أَحْكَامِ الْبَيِّنَاتِ]

وَيُشْتَرَطُ فِي الشَّاهِدِ الْعَدَالَةُ، وَالْأَلَّا يَكُونَ حَاسِدًا، وَلَا عَدُوًّا، وَلَا مُتَّهَمًا، وَلَا بَدْعِيًّا.

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَالِدِ لِلْوَلَدِ وَعَلَيْهِ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَالِدِ لِلْوَالِدِ وَلَا تُقْبَلُ عَلَيْهِ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمَمْلُوكِ إِلَّا عَلَى مَوْلَاهُ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى إِذَا أَثْبَتَ، وَلَوْ تَحَمَّلَ كَافِرٌ أَوْ فَاسِقٌ أَوْ صَبِيٌّ أَوْ مَمْلُوكٌ شَهَادَةً ثُمَّ أَسْلَمَ الْكَافِرُ وَعَدَلَ الْفَاسِقُ وَبَلَغَ الصَّبِيُّ وَتَحَرَّرَ الْعَبْدُ قَبِلَتْ شَهَادَتُهُمْ^(*)، وَتُقْبَلُ فِي الْقَتْلِ مَعَ التُّهْمَةِ حَمْسُونَ نَفْسًا مِنْ قَوْمِ الْمَقْتُولِ يُقْسِمُونَ بِاللَّهِ أَنَّهُ قَتَلَ صَاحِبَهُمْ، وَلَوْ قَلُّوا عَنِ الْعَدَدِ حَلَفَ الْوَالِي مَا يَتِيمٌ بِهِ الْخَمْسِينَ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَوْمٌ حَلَفَ هُوَ حَمْسِينَ يَمِينًا، وَكَذَا قَسَامَةُ مَا دَيْتُهُ دِيَّةَ النَّفْسِ، وَمَا دَيْتُهُ دُونَ دِيَّةِ النَّفْسِ فَقَسَامَتُهُ بِنِسْبَةِ دَيْتِهِ، وَلَا تُقْبَلُ فِي الزَّانَا إِلَّا شَهَادَةُ أَرْبَعَةٍ، وَكَذَا اللُّوَاطُ وَالسَّحْقُ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ اثْنَيْنِ فِي الْجِنَايَاتِ قَتْلًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، وَفِي الدُّيُونِ وَالْأَهْلَةِ، وَيُقْبَلُ فِي هِلَالِ شَهْرِ رَمَضَانَ خَاصَّةً شَاهِدٌ وَاحِدٌ، وَفِي الدُّيُونِ شَاهِدٌ مَعَ يَمِينِ الْمُدَّعِي، وَلَا تُقْبَلُ فِي النِّكَاحِ وَالْحُدُودِ وَرُؤْيَةِ الْأَهْلَةِ وَالطَّلَاقِ إِلَّا شَهَادَةُ الرَّجَالِ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ فِي الدُّيُونِ وَالْأَمْوَالِ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَطْفَالِ الْمُمَيِّزِينَ فِي الْجِرَاحِ وَالشُّجَاجِ، وَيُؤْخَذُ بِأَوَّلِ كَلَامِهِمْ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْعُدْرَةِ وَعُيُوبِهِنَّ، وَفِي النَّفَاسِ وَالْحَيْضِ وَالْوِلَادَةِ وَالِاسْتِهْلَالِ وَالرِّضَاعِ، وَتُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا يَشْهَدُ الشَّاهِدُ إِلَّا إِذَا سُئِلَ.

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(١) يُنظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٣٠-٢٣٢.



[ذِكْرُ كَيْفِيَّةِ إِيقَاعِ الشَّهَادَةِ]

وَلَا يَجُوزُ الْكِتَابُ مَعَ السُّؤَالِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ شَهَادَتُهُ مُبْطَلَةً لِحَقِّ يَعْلَمُهُ، وَيَجِبُ تَحْمُلُ الشَّهَادَةِ إِلَّا أَنْ تَضُرَّ بِهِ أَوْ بِأَحَدِ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَجُوزُ إِقَامَتُهَا إِلَّا مَعَ الذِّكْرِ وَلَوْ عَرَفَ خَطَأَهُ، إِلَّا أَنْ يُقِيمَ مَعَهُ عَدْلُ الشَّهَادَةِ، وَمَنْ شَهِدَ عَلَى شَهَادَةٍ غَيْرِهِ فَلْيَذْكَرْ ذَلِكَ، وَلَا يُقْبَلُ إِلَّا مَعَ تَعَدُّرِ شَاهِدِ الْأَصْلِ، وَأَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ شَاهِدَانِ.

وَيُسْتَحَبُّ تَفْرِيقُ الشُّهُودِ، وَأَنْ تُكْتَبَ الدَّعْوَى وَصُورَةُ الشَّهَادَةِ، وَيُقَابَلُ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ اتَّفَقَا مَعًا وَإِلَّا أَبْطَلَهَا، وَلَا يُلَقِّنُ الشَّاهِدُ الَّذِي تَتَعَنَّعَ أَوْ تَلَعَّثَ، وَلَا يَحْكُمَنَّ بِشَهَادَةِ الشَّاهِدِ إِلَّا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ بِعَدَالَتِهِ، فَإِنْ زَكَاهُ عَدْلَانِ وَإِلَّا اطَّرَحَهُ، فَإِذَا تَعَارَضَتِ الْبَيِّنَتَانِ حَكَمَ مَنْ يَدُهُ خَارِجَةٌ، وَإِنْ كَانَا مُتَشَبِّهَيْنِ حَكَمَ بِالْأَرْجَحِ شُهُودًا، وَلَوْ تَسَاوَيَا قَسَمَ الْمَالَ بَيْنَهُمَا، وَلَوْ حَلَفَ الْمُنْكَرُ ثُمَّ أَقَامَ الْمُدَّعِي بَيْنَهُ فَإِنْ كَانَ شَرْطُ سُقُوطِ الدَّعْوَى وَإِلَّا حَكَمَ بِهَا^(*) (١).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً

وَشَرَحًا أَيْدُهُ

[اللَّهُ تَعَالَى]

(١) يُنظَرُ: الْمَرَّاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٣٢-٢٣٦.



كِتَابُ الْجِنَايَاتِ

الْجِنَايَةُ إِمَّا عَلَى نَفْسِ آدَمِيٍّ أَوْ طَرَفِهِ، أَوْ عَلَى بَهِيمَةٍ، وَقَتْلُ النَّفْسِ إِمَّا عَمْدٌ، وَإِمَّا شَبِيهُ الْعَمْدِ، وَإِمَّا خَطَأً.

فَالْأَوَّلُ: الْقَتْلُ بِمَا جَرَتْ الْعَادَةُ أَنْ يُقْتَلَ بِهِ كَالسَّيْفِ وَالْحَجَرِ وَالْحَشَبِ.

وَالثَّانِي: كَمَنْ أَدَبَ عَبْدَهُ بِضَرْبٍ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ فَهَاتَا، وَعِلَاجُ الْأَطِبَّاءِ بِمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ فَيَمُوتُ.

وَالثَّلَاثُ: مِثْلُ أَنْ يَرْمِيَ كَافِرًا فَيُصِيبُ مُؤْمِنًا.

فَمَنْ قَتَلَ مُسْلِمًا عَمْدًا فَلَا وِلْيَاءَ لَهُ الْقَوْدُ أَوْ الدِّيَةُ أَوْ الْعَفْوُ، وَلَا يُقَادُ الْأَبُّ بِالْوَالِدِ، وَعَلَيْهِ دِيَّتُهُ، وَلَا يُورَثُ مِنْهَا، وَيُعَزَّرُ، وَلَوْ قَتَلَتِ الْأُمُّ أُقِيدَتْ، وَلِلْوَرَثَةِ الْعَفْوُ أَوْ الدِّيَةُ، وَلَا دِيَّةٌ عَلَى قَاتِلِ الْعَمْدِ إِنْ بَدَلَ نَفْسَهُ، وَدِيَّةُ الْعَمْدِ عَلَى أَهْلِ الْإِبْلِ مِائَةٌ مُسِنَّةٌ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ أَوْ الْحَلَلِ مِئَتَانِ، وَعَلَى أَهْلِ الْغَنَمِ أَلْفُ شَاةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْعَيْنِ أَلْفُ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَتُسْتَأْدَى فِي سَنَةٍ، وَتَجِبُ فِي مَالِ الْقَاتِلِ.

وَلَوْ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ أَوْ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ فِدْيَةٌ وَثُلُثُ، وَلَوْ جَاءَ إِلَى الْحَرَمِ أَوْ أَحَدِ مَشَاهِدِ الْأَيْمَةِ ضَبِقَ عَلَيْهِ لِيُخْرَجَ فَيُسْتَقَادَ مِنْهُ، وَلَوْ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ قُتِلَ فِيهِ.



وَلَوْ قَتَلَ امْرَأَةً حُرَّةً مُسْلِمَةً فَلَهُمْ قَتْلُهُ بَعْدَ أَنْ يَرُدُّوا نِصْفَ دِيَّتِهِ، أَوْ الْمُطَالَبَةَ
بِدِيَّتِهَا، وَهِيَ نِصْفُ دِيَةِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ، وَلَوْ قَتَلَتِ الْمَرْأَةُ رَجُلًا قَتَلَتْ بِهِ وَلَا رَدَّ، وَإِنْ
أَرَادَ وَارِثُهُ الدِّيَةَ فَالْفُ دِينَارٍ، وَلَوْ قَتَلَ الْمُسْلِمُ ذِمِّيًّا لَمْ يُقْتَلْ بِهِ، وَعَلَيْهِ الدِّيَةُ ثَمَانُ مِائَةٍ
دِرْهَمٍ إِنْ كَانَ رَجُلًا، وَإِنْ كَانَ امْرَأَةً فَنِصْفُ ذَلِكَ، وَإِنْ قَتَلَ عَبْدًا فَلَا قِصَاصَ،
وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ مَا لَمْ يَتَجَاوَزْ دِيَةَ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ وَيُعْزَّرُ، وَلَوْ اعْتَادَ ذَلِكَ قِتْلَ بِهِ بَعْدَ أَنْ
يُؤْخَذَ لَهُ فَاضِلُ الدِّيَةِ، وَلَوْ قَتَلَهُ مَوْلَاهُ أُلْزِمَ الصَّدَقَةَ بِقِيمَتِهِ وَعُزِّرَ، وَالْعَبِيدُ سَوَاءٌ
فِي الدِّيَةِ وَالْقِصَاصِ^(*)، وَكَذَا أَهْلُ الذِّمَّةِ، وَلَوْ قَتَلَ الذِّمِّيُّ مُسْلِمًا أَوْ مُسْلِمَةً دُفِعَ
بِرُمَّتِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ الْأَصَاغِرَ لِيَقْتُلُوهُ أَوْ يَسْتَرْقُوهُ، وَلَوْ قَتَلَ الْعَبْدُ حُرًّا أَوْ حُرَّةً دَفَعَهُ
مَوْلَاهُ، فَإِنْ شَاؤُوا قَتَلُوا وَإِنْ شَاؤُوا اسْتَرْقُوا، وَلَوْ بَدَلَ مَوْلَاهُ الدِّيَةَ فَرَضُوا فَالْفُ
لِأَوْلِيَاءِ الرَّجُلِ وَخَمْسُ مِائَةٍ لِأَوْلِيَاءِ الْمَرْأَةِ، وَلَوْ قَتَلَ خَطَأً كَانَ مَوْلَاهُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ
يَفْدِيَهُ بِدِيَةِ الْجَنَانِيَّةِ أَوْ يُسَلِّمَهُ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ لَيْسَتْ رُقُوهُ، وَكَذَا الْمُدَبَّرُ وَالْمُكَاتَبُ
الْمَشْرُوطُ، أَمَّا الْمُطَلَّقُ فَيَلْزِمُ الْإِمَامَ أَنْ يُؤَدِّيَ عَنْهُ بِقَدْرِ مَا تَحَرَّرَ مِنْهُ وَيُسْتَسْعَى هُوَ
فِي الْبَاقِي، وَالْحُنْثَى الْمُشْتَبَهُ دِيَّتُهُ نِصْفُ دِيَةِ رَجُلٍ وَنِصْفُ دِيَةِ امْرَأَةٍ، وَلَوْ كَانَ هُوَ
الْقَاتِلُ أَخَذَ مِنْهُ دِيَةُ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ كَامِلَةً، وَلَوْ قَتَلَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَحْرَارِ الْمُسْلِمِينَ مُسْلِمًا
حُرًّا فَلِأَوْلِيَائِهِ قَتْلُ الْجَمِيعِ بَعْدَ أَنْ يَرُدُّوا مَا فَضَلَ عَنْ دِيَةِ صَاحِبِهِمْ، أَوْ الْمُطَالَبَةَ
بِدِيَّتِهِ عَلَى الْقَاتِلِينَ بِالسَّوِيَّةِ، أَوْ يَقْتُلُوا بَعْضًا وَيَرُدُّ الْبَاقُونَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِمْ مِنْ
الدِّيَةِ، وَكَذَا لَوْ قَتَلَ جَمَاعَةٌ مِنَ النِّسَاءِ امْرَأَةً، وَكَذَا لَوْ قَتَلَ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ مُسْلِمًا
حُرًّا أَوْ حُرَّةً^(**)، وَلَا قَوْدَ عَلَى الْمَجْنُونِ، وَلَا عَلَى الصَّبِيِّ، بَلْ تَلْزِمُ الدِّيَةَ عَاقِلَتَهُمَا وَإِنْ
كَانَتِ الْجَنَانِيَّةُ عَمْدًا، وَلَا يُقَادُ عَاقِلٌ بِمَجْنُونٍ، وَتَلْزِمُ الدِّيَةَ، وَلَوْ نَظَرَ وَاحِدٌ وَأَمْسَكَ
آخَرَ وَقَتَلَ ثَالِثًا قَتِلَ الْقَاتِلُ، وَخُلِدَ الْمُمْسِكُ السِّجْنَ، وَسُمِلَتْ عَيْنُ النَّاطِرِ.

(*) بَلَّغَ قِرَاءَةً
أَيْدُهُ اللَّهُ [تَعَالَى]

(**) بَلَّغَ قِرَاءَةً
أَيْدُهُ اللَّهُ تَعَالَى

المَحِقُّ الحَلِي

وَلَوْ أَقْرَّ وَاحِدٌ بِالْقَتْلِ عَمْدًا وَآخَرَ بِالْقَتْلِ خَطَأً فَلِللَّوِيِّ مُطَالَبَةٌ أَحَدَهُمَا دُونَ
الْجَمِيعِ، وَلَوْ اخْتَلَفَ الْأَوْلِيَاءُ فَطَلَبَ بَعْضُ الْقَوَدِ وَبَعْضُ الدِّيَةِ فَلَا قِصَاصَ حَتَّى
يُؤَدِّيَ مَنْ يَرُومُ قَتْلَهُ سَهْمَ الْآخَرِينَ، وَلَوْ عَفَا بَعْضٌ لَمْ يَكُنْ لِلْبَاقِينَ الْقَوْدُ حَتَّى يُؤَدُّوا
لِلْقَاتِلِ سَهْمَ مَنْ عَفَا، وَلَوْ أَشْرَفَ جَمَاعَةٌ فَوَقَعَ وَاحِدٌ فَتَشَبَّثَ بِآخَرَ وَالثَّانِي بِثَالِثٍ
وَأَمْسَكَ الثَّلَاثُ رَابِعًا فَهَلَكُوا، فَلَا أَوْلَ هَدَرٌ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ
لِلرَّابِعِ^(١) (*)، وَلَا قِصَاصَ فِي الْخَطَأِ شَبِيهِ الْعَمْدِ، وَفِيهِ الدِّيَةُ مُغْلَظَةٌ: ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ
حِقَّةً، وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ خَلِيفَةً طُرُوقَةَ الْفَحْلِ، وَكَذَا أَسْنَانُ
الْغَنَمِ وَالْبَقَرِ، وَيُسْتَأْدَى فِي سِنَتَيْنِ.

(* [بَلَّغَ قِرَاءَةً
أَيْدَهُ] اللَّهُ تَعَالَى

وَمَوْجِبُ الْخَطَأِ الْمَحْضِ الدِّيَةُ لَا غَيْرُ، وَدِيَّتُهُ مُحْفَفَةٌ: عِشْرُونَ بِنْتِ مَخَاضٍ،
وَعِشْرُونَ ابْنِ لَبُونٍ، وَثَلَاثُونَ بِنْتِ لَبُونٍ، وَثَلَاثُونَ حِقَّةً، وَتُسْتَأْدَى فِي ثَلَاثِ سِنِينَ.
وَمَنْ وَجَدَ مَقْتُولًا بَيْنَ قَرَيْتَيْنِ فِدْيَتُهُ عَلَيْهِمَا، فَإِنْ كَانَ إِلَى إِحْدَاهُمَا أَقْرَبَ فِدْيَتُهُ
عَلَيْهَا، وَلَوْ وَجَدَ فِي دَارِ قَوْمٍ أَوْ قَبِيلَةٍ عَلَيْهِمْ، وَلَوْ وَجَدَ قِطْعًا فِدْيَتُهُ عَلَى مَنْ عِنْدَهُ
صَدْرُهُ وَقَلْبُهُ إِلَّا أَنْ يَتَّهَمَ غَيْرُهُمْ، وَدِيَةُ الْخَطَأِ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَمَنْ لَا عَاقِلَةَ لَهُ فَالِدِيَةُ
فِي مَالِهِ.

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: «حَاشِيَةٌ: الْأَوَّلُ ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَعَلَى الثَّانِي ثُلُثَا الدِّيَةِ لِلثَّلَاثِ، وَعَلَى الثَّلَاثِ
الدِّيَةُ». وَجَاءَ فِي الْمَطْبُوعِ مِنَ الْمَرَاسِمِ الْعَلَوِيَّةِ مَا نَصَّهُ: «فَعَلَى الْأَوَّلِ ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَعَلَى
الثَّانِي ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَعَلَى الثَّلَاثِ ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَعَلَى الرَّابِعِ الدِّيَةُ كَامِلَةً»، وَهُوَ غَلَطٌ وَاضِحٌ،
وَالْمَوْجُودُ فِي الْمَتْنِ أَعْلَاهُ يُوَافِقُ مَا جَاءَ فِي نُسْخَةِ (الْمَرَاسِمِ الْعَلَوِيَّةِ) الْمُسْتَنْسَخَةِ فِي
الْقَرْنِ السَّادِسِ الْهَجْرِيِّ، وَيُوَافِقُ مَا فِي نُسْخَةِ (شَرْحِ الْمَرَاسِمِ الْعَلَوِيَّةِ) الْمَوْلُفِ فِي الْقَرْنِ
السَّادِسِ الْهَجْرِيِّ، وَهَاتَانِ النُّسَخَتَانِ مَوْجُودَتَانِ فِي مَكْتَبَةِ الْإِمَامِ كَاشِفِ الْغِطَاءِ الْعَامَّةِ،
وَقَدْ ذَكَرْتُهُمَا فِي مُقَدِّمَةِ هَذَا الْكِتَابِ.



وَمَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ خَطَأً فَلَا دِيَّةَ وَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ، وَمَنْ هَجَمَ عَلَى قَوْمٍ فَدَفَعُوهُ فَالَإِ
إِلَى مَوْتِهِ فَلَا دِيَّةَ، وَكَذَا مَنْ أَطَّلَعَ عَلَى عَوْرَاتِ قَوْمٍ فَزَجَرُوهُ فَلَمْ يَنْزَجِرْ فَرَمَوْهُ بِسَيْئَةٍ
فَمَاتَ، وَكَذَا إِنْ سَقَطَ مِنْ عَلْوٍ عَلَى غَيْرِهِ فَقَتَلَهُ، وَكَذَا مَنْ أَغْسَى دَابَّتَهُ إِنْسَانًا فَدَفَعَهَا
عَنْ نَفْسِهِ فَفَنَرَتْ فَقَتَلَتْ^(*) (١).

(*) [بَلَّغَ] قِرَاءَةٌ

أَيْدُهُ اللَّهُ تَعَالَى

وَيُلْحَقُ بِهِ:

ضَمَانُ النُّفُوسِ

مَنْ أَخْرَجَ غَيْرَهُ مِنْ بَيْتِهِ لَيْلًا فَهُوَ ضَامِنٌ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ خَبْرَهُ فَعَلَيْهِ دِيَّتُهُ،
وَإِنْ وَجَدَ مَقْتُولًا وَادَّعَى عَلَى غَيْرِهِ قَتْلَهُ وَأَقَامَ بَيْنَهُ فَقَدْ بَرِيَ، وَإِلَّا كَانَ عَلَيْهِ دِيَّتُهُ،
وَكَذَا إِنْ قَالَ إِنَّهُ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ وَإِنْ لَمْ يَدَّعِ شَيْئًا فَلَا وَوَلِيَاءَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ قَتْلِهِ وَأَخْذِ
الدِّيَّةِ، وَمَنْ جَامَعَ زَوْجَتَهُ قَبْلَ بُلُوغِهَا فَأَفْضَاهَا فَعَلَيْهِ دِيَّتُهَا وَالْقِيَامُ بِهَا حَتَّى يَمُوتَ
أَحَدُهُمَا، وَإِذَا سَلَّمَتِ الظُّرُّ الْوَالِدَ إِلَى غَيْرِهَا فَعَدِمَ فَعَلَيْهَا الدِّيَّةُ، وَكَذَا لَوْ أَنَا مَتَّهِ إِلَى
جَانِبِهَا فَانْقَلَبَتْ فَقَتَلَتْهُ، وَإِذَا أَعْفَى الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ فَمَاتَتْ فَعَلَيْهِ دِيَّتُهَا، وَعَلَيْهَا لَوْ
ضَمَّمَتْهُ فَقَتَلَتْهُ، وَيَضْمَنُ الرَّكِبُ مَا تَجَنَّبَهُ الدَّابَّةُ بِيَدَيْهَا، وَلَا يَضْمَنُ مَا تَجَنَّبَهُ بِرِجْلَيْهَا
إِلَّا أَنْ يَضْرِبَهَا فَتَجَنَّبِي، وَلَوْ هَجَمَتْ دَابَّةٌ عَلَى أُخْرَى فَجَنَّتِ الدَّاخِلَةَ فَصَاحِبُهَا
ضَامِنٌ، وَلَوْ جَنَّتِ المَدْخُولَ عَلَيْهَا لَمْ يَضْمَنْ صَاحِبُهَا، وَمَنْ أَحْدَثَ فِي الطَّرِيقِ
مَا لَيْسَ لَهُ فَهُوَ ضَامِنٌ، وَلَا يَضْمَنُ مَا كَانَ لَهُ إِحْدَاثُهُ، وَمَنْ قَتَلَ حَامِلًا فَعَلَيْهِ دِيَّتُهَا
وَدِيَّةُ الحَمَلِ، فَإِنْ كَانَ تَامًا حَيًّا فِدِيَّةٌ كَامِلَةٌ لِلذَّكَرِ وَنِصْفٌ لِلْأُنْثَى، وَإِنْ جُهِلَ فَنِصْفُ
دِيَّةِ ذَكَرٍ وَنِصْفُ دِيَّةِ أَنْثَى، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَامًا فَفِي العَلَقَةِ أَرْبَعُونَ، وَفِي المُضْغَةِ سِتُونَ،
وَفِي العَظْمِ ثَمَانُونَ، وَفِي الجَنِينِ قَبْلَ وُلُوجِ الرُّوحِ مِائَةٌ دِينَارٍ، وَفِي قَطْعِ جَوَارِحِهِ

(١) يُنظَرُ: المَرَامِسُ العَلَوِيَّةُ: ٢٣٦-٢٤٢.

المَحِقُّ الحَلِي

بِحَسَابِ دِيَّتِهِ، وَفِي رَأْسِ مِائَةِ دِينَارٍ، وَفِي جَوَارِحِهِ بِحَسَابِ دِيَّتِهِ.

وَمَنْ أَفْرَعٌ مُجَامِعًا فَعَزَلَ فَعَلَى الْمُفْرَعِ عَشْرَةُ دَنَانِيرٍ، وَفِي جَنِينِ الْأُمَةِ عَشْرُ قِيمَتِهَا، وَكَذَا فِي جَنِينِ الْبَهِيمَةِ، وَبِحَسَابِ ذَلِكَ مَا يُلْقِيَانِهِ مِنَ النُّطْفَةِ وَالْعَلَقَةِ وَالْمُضْغَةِ وَالْعَظْمِ^(*) (١).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدُهُ اللَّهُ تَعَالَى

وَأَمَّا دِيَاتُ الْأَطْرَافِ:

فَكُلُّ مَا فِي الْإِنْسَانِ مِنْهُ وَاحِدٌ فِيهِ الدِّيَّةُ إِذَا اسْتُؤْصِلَ، كَاللِّسَانِ وَالذِّكْرِ وَعَيْنِ الْأَعْوَرِ خِلْقَةً وَالْأَنْفِ وَالصُّلْبِ وَالرَّقَبَةِ، وَفِي رَوْثَةِ الْأَنْفِ خَمْسُ مِائَةِ دِينَارٍ، وَفِي النَّافِذَةِ فِي الْأَنْفِ ثَلَاثُ الدِّيَّةِ، فَإِنْ بَرَّتْ فَخُمُسُ الدِّيَّةِ، وَفِي لِسَانِ الْأَخْرَسِ ثَلَاثُ الدِّيَّةِ، وَفِيمَا يَذْهَبُ مِنْهُ بِحَسَابِ دِيَّتِهِ، وَكَذَا فِي ذَكَرِ الْعَيْنِ، وَيُعْتَبَرُ اللِّسَانُ الصَّحِيحُ بِخُرُوفِ الْمُعْجَمِ، وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا، فَمَا نَقَصَ أُخِذَ مِنَ الدِّيَّةِ بِحَسَابِهِ، وَفِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ نِصْفُ الدِّيَّةِ إِنْ كَانَ اسْتَحَقَّ دِيَّتَهَا أَوْ قَلَعَتْ فِي قِصَاصٍ، وَفِي الْقَائِمَةِ رُبْعُ الدِّيَّةِ، وَفِي اللَّحْيَةِ إِذَا لَمْ تَنْبِتْ الدِّيَّةُ، فَإِنْ نَبَتَتْ فَرُبْعُ الدِّيَّةِ، وَرُوي مِائَةُ دِينَارٍ، وَكَذَا فِي شَعْرِ الرَّأْسِ.

وَكُلُّ مَا فِي الْإِنْسَانِ مِنْهُ اثْنَانِ فِيهِمَا الدِّيَّةُ إِذَا اسْتُؤْصِلَا، كَالْعَيْنَيْنِ وَالْأُذُنَيْنِ وَالْيَدَيْنِ وَالذَّرَاعَيْنِ وَالْعَضُدَيْنِ وَالسَّاقَيْنِ وَالْفَخِذَيْنِ وَالْأُتُنَيْنِ وَالشَّفَتَيْنِ، إِلَّا أَنَّ فِي الشَّفَةِ السُّفْلَى ثُلثِي الدِّيَّةِ، وَفِي الْعُلْيَا الثُّلُثَ، وَفِي الْبَيْضَةِ الْيُسْرَى ثُلثِي الدِّيَّةِ، وَفِي الْيُمْنَى الثُّلُثَ، وَفِي شَقِّ الشَّفَةِ حَتَّى تَبْدُو الْأَسْنَانَ ثَلَاثُ الدِّيَّةِ، فَإِنْ بَرَّتْ فَخُمُسُ الدِّيَّةِ، وَفِي الْحَاجِبَيْنِ إِذَا لَمْ يَنْبِتْ شَعْرُهُمَا نِصْفُ الدِّيَّةِ، وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ رُبْعُ الدِّيَّةِ^(**)، وَفِي الْأُذْرَةِ أَرْبَعُ مِائَةِ دِينَارٍ، فَإِنْ صَارَ بِحَيْثُ لَا يَنْتَفِعُ بِمَشْيِهِ فَتَمَانُ مِائَةٍ، وَفِي الْيَدِ

(**) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدُهُ اللَّهُ تَعَالَى

(١) يُنظَرُ: الْمَرَاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٤٢-٢٤٥.



السَّلاءُ ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَفِي شَفْرِ الْعَيْنِ الْأَسْفَلَ نِصْفُ دِيَّتِهَا، وَفِي الْأَعْلَى الثُّلُثُ، وَفِي
 أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ الدِّيَةُ، وَفِي كُلِّ إِصْبَعٍ عَشْرُ الدِّيَةِ، وَكَذَا فِي أَصَابِعِ الرَّجْلَيْنِ، وَفِي
 الزَّائِدَةِ ثُلُثُ دِيَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَفِي الْأَسْنَانِ الدِّيَةُ، وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ، مَقَادِيمُهَا
 اثْنَا عَشَرَ، فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ خَمْسُونَ دِينَارًا، وَمَا خَيْرُهَا سِتَّةَ عَشَرَ، فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ خَمْسَةٌ
 وَعِشْرُونَ، وَفِي السِّنِّ إِذَا اسْوَدَّ ثُلُثًا دِيَّتِهِ، وَفِي الزَّائِدَةِ ثُلُثُ دِيَةِ الْأَصْلِيِّ، وَقِيلَ فِيهِ
 الْأَرُشُ، وَكُلُّ مَنْ جَنَى عَلَى غَيْرِهِ فَمَاتَ، مَرَضًا أَوْ لَمْ يَمْرُضْ، فَعَلَى الْجَانِيِ الْقَوْدُ،
 وَلَا قِصَاصَ فِي الْجِرَاحِ إِذَا خِيفَ مِنْهُ عَلَى النَّفْسِ غَالِبًا، وَلَا فِيمَا يَبْرَأُ وَيَصْلُحُ، وَفِيهِ
 الْأَرُشُ، وَالْقِصَاصُ فِيمَا لَا يَبْرَأُ.

وَمَنْ دَاسَ بَطْنَ إِنْسَانٍ حَتَّى أَحَدَثَ دَاسَ بَطْنَهُ، أَوْ يَفْتَدِي بِثُلُثِ الدِّيَةِ، وَالْمَرْأَةُ
 تَسَاوِي الرَّجُلَ فِي الْقِصَاصِ وَالدِّيَةِ حَتَّى تَبْلُغَ ثُلُثَ الدِّيَةِ، ثُمَّ تَصِيرُ عَلَى النِّصْفِ،
 وَدِيَةُ أَعْضَاءِ أَهْلِ الدِّمَّةِ بِحِسَابِ دِيَاتِهِمْ، وَدِيَةُ أَعْضَاءِ الْعَبِيدِ بِحَسَبِ قِيمَتِهِمْ،
 وَلَا قِصَاصَ إِلَّا مَعَ التَّسَاوِي فِي الْحُرِّيَّةِ وَالْإِسْلَامِ (*).

(*) [بَلَغَ] قِرَاءَةٌ
 [أَيْدُهُ] اللَّهُ تَعَالَى

وَأَمَّا دِيَاتُ الْجِرَاحِ:

فَفِي الْحَارِصَةِ بَعِيرٌ، وَفِي الدَّامِيَةِ بَعِيرَانِ، وَفِي الْبَاضِعَةِ ثَلَاثَةٌ، وَفِي السَّمْحَاقِ
 أَرْبَعَةٌ، وَفِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسَةٌ، وَفِي الْهَاشِمَةِ عَشْرَةٌ، وَفِي الْمُنْقَلَةِ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَفِي
 الْمَأْمُومَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَكَذَا فِي الْجَائِفَةِ، وَالْقِصَاصُ فِي الْكُلِّ إِلَّا فِي الْمَأْمُومَةِ وَالْجَائِفَةِ
 لِمَوْضِعِ الْغَرَرِ.

وَفِي كَسْرِ عَظْمٍ مِنْ عَضْوِ خُمْسِ دِيَّتِهِ، وَفِي مَوْضِحَتِهِ رُبْعُ دِيَةِ كَسْرِهِ، فَإِنْ جُرَّ
 عَلَى غَيْرِ عَيْبٍ فَأَرْبَعَةٌ أَخْمَاسِ دِيَةِ كَسْرِهِ، وَفِي رَضِّهِ ثُلُثُ دِيَّتِهِ، فَإِنْ جُرَّ سَوِيًّا فَأَرْبَعَةٌ
 أَخْمَاسِ رَضِّهِ، وَلَوْ فَكَّ عَظْمٌ فَتَعَطَّلَ الْعَضْوُ فَثُلُثًا دِيَّتِهِ، وَلَوْ بَرَأَ عَلَى غَيْرِ عَيْبٍ فَأَرْبَعَةٌ



أَخْمَاسِ دِيَةِ فَكِّهِ، وَفِي مُتَقَلَّةِ عِظَامِ الْأَعْضَاءِ كَمَا فِي مُتَقَلَّةِ الرَّأْسِ بِنِسْبَتِهِ دِيَّتُهُ، وَفِي لَطْمَةِ
الْوَجْهِ إِذَا أَحْمَرَ دِينَارٌ وَنِصْفٌ، فَإِذَا أَخْضَرَ أَوْ اسْوَدَّ فَثَلَاثَةُ دَنَانِيرٍ، وَفِي الْبَدَنِ عَلَى
النِّصْفِ، وَالْقَسَامَةِ فِي الْأَعْضَاءِ بِنِسْبَتِهِ، دِيَاتُهَا مِنْ أَصْلِ حَمْسِينَ عَيْنًا^(*).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى

[الْجِنَايَةُ عَلَى الْبَهَائِمِ]

أَمَّا الْجِنَايَةُ عَلَى الْبَهَائِمِ فَمَنْ أَتْلَفَ حَيَوَانًا تَقَعُ عَلَيْهِ الذَّكَاةُ بِالذَّكَاةِ، فَلِمَالِكِهِ
دَفْعُهُ وَأَخَذُ قِيمَتِهِ أَوْ إِمْسَاكُهُ وَأَرْشُهُ، وَلَوْ أَتْلَفَهُ لَا بِالذَّكَاةِ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ حَيًّا، وَقَدْ
وُظِّفَ فِي الْكَلْبِ الْمُعْلَمِ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، وَفِي كَلْبِ الْمَاشِيَةِ وَالْحَائِطِ عِشْرُونَ دِرْهَمًا،
وَلَوْ أَتْلَفَ عَلَى ذِمِّيٍّ مَا لَا يَمْلِكُهُ الْمُسْلِمُ وَيَمْلِكُهُ الذَّمِّيُّ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ عِنْدَ مُسْتَحْلِيهِ
كَالْحَمْرِ وَالْخَنْزِيرِ. وَالْجِنَايَةُ عَلَى أَعْضَاءِ الْبَهَائِمِ بِحَسَبِ قِيمَتِهَا^(**) (١).

(**) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(١) يُنظَرُ: الْمَرَّاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٤٤-٢٥٠.



كِتَابُ الْحُدُودِ

يَجِبُ الْحَدُّ بِالْقَتْلِ عَلَى الزَّانِي الْمُحْصَنِ وَالْمُحْصَنَةِ، وَاللَّائِطِ مُوقِبًا، وَغَاصِبِ الْمَرْأَةِ عَلَى نَفْسِهَا، وَالْمَحْدُودِ فِي الْحَمْرِ مَرَّتَيْنِ إِذَا شَرِبَهَا ثَالِثَةً، وَمَنْ جَرَدَ السَّلَاحَ فِي بَرٍّ أَوْ بَحْرٍ لِقَطْعِ الطَّرِيقِ، وَالْإِمَامَ مُخَيَّرَ بَيْنَ قَتْلِهِ وَصَلْبِهِ وَقَطْعِ يَدِهِ وَرِجْلِهِ مُخَالِفًا وَنَفْسِيهِ، وَمَنْ أَدْمَنَ بَيْعَ السُّمُومِ قُتِلَ، وَمَنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ الزَّانَا وَحُدًّا ثَلَاثًا قُتِلَ فِي الرَّابِعَةِ، وَكَذَا الْمَسَاحِقَةَ وَالذَّمِّيَّ إِذَا زَنَى بِمُسْلِمَةٍ، وَنَحْدُ هِيَ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُحْصَنَةً، وَمَنْ وَطِئَ إِحْدَى الْمَحْرَمَاتِ مِنْ غَيْرِ شُبْهَةٍ، وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْحَدُّ لَوْ عَقَدَ عَلَيْهَا مَعَ الْعِلْمِ.

وَلَا يُحَدُّ الْمَجْنُونُ وَلَا الصَّبِيُّ. وَيُثَبِّتُ الزَّانَا بِشَهَادَةِ أَرْبَعَةِ رِجَالٍ عُدُولٍ مُعَايِنَةً قُبْلًا أَوْ دُبْرًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، وَيَتَحَقَّقُ الْإِحْصَانُ مَعَ الزَّوْجَةِ الدَّائِمَةِ الْمُدْخُولِ بِهَا الَّتِي لَا حَائِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا^(*)، وَلَا تُحْصِنُ الْمُتَعَّةُ، وَتُحْصِنُ الْمَمْلُوكَةُ، وَيُجْلَدُ الزَّانِي، ثُمَّ يُقَامُ فِي حُفْرَةٍ إِلَى صَدْرِهِ، وَالْمَرْأَةُ إِلَى وَسْطِهَا، وَيَرْجَمُهُ الْإِمَامُ أَوَّلًا أَوْ مِنْ يَأْمُرُهُ إِنْ ثَبَتَ الزَّانَا بِالْإِقْرَارِ، وَلَوْ فَرَّ لَمْ يُعَدَّ، وَإِنْ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ رَجْمَهُ أَوَّلًا الشُّهُودُ، وَلَوْ فَرَّ أُعِيدَ، وَلِلْإِمَامِ أَنْ يُحَدَّ اللَّائِطُ إِذَا أَوْقَبَ بِالرَّجْمِ أَوْ الْقَتْلِ بِالسَّيْفِ، أَوْ بِالْقَائِهِ مِنْ عُلُوٍّ، أَوْ الْفَقْدِ جِدَارٍ عَلَيْهِ سِوَاءٌ كَانَ مُحْصَنًا أَوْ غَيْرَ مُحْصَنٍ، وَيَجِبُ الْحَدُّ بِجُلْدِ مِائَةٍ عَلَى الزَّانِي غَيْرِ الْمُحْصَنِ، وَاللَّائِطِ غَيْرِ الْمُوقِبِ، وَالْمَسَاحِقَةِ.

وَلَوْ زَنَى وَلَهُ زَوْجَةٌ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا جُزْئًا نَاصِيَّتُهُ مَعَ الْحَدِّ، وَعُزْبَ عَنِ الْمِصْرِ

(*) [بَلَغَ] قِرَاءَةٌ
[أَيْدُهُ] اللَّهُ تَعَالَى



سَنَةً، وَلَا تَغْرِيْبَ عَلَى الْمَرْأَةِ وَلَا جَرْزَ، وَيُجْلَدُ الرَّجُلُ قَائِمًا عَارِيًّا إِنْ وُجِدَ كَذَلِكَ،
وَالْمَرْأَةُ جَالِسَةً وَتُرْبَطُ ثِيَابُهَا عَلَيْهَا، وَلَا يُجَدُّ الْأَبُّ بِجَارِيَةِ الْابْنِ بَلْ يُعَزَّرُ، وَلَا يُقَامُ
الْحَدُّ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ، وَلَا فِي بَرْدٍ شَدِيدٍ، وَلَا حَرٍّ شَدِيدٍ، وَلَا تُحَدُّ الْحَامِلُ حَتَّى
تَضَعُ، وَيُحَدُّ الْعَبْدُ فِي الزَّانَا خَمْسِينَ جَلْدَةً، وَلَوْ حُدَّ سَبْعَ مَرَّاتٍ قُتِلَ فِي الثَّامِنَةِ، وَمَنْ
زَنَى فِي وَقْتِ شَرِيفٍ أَوْ مَكَانٍ شَرِيفٍ عَزَّرَ مَعَ الْحَدِّ، وَلَا يُقَامُ حَدٌّ فِي الْحَرَمِ إِلَّا عَلَى
مَنْ أَحْدَثَ فِيهِ، وَيُجْلَدُ السَّكَرَانُ إِذَا زَنَى، وَلَوْ ادَّعَى الْأَعْمَى الشُّبْهَةَ لَمْ يُقْبَلْ^(*)،
وَالْعُقُودُ الْفَاسِدَةُ تَدْرَأُ الْحَدَّ مَعَ الشُّبْهَةِ، وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا فَزَنَى جُلِدَ بِشَيْءٍ فِيهِ مِائَةٌ
قَضِيبٍ إِذَا خِيفَ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَوْ وَجَبَ رُجْمُهُ رُجِمَ، وَالْمَكَاتِبُ يُجْلَدُ بِقَدْرِ مَا تَحَرَّرَ
مِنْهُ جِلْدَ الْحُرِّ وَالْبَاقِي جِلْدَ الْعَبْدِ.

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدُهُ اللَّهُ تَعَالَى

وَمَنْ تَابَ قَبْلَ قِيَامِ الْبَيِّنَةِ سَقَطَ عَنْهُ الْحَدُّ، وَلَا يَسْقُطُ لَوْ تَابَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَالزَّانِي
بِالْمَيْتَةِ يُجَدُّ، وَالْإِمَامُ مُحْيِرٌ فِي الدَّمِيِّ بَيْنَ إِقَامَةِ الْحَدِّ بِمَا يَفْتَضِيهِ شَرُّ عُنَا أَوْ شَرُّ عُهُ، وَيُقْتَلُ
لَوْ لَاطَ بِمُسْلِمٍ.

وَيَجِبُ التَّغْزِيرُ عَلَى: مَنْ ضَاجَعَ امْرَأَةً أَعْجَنِيَّةً مُجَرَّدًا أَوْ غَلَامًا أَوْ رَجُلًا فِي إِزَارٍ
وَاحِدٍ، وَالصَّبِيَّانِ إِذَا زَنَوْا أَوْ زَنَى بِهِمْ، أَوْ لَاطُوا أَوْ لِيَطَّ بِهِمْ، وَمَنْ افْتَضَّ جَارِيَةً
بِكُرًّا بِإِصْبَعِهِ يَلْزَمُهُ صَدَاقُهَا، وَمَنْ نَكَحَ بَهِيمَةً فَإِنْ وَقَعَ عَلَيْهَا الذَّكَاءُ ذُبِحَتْ
وَأُحْرِقَتْ بِالنَّارِ، وَإِنْ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهَا الذَّكَاءُ أُخْرِجَتْ مِنَ الْبَلَدِ، وَيَغْرَمُ قِيمَتُهَا إِنْ
لَمْ تَكُنْ لِلنَّكَاحِ، وَمَنْ اسْتَمْنَى بِيَدِهِ، وَمَنْ قَدَفَ عَبْدًا أَوْ ذِمِّيًّا، وَكَذَا الْعَيْدُ وَالْإِمَاءُ
وَأَهْلُ الذَّمَّةِ إِذَا تَقَادَفُوا، وَمَنْ أَكَلَ مُسُوخَ السَّمَكِ كَالزَّمَارِ وَالْمَارْمَاهِي وَكُلَّ مُحْرَمٍ
مِنْ طَيْرٍ أَوْ حَيَوَانٍ وَغَيْرِهِ.

وَيَجِبُ الْحَدُّ بِثَمَانِينَ عَلَى الْقَازِفِ إِذَا كَانَ الْمَقْدُوفُ حُرًّا بِالْغَا مُسْلِمًا وَكَانَ



المَحِقِّقُ الْحَلِيّ

القَازِفُ بِالْغَا عَاقِلًا^(*)، وَيُثْبِتُ الْقَذْفُ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ أَوْ الْإِقْرَارِ مَرَّتَيْنِ، وَالذَّمِّيُّ إِذَا قَذَفَ مُسْلِمًا فَدَمُهُ هَدْرٌ، وَلَوْ قَالَ يَا بَنَ الزَّانِيَةِ أَوْ يَا أَبَا الزَّانِيَةِ أَوْ يَا أَخَا الزَّانِيَةِ فَالْحَدُّ لِلْمَقْذُوفِ لَا لِلْمَوَاجِهِ، وَلِلْمَقْذُوفِ الْمُطَالِبَةُ وَالْعَفْوُ، وَلَوْ رَمَاهُ بِغَيْرِ الزَّنَا عَزَّرَ وَلَمْ يُحَدِّ، وَتُحَدُّ الْمَرْأَةُ فِي قَذْفِ الرَّجُلِ، وَلَا حَدٌّ فِي التَّعْرِيفِ، وَفِيهِ التَّعْزِيرُ، وَمَنْ قَالَ مَا يَتَضَمَّنُ الزَّنَا عُرْفًا حَدَّ مَعَ الْمَعْرِفَةِ بِمَعْنَاهُ كَقَوْلِهِ: يَا قَرْنَانُ أَوْ يَا دَيْوْثُ، وَالرَّمِيُّ بِالضَّلَالِ أَوْ بِنَيْءٍ مِنْ بَلَاءِ اللَّهِ أَوْ بِالْأَلْقَابِ الْمَكْرُوهَةِ يُوجِبُ التَّعْزِيرَ رَجَالًا كَانَ الْمُقُولُ لَهُمْ أَوْ نِسَاءً أَوْ صَبِيَانًا.

وَلَوْ قَذَفَ جَمَاعَةٌ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ فَإِنْ جَاؤُوا مُجْتَمِعِينَ فَلَهُمْ حَدٌّ وَاحِدٌ، وَإِنْ افْتَرَقُوا فَلِكُلِّ وَاحِدٍ حَدٌّ، وَكَذَا فِي التَّعْزِيرِ، وَيُجْلَدُ الْقَازِفُ بِشَيْبِهِ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ حَتَّى يَتُوبَ، وَمَنْ شَهِدَ بِالزَّنَا وَحَدَّهُ أَوْ مَعَ اثْنَيْنِ أَوْ اخْتَلَفُوا فِي الرُّؤْيَةِ فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ حَدٌّ، وَيُحَدُّ شَارِبُ الْمُسْكَرِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، وَكَذَا مَنْ أَكَلَ طَعَامًا فِيهِ مُسْكَرٌ أَوْ اضْطَنَّعَ بِهِ، فَإِنْ بَاعَهُ اسْتَيْبَ، فَإِنْ أَصَرَ قُتِلَ، وَيُجْلَدُ الذَّمِّيُّ كَالْمُسْلِمِ، وَلَا يُحَدُّ السَّكَرَانُ حَتَّى يَفِيقَ، وَيُجْلَدُ الشَّارِبُ عَلَى ظَهْرِهِ وَكَتْفَيْهِ، وَلَا يُثْبِتُ الْمَوْجِبُ إِلَّا بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ.

وَيُجْلَدُ الْقَوَادُ خَمْسًا وَسَبْعِينَ جَلْدَةً وَيُحَلَّقُ رَأْسُهُ وَيُشَهَّرُ إِنْ كَانَ رَجُلًا، وَتُجْلَدُ الْمَرْأَةُ حَسْبُ، فَإِنْ عَادَا فُعِلَ بِهِمَا مَا وَجَبَ ثُمَّ نُفِيََا عَنِ الْمِصْرِ^(**) ^(١).

(*) [بَلَّغٌ] قِرَاءَةٌ
[أَيْدُهُ] اللَّهُ تَعَالَى

[ذِكْرُ حَدِّ السَّرِقَةِ]

وَيُقَطَّعُ السَّارِقُ إِنْ كَانَ بِالْغَا عَاقِلًا إِذَا سَرَقَ مِنْ حِرْزٍ، وَلَا قَطْعَ عَلَى الْعَبْدِ إِذَا سَرَقَ مِنْ مَوْلَاهُ، وَيُقَطَّعُ بِإِلِغَايِهِ، وَلَا يُقَطَّعُ الْأَبُ إِذَا سَرَقَ مِنْ مَالِ ابْنِهِ،

(١) يُنظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٥٣-٢٥٩.



وَلَا السَّيِّدُ مِنْ مَالِ عَبْدِهِ، وَلَا الْمُسْلِمُ مِنْ مَالِ الْغَنِيمَةِ، وَلَا يَجِبُ الْقَطْعُ حَتَّى يَكُونَ الْمَسْرُوقُ خَمْسَةَ قَرَارِيضَ فَصَاعِدًا أَوْ مَا قِيمَتُهُ ذَلِكَ، مُحْرَرًا بِقِفْلٍ أَوْ غَلَقٍ، وَلَا يُقَطَّعُ مَنْ سَرَقَ مِنْ جَيْبٍ أَوْ كُمٍّ ظَاهِرٍ، وَلَوْ كَانَ بَاطِنًا قُطِعَ، وَالْقَبْرُ حُرْزٌ فَيَقَطَّعُ النَّبَاشُ، وَلَوْ تَكَرَّرَ مِنْهُ وَتَابَ [عِنْدَ] ^(١) السُّلْطَانِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كَانَ لَهُ قَتْلُهُ أَوْ قَطْعُهُ، وَمَوْضِعُ الْقَطْعِ الْأَصَابِعُ الْأَرْبَعُ، وَيُتْرَكُ لَهُ الرَّاحَةُ ^(٢) وَالْإِبْهَامُ، وَيُسْتَعَادُ مِنْهُ مَا سَرَقَ أَوْ مِثْلُهُ أَوْ قِيمَتُهُ لَوْ عُدِمَ، وَإِنْ سَرَقَ ثَانِيًا قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى وَيُتْرَكُ لَهُ الْعَقِبُ، وَلَوْ سَرَقَ ثَالِثَةً حُبِسَ حَتَّى يَمُوتَ، أَوْ يَرَى الْإِمَامُ مِنْهُ تَوْبَةً، وَلَوْ سَرَقَ مِنَ الْحَبْسِ نِصَابًا مِنْ حُرْزٍ ضُرِبَتْ عُنُقُهُ، وَتَثْبُتِ السَّرْقَةُ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ، أَوْ الْإِقْرَارِ مَرَّتَيْنِ، وَلَا يَقْبَلُ إِفْرَارُ عَبْدٍ، وَالذَّمِّيُّ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُسْلِمِ، وَسَارِقُ الْحَيَوَانَ كَسَارِقِ غَيْرِهِ، وَالْمُحْتَالُ وَالْمُدْلَسُ يَغْرَمُ وَيُعَاقَبُ وَيُسَهَّرُ ^(*) ^(٣).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدُهُ اللَّهُ تَعَالَى

ذِكْرُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ

الْأَمْرُ بِالْوَاجِبِ وَاجِبٌ، وَبِالْمُنْذُوبِ مَنْذُوبٌ، وَإِنْكَارُ الْمُنْكَرِ كُفْلُهُ وَاجِبٌ، وَيَجِبُ بِحَسَبِ الْمَكِينَةِ بِالْيَدِ، ثُمَّ بِاللِّسَانِ، ثُمَّ بِالْقَلْبِ، وَأَنْ يُفْعَلَ عَلَى الْوَجْهِ الْمُقَرَّبِ لَا الْمُنْفَرِ، وَلَا يَجِبُ مَعَ تَوَجُّهِ ضَرَرٍ عَلَى النَّفْسِ أَوْ عَلَى مُؤْمِنٍ، وَيُسْتَحَبُّ وَإِنْ أَفْضَى إِلَى سَبِّ ^(٤) أَوْ ذَهَابِ مَالٍ يَسِيرٍ، وَلَا يُنْكَرُ مُنْكَرًا بِمُنْكَرٍ، وَلَا يَأْمُرُ بِمَعْرُوفٍ إِلَّا بِمِثْلِهِ، وَأَمَّا الْقَتْلُ وَالْجِرَاحُ فِإِلَى السُّلْطَانِ، وَكَذَا إِقَامَةُ الْحُدُودِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ فَقَدْ

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْتَوِفَيْنِ مِنَ الْمَرَامِسِ الْعَلَوِيَّةِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «وَيُتْرَكُ الرَّاحَةُ».

(٣) يُنْظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٦٠-٢٦١.

(٤) فِي الْأَصْلِ: (سَبَبٌ)، وَمَا أُثْبِتْنَا مِنْ الْمَرَامِسِ الْعَلَوِيَّةِ، وَهُوَ أَوْفَى لِلْسِّيَاقِ.



فَوَضُّوا ذَلِكَ إِلَى الْفُقَهَاءِ، وَكَذَا الْحُكْمُ بَيْنَ النَّاسِ، وَلَوْ اضْطَرَّتْهُمْ تَقِيَّةٌ أَجَابُوهَا،
إِلَّا فِي الدِّمَاءِ فَإِنَّهُ لَا تَقِيَّةَ فِيهَا.

وَرُوِيَ جَوَازُ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى الْمَمْلُوكِ وَالْوَالِدِ إِذَا كَانَ فَقِيهًا وَلَمْ يَخْفَ، وَتَرْكُهُ
أَثْبَتُ، وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى وِلَايَةِ ظَالِمٍ فَلْيَعْتَمِدِ الْحَقَّ مَا اسْتَطَاعَ.

وَلِفُقَهَاءِ الشِّيْعَةِ أَنْ يُصَلُّوا بِالنَّاسِ الْأَعْيَادَ وَالِاسْتِسْقَاءَ، فَأَمَّا الْجَمْعُ فَلَا، وَالْجِهَادُ
إِلَى السُّلْطَانِ أَوْ مَنْ يَأْمُرُهُ، وَلَا يُجُوزُ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَنْ يَغْشَى الْمُسْلِمِينَ عَدُوًّا، فَيَجِبُ
الدَّفْعُ عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ وَذَرَارِيَّتِهِمْ، وَهُمْ فِي ذَلِكَ مُثَابُونَ، قَاتِلُهُمْ وَمَقْتُولُهُمْ^(١).

وَلَنُخْتِمَ ذَلِكَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ عَلَى مَا سَهَّلَ وَيَسَّرَ، وَالصَّلَاةِ عَلَى نَبِيِّهِ الْأَكْرَمِ الْأَطْهَرِ،
وَأَلِهِ أَيْمَةَ الْبَشَرِ، وَنَسَأَلُهُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا مَا قَدَّمْنَا وَمَا أَخَّرْنَا، وَلَا يُؤَاخِذَنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ
أَخْطَأْنَا، وَأَنْ يَجْعَلَ مَا كَتَبْنَاهُ حُجَّةً لَنَا لَا عَلَيْنَا، إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ.

وَافَقَ الْفَرَاغُ مِنْ نَسْخِهِ يَوْمَ الْخَمِيسِ سَادِسَ عَشَرَ صَفْرٍ، سَنَةَ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ
وَسِتِّمِائَةٍ، كَتَبَهُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُطْرِفِ الْحَسَنِيِّ، حَامِدًا مُصَلِّيًا
مُسْتَغْفِرًا^(*).

(*) أَنْهَاهُ قِرَاءَةٌ

(١) يُنظَرُ: الْمَرَايِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٦٣ - ٢٦٤.



أَمَّي قِرَاءَةٌ مُخْتَصِرٌ رِسَالَةِ سَلَّارِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّيْلَمِيِّ
قِرَاءَةً وَبَحْثًا وَفَهْمًا السَّيِّدُ الأَجَلُّ الحَسِيبُ النَّسِيبُ
رَضِيَ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَسَنِ
ابْنِ عَلِيِّ الرَّزْقِيِّ يَوْمَ الخَمِيسِ
رَابِعَ عَشَرَ جُمَادَى الآخِرَةِ^(١)
سَنَةِ خَمْسٍ وَتَسْعِينَ
وَسِتِّمِائَةٍ، وَكَتَبَ
مُحَمَّدُ بْنُ مُطْرِفٍ
الحَسَنِيِّ^(٢)

(١) في الأصل: «جمدى الآخر».

(٢) وفي آخر النسخة (ح) ما نصه: «وافق الفراغ من نسجه يوم الجمعة سادس عشر المحرم، أول شهر سنة ثمانين ومائتين وألف هجرية، كتبه الفقير إلى رحمة ربه الدائم محمد بن السيد هاشم الموسوي الرضوي المعروف بالهندي على نسخة بخط شامي، راقمها محمد بن مطرف الحسيني فارغا يوم الخميس سادس عشر صفر سنة اثنين وسبعين وستمائة»، ثم ذكر الإنهاء والإجازة.

قال محقق الكتاب: تمت مقابلة نسخة الأصل على المستنسخ منها - نسخة مكتبة الإمام الحكيم - بحمد الله تعالى في يوم الخميس ٨ جمادى الأولى سنة ١٤٣٧ هـ في مدينة الحلة السيفية وعلى أصل كتاب المراسم العلوية، وقد كان بعض المقابلة في مدينة النجف الأشرف وكربلاء المقدسة، وكان قد قابلها معي كل من الإخوة الأساتذة: ميثم سويدان الحميري ومصطفى صباح الجنابي ومحمد عبد الجواد الفتلاوي. والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وآله الطيبين الطاهرين.

الفَهَارِسُ الْفَنِيَّةُ



فَهْرَسُ الْعِصْمِيِّينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ

٨٠،٧٧،٦٢،١٥	النبيّ محمّد
٨٠،٧٣،٦٢،٣١	الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب
٦٢	فاطمة الزهراء
٨٣،٧٣،٦٢	الإمام أبو محمّد الحسن المجتبي
٦٢	الإمام أبو عبد الله الحسين
٦٢	الإمام عليّ بن الحسين السجاد
٦٢	الإمام أبو جعفر محمد الباقر
٧٣،٦٢	الإمام أبو عبد الله جعفر بن محمّد الصادق
٦٢	الإمام أبو الحسن موسى بن جعفر
٦٢	الإمام أبو الحسن عليّ بن موسى الرضا
٦٢	الإمام أبو جعفر الثاني محمّد بن عليّ الجواد
٦٢	الإمام أبو الحسن عليّ بن محمّد الهادي
٦٢	الإمام أبو محمّد الحسن العسكريّ
٦٢	الإمام المهديّ الحجة



فهرس الأعلام

(أ)

٣٤، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٥، ١٥	آقا بزرك الطهراني، الشيخ
٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٧٧، ٧٦، ٦٢، ٦٠، ٥٤، ٥٣، ٤٩، ٤٦، ٣٧، ٣٦، ٣٥	
٧٠، ٣٢، ٢٩	ابن إدريس الحليّ = محمد ابن إدريس
٤٠، ٢٤	ابن داود الحليّ
٨١، ٨٠	ابن طاووس، مجد الدين السيّد
٧٤، ٧٣	ابن الطقطقي
٧٣	ابن عنبة
٧٤	ابن المهنا
٢٥	أبو الحسن البصريّ
٦١	أبو ذر الغفاريّ
٣٣	أبو الصلاح الحلبيّ
٧١، ٧٠، ٢٤	أبو عليّ ابن الشيخ الطوسيّ، الشيخ



- ٤١ أبو القاسم ابن الوزير مؤيد الدين ابن العلقميّ، الوزير
- ٤٣ أحمد بن حسن الباقوري، وزير الأوقاف
- ٩٠ ، ١٧ أحمد الصافي، السيّد
- ٧١ أحمد بن صالح القسّينيّ
- ٣٣ ، ٢٩ أحمد بن طاووس، السيّد = صاحب البشريّ
- ٩١ أحمد عبد العالي الكعبيّ
- ٩٣ أحمد عليّ مجيد الحلّيّ، محقق الكتاب
- ٧١ أحمد بن محمّد الموصليّ
- ٧٣ ، ٧١ أحمد بن يحيى بن الحسن بن سعيد الحلّيّ
- ٥١ أسد الله الكاظميّ، الشيخ
- ٧١ ، ٧٠ إلياس بن هشام الحائريّ
- ٧٣ أم داود
- ٧٣ أم كلثوم بنت زين العابدين
- ٩١ ، ٨٥ أمير ابن الشيخ شريف آل كاشف الغطاء، الشيخ

(ب)

- ٢٥ البهائيّ، الشيخ



(ث)

٤٦ ثامر كاظم الخفاجي، الدكتور

(ج)

٩٢ جعفر = (جعفر بن أحمد عليّ مجيد الحلبيّ)

١٧، ١٦، ١٥ جعفر بن الحسن الهذليّ، المحقق الحلبيّ

٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٣٩، ٣٧، ٣٥، ٣٢

٨٨، ٨٧، ٨٤، ٨٣، ٧٤، ٧٠، ٦٦، ٦٣، ٦١، ٥٨، ٥٧، ٥٥

٣٢، ٣١ جعفر بن الحسين بن أبي العباس الجاسطي الوارانيّ، الشيخ

٧٩ جعفر بن سعيد، نجم الدين

٤٧ جعفر عليّ بن جلال

٥٣ جعفر بن محمّد باقر آل بحر العلوم، السيّد

٩١ جواد السيّد كاظم الحكيم، السيّد

٢٦١، ٢٩ جواد الموسويّ الغريفيّ، السيّد

(ح)

٤٠ حسن، الشيخ = (الشيخ حسن والد المحقق الحلبيّ)

٤٠، ٢٩ الحسن بن أبي طالب اليوسفيّ المعروف بالفاضل الآبيّ، الشيخ

٦٠ الحسن بن ثابت بن حسن بن أحمد ابن عبد الله الموسى، السيّد



حسن الصدر الكاظمي، آية الله السيّد ١٩، ٥٢، ٥٤، ٦٠، ٨٣، ٨٤، ٨٥،

٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩

الحسن بن يوسف ابن المطهر الحليّ، العلامة الحليّ ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٧٦، ٨٠،

حسين آل عصفور، الشيخ ٣٣

حسين بن سعيد بن هبة الله، قطب الدين الراونديّ، نصير الدين

الشهيد ٢٩، ٣٠، ٣٥

حسين بن عبد الصمد العامليّ، الشيخ ٧١

حسين بن موسى العامليّ ٣٣

حمزة بن عبد العزيز الديلميّ الطبرستانيّ، الشيخ أبو يعلى = الشيخ سلار الديلميّ

= سلار بن عبد العزيز الديلميّ ٢١، ١٧، ٢٢، ٢٣، ٢٤،

٢٦، ٢٩، ٣٣، ٣٠، ٤٢، ٤٧، ٥٠، ٥١، ٦٥، ٧٠، ٨٣، ٨٦، ١١٨

حيدر محمّد عبيد الخفاجيّ ٩٢

حيدر محمّد عليّ المخزوميّ ٩٢

(خ)

خواجة نصير [الدين] ٨١

(د)

داود ابن الحسن المثنيّ ٧٣، ٨٢



(ر)

٨٢، ٧٣، ٧٢ رزق الله = (رزق الله جدّ السيّد محمّد بن مطرف)
٨٨، ٤٧، ٤٦، ٣٩ رضا الأستاذي، الشيخ

(س)

٤٠ سالم بن محفوظ بن عزيزة بن وشاح
٢٦١ سعد الحدّاد، الدكتور
٣٥، ٣٠، ٢٩ سعيد بن هبة الله الحسيني، قطب الدين الراونديّ
٧٣ سليمان بن داود

(ش)

٥٨ شاكر المحمّدي، الشيخ
٩١، ١٦ شريف آل كاشف الغطاء، الشيخ
٨٨ الشلمغانيّ
٣٣ الشهيد الثاني

(ص)

٩١ صادق الخويلدي، الشيخ
٨٩ صالح بن مهديّ الصدر، السيّد
٢٥ الصفديّ



- ٦٠، ٤١ صفيّ الدين بن عبد العزيز الحلّيّ، الشاعر
(ض)
- ٣٤، ٣٣ ضياء الدين بن الفاخر، السيّد
(ط)
- ٤١ طومان بن أحمد العامليّ
(ع)
- ٩١، ٩٠ عبّاس آل أبو الطابوق، الشيخ
- ٢٥ عبّاس الشاه
- ٨١ عبّاس بن محمّد رضا القمّيّ، الشيخ
- ٧٦، ٧٥ عبد الرزاق بن أحمد، كمال الدين = ابن الفوطي
- ٦٥ عبد الستار الحسنّيّ، السيّد
- ٤٢ عبد العزيز، عزّ الدين
- عبد العزيز بن نحرير بن عبد العزيز بن البرّاج، أبو القاسم = ابن
البرّاج
- ٦٢، ٣٠
- ٢٥ عبد العظيم الحسنّيّ
- ٤٠ عبد الكريم بن أحمد ابن طاووس، السيّد
- ٤٧، ٣٤، ٣١، ٢٦ عبد الله الأفندي صاحب (رياض العلماء)، الميرزا
٨٠، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠

الفهارسُ الفنيّة

- ٧٣ عبد الله المحض
- ٧٦ عبد المهديّ بن الحسين بن أبي الحسن عليّ بن أبي العزّ
- ٧١، ٧٠ عربي بن مسافر
- ٧٤ علاء الموسويّ، السيّد
- ٧٤ عليّ، السيّد = (السيّد عليّ أخو السيّد محمّد بن مطرف)
- ٧٦، ٧٥ عليّ بن أبي العزّ المعروف بابن القويقيّ النيليّ، أبو الحسن
- ٧١ عليّ بن أحمد بن أبي هاشم العلويّ الحسينيّ
- ٩٢ عليّ بن أحمد عليّ مجيد الحلّيّ
- ٧١ عليّ بن ثابت بن عصيدة السوراويّ
- ٧٧ عليّ بن حجّة الله الشولستانيّ، الشيخ
- ٨٦ عليّ بن حسن الصدر الكاظميّ، السيّد
- ٤٠ عليّ بن حسين بن إبراهيم، مجد الدين
- ١٧، ٤٩، ٥١، ٥٧، ٥٢، ٦٠، ٨٦ عليّ بن الحسين ابن بابويه، والد الشيخ الصدوق = ابن بابويه القميّ
- ٣٧ عليّ بن الحسين بن فادشاه بن أبي القاسم
- ٢٤، ٢٣، ٢٢ عليّ بن الحسين الموسويّ = السيّد المرتضى علم الهدى
- ٨٩، ٥٨، ١٦ عليّ الحسينيّ السيستانيّ، آية الله العظمى السيّد



- عليّ قاسم هادي الخفاجيّ، الشهيد ٧
- عليّ بن محمّد رضا بن موسى آل كاشف الغطاء، الشيخ ٥٩، ١٦، ١٥
- عليّ بن عبّاس الأعرجيّ، الدكتور ٩١
- عليّ بن عبد العالی، المحقّق الكرکيّ ٧٨، ٧٧
- عليّ المازندرانيّ، شرف الدين، الشيخ ٧٧
- عليّ بن أبي العزّ محمّد بن عليّ، أبو الحسن ٨١، ٧٦
- عليّ بن محمّد بن عليّ، أبو طالب ٦٢
- عليّ بن محمّد بن عليّ بن موسى الخانيّ ٨٤، ٦٢
- عليّ بن محمّد بن مطرف ٧٤
- عليّ بن مهديّ الصدر، السيّد ٨٩
- عليّ بن موسى ابن طاووس، السيّد ٣٤
- عليّ بن يوسف ابن المطهر ٤٠
- عليّ أصغر مرواريد، الشيخ ٣٨
- عمّار الهلاليّ، الشيخ ٩١
- العميد، السيّد = (السيّد العميد ابن أخت العلامة الحلّيّ) ٣٤

(ف)

- فاخر ابن فضائل العلوّيّ ٣٤



- فاطمة بنت أحمد عليّ مجيد الحلبيّ ٩٢
- فخار بن معد الموسويّ، السيّد ٧٦، ٧٥، ٤٠
- فخر المحقّقين الحلبيّ ٣٢
- (ك)
- كريم مسير، الشيخ ٥٨
- (م)
- مجيد الشيخ عبد الهادي حموزي ٩١
- محسن الأمين العامليّ، السيّد ٥٤، ٤٦، ٢٥، ٢٤
- محسن الحسينيّ الأمنيّ، السيّد ٣٨
- محمد بن أحمد بن صالح القسبيّ ٤٠
- محمد بن أحمد النيّليّ ٧٥
- محمد بن إسماعيل بن الحسن الهرقليّ الحلبيّ ٣٧
- محمد بن جعفر بن هبة الله ابن نما الحلبيّ = ابن نما الحلبيّ ٧٩، ٧٧، ٧٠، ٤٠
- محمد بن الحسن الأصبهانيّ، الفاضل الهنديّ ٥٢، ٥١، ٣٣
- محمد بن الحسن الحرّ العامليّ ٥٠
- محمد بن الحسن بن عليّ الرزقيّ الداوديّ الحسنيّ، السيّد ٥٢، ١٩، ١٥
- ٢١٨، ٨٧، ٨٤، ٨٣، ٨١، ٧٨، ٧٧، ٧٤، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٥، ٦٤، ٥٣



- ٧١، ٤٦، ٤٣ محمد بن الحسن الطوسي، الشيخ
- ٣٤ محمد بن شجاع القطان
- ٢٩، ٨٥، ٨٤، ٦٩، ٦٨، ٥٣، ٣٥ محمد بن طاهر السماوي، الشيخ = الشيخ محمد السماوي
- ٣٣ محمد العاملي، السيد
- ٢١٨، ٩١ محمد عبد الجواد الفتلاوي
- ٨٠، ٧٨ محمد بن عبد الرحيم بن داود الأسترآبادي، الشيخ
- ٤٠ محمد بن عبد الله بن زهرة الحسيني الحلبي
- ٥٨ محمد بن علي بن الحسين الجباعي الحارثي، الشيخ
- ٧٥ محمد بن علي بن عبد الله العراقي الجاوي
- ٤١ محمد بن علي القاشي، أبو جعفر
- ٨١، ٨٠، ٧٧، ٧٦، ٧٥ محمد بن علي القويقي الحلبي، أبو العزّ
- ٧٥، ٧٤، ٧٠ محمد بن علي بن محمد بن علي القويقي الحلبي = محمد بن أبي العزّ، الشيخ
- ٣٦ محمد بن القاسم بن محمد البرزهي
- ٣٠ محمد بن المحسن الحلبي، الشيخ أبي جعفر
- ٣١ محمد بن محمد بن علي الفراهاني المحمّد آبادي، الشيخ



- ٥٨ محمد علي الأوردبادي، الشيخ
- ٢٦ محمد علي القاضي، السيد
- محمد علي المعروف بـ(آقا مجتهد) ابن السيد صدر الدين الموسوي العاملي،
السيد ٣٤
- ٣٩ محمد مهدي الآصفي، الشيخ
- ٨٩، ٢٢ محمد مهدي بحر العلوم، السيد
- ٧٣ محمد مهدي الخرسان، السيد
- ٥١ محمد مهدي النجفي، السيد
- ٣٨ محمود البستاني، الدكتور
- ٨٩ محمود المرعشي، السيد
- ٨١ المستعصم العباسي
- ٢١٨، ٩١ مصطفى صباح الجنابي
- ٢٤، ٢٣ المفيد، الشيخ
- ٣٤ المقداد
- ٧٣ المنصور الدوانيقي
- ٣٦ مهدي بن حسين بن محمد الجرجاني
- ٧٣، ٤٧، ٤٦ مهدي الرجائي، السيد



٥٨ مهديّ الشيرازي، السيّد

٢١٨،٩١ ميثم سويدان الحميريّ

(هـ)

٨١،٨٠،٧٦ هولاءكو

(ي)

٧١ = يحيى والد أحمد بن يحيى بن الحسن بن سعيد الحلبيّ

يحيى بن أحمد بن يحيى بن الحسن بن سعيد الحلبيّ = يحيى بن سعيد الهذليّ، الشيخ

٧٨،٧٧،٧١،٤٠،٣٤ نجيب الدين = يحيى صاحب جامع الشرائع

٧٩،٧٧،٣٤ يوسف بن عليّ ابن المطهر الحلبيّ، الشيخ سديد الدين



فهرس البئوتات والقبايل والفرق

(أ)

٧٧	آل أبي العزّ
٨٥	آل البلاغيّ
٨١	أهل الحلة

(ر)

٨٢، ٧٣، ٧٢	الرزاقلة = الرزاقات = بنو الرزقين
------------	-----------------------------------

(ش)

٧٦، ٧٣، ٤٠، ٣٩، ١٦	الشيعة الإمامية
--------------------	-----------------

(ع)

٧٨، ٧٧، ١٦	علماء الحلة
٦٥	العلويّون

(م)

٤٠	المذاهب السنية
----	----------------



فهرس الأماكن وَّالبلدان

(أ)

٢٦	آذربيجان
٢١	آمل
٢١	إسترآباد
٦٢، ٥٢، ٥١	أصفهان = أصبهان
٦٢	الأندلس
٣٥، ٢١	إيران
٣٧	إيرلندا

(ب)

٨٤، ٨١، ٤٦، ٣٧	بغداد
٣٨	بيروت

(ت)

٣١، ٢٦	تبريز
--------	-------



(ج)

٣١	جاسب
٧٦	جالوس
٤٣	جامعة الأزهر
٢١	جرجان
٣٧	جستريتي
٣٨	جمعية منتدى النشر

(ح)

٧٦، ٧٥	حلب
٢١٨، ٨١، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٣، ٦٤، ٦٢، ٤٤، ٤٠، ٣٩، ١٧، ١٦	الحلّة

(خ)

٦٢	خان لنجان
----	-----------

(د)

٣٨	دار الحقّ
٦٢	دانية
٣٧	دبلن
٢١	دهستان
٢١	الديلم

الفهارس الفنية

(ر)

٢٥ الري

(س)

٢١ سارية

٣٦ سبزوار

٨٩ سوريا

(ش)

٨٩ شارع باب المراد

٢١ شالوس

(ط)

٢١ طبرستان

٣٠ طرابلس

٨٩، ٧٨، ٢٣ طهران

(ع)

٨٨، ١٦ العراق

(ق)

٢٦ قرية خسرو شاه



قم المقدّسة ٨٩، ٨٨، ٤٧، ٤٢، ٣٨، ٣١

(ك)

الكاظميّة المقدّسة ٨٩، ٨٨، ٨٥، ٨٣

كربلاء المقدّسة ٢١٨، ٨٩، ٣٧

(م)

مازندران ٢١

مؤسّسة النشر الإسلاميّ ٤٢

مؤسّسة فقه الشيعة ٣٨

مؤسّسة كاشف الغطاء ٨٩، ٧٣

المجمع العالميّ لأهل البيت ٣٨

محلّة الجبّاويين ٤٤

مدرسة الإمام الصادق ٧٦

مدرسة دار العلم في النجف ٣٦

المدينة المنوّرة ٨٠، ٧٧، ٧٣

مركز إحياء التراث الإسلاميّ ٤٧

مركز تراث الحلّة التابع للعتبة العباسيّة المقدّسة ٨٩، ١٧، ١٦

مركز الفقيه العامليّ ٣٣



٨٩	مصر
٣٨	مطبعة الدار الإسلامية
١٧	مقبرة ومسجد الشيخ جعفر الكبير
٢٩	مكة المكرمة
٨٩، ٨٨، ٨٥، ٨٣، ٤٧، ٤٦	مكتبة آية الله السيّد حسن الصدر
٦٢	مكتبة الأستانة الرضويّة
٢١٨، ١٩	مكتبة الإمام الحكيم العامّة
	مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامّة = مكتبة الإمام الشيخ محمّد الحسين آل كاشف
٨٩، ٨٨، ٥٧، ٥٥، ٥٣، ٣٥، ٢٩، ١٩، ١٦	الغطاء = مكتبة عليّ والحسين
٣٧	مكتبة جامعة طهران
٨٩، ٨٦	مكتبة الروضة العبّاسيّة
٤٧، ٣٧	مكتبة السيّد المرعشيّ
٣٧	مكتبة الشيخ عبد الحسين الطهرانيّ
٦٨	مكتبة الشيخ محمّد بن طاهر السماويّ
٧٧	مكتبة الشيخ هادي آل كاشف الغطاء
٢٣	مكتبة مجلس الشورى
٧٨	مكتبة المشكاة



(ن)

النجف الأشرف ٢١٨،٨٩،٨٥،٨٤،٧٨،٧٧،٥٤،٥٣،٣٨،٣٦،٣٥،١٦

نهر قويق ٧٦،٧٥

النيل ٧٦



فَهْرَسُ أَعْلَامِ الْمُتَرْجِمِينَ

- ٣٩ الشيخ المحقق جعفر بن الحسن الهذليّ الحلبيّ
- ٢١٨، ٢١ (سألر) المعروف بـ (سألر) الشيخ أبو يعلى حمزة بن عبد العزيز الديلميّ الطبرستانيّ، المعروف بـ (سألر)
- ٦٢ عليّ بن محمّد بن عليّ بن موسى الخانيّ
- ٧٤ الشيخ محمّد ابن أبي العزّ الحلبيّ
- ٨١ السيّد محمّد بن الحسن الرزقيّ الداوديّ الحسنيّ العلويّ
- ٧٢ السيّد محمّد بن مطرف بن محمّد الداوديّ الحسنيّ العلويّ الرزقيّ



فَهْرَسُ الْأَخْتَامِ

- ختم: (مكتبة الإمام محمّد الحسين كاشف الغطاء العامّة، النجف الأشرف،
العراق) ٥٩
- ختم بيضويّ: (بسمه تعالى من كتب عليّ بن الرضا بن موسى بن جعفر
كاشف الغطاء، سنة ١٣٢٢هـ) ٥٩
- ختم بيضويّ: (من كتب محمّد السماويّ، ١٣٥٤) ٦٨
- ختم بيضويّ كبير: (مكتبة آية الله الحكيم العامّة في النجف الأشرف،
أسست سنة ١٣٧٧هـ) ٦٩
- ختم مدوّر (مديرية الآثار العامّة، مكتبة المتحف العراقيّ، المخطوطات،
بغداد) ٥٩



فهرس الأشعار

قافية الدال

٦٣ تزود للذي لا بد منه... المعاد

قافية العين

٦٣ تزود من الدنيا وحل المطامع... يسارع

قافية الميم

١٦ إذا ما بناء شاده العلم والتقى... يتهدم

٦٠ إن لم تكن عالماً بالسؤال... أسلم صفي الدين الحلبي

قافية الهاء

٤٣ يا راقداً والمنايا غير راقدة... ترميه المحقق الحلبي

قافية الواو

٦٤ ولم نسلك مسالكهم ولم نسر... كانوا

فَهْرَسٌ مَصَادِرُ التَّحْقِيقِ



* القرآن الكريم.

(أ)

١. إجازات علماء موجود در نسخه های خطی کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی: براتعلی غلامی مقدم، نشر: سازمان کتابخانه ها، موزه ها و مرکز اسناد آستان قدس رضوی، سنة ١٣٩١ ش.
٢. الأصيلي في أنساب الطالبين: ابن الطقطقي، محمد بن تاج الدين الحسيني (كان حياً سنة ٧٢٠هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، نشر: مكتبة السيد المرعشي - قم المقدسة، سنة ١٤١٨هـ.
٣. الأعلام: الزركلي، خير الدين بن محمود الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، نشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط ٥، سنة ١٩٨٠م.
٤. أعيان الشيعة، الأمين، السيد محسن بن عبد الكريم (ت ١٣٧١هـ)، تحقيق: حسن الأمين، نشر: دار التعارف للمطبوعات - بيروت، (د.ت).
٥. إقبال الأعمال، ابن طاووس، علي بن موسى الحسيني (ت ٦٦٤هـ)، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، نشر: مركز انتشارات مكتب الإعلام الإسلامي، قم المقدسة، ط ١، سنة ١٤١٤هـ.



٦. الألفية والنقلية: الشهيد الأول، محمد بن مكي العاملي (ت ٧٨٦هـ)، تحقيق: علي الفاضل القائني النجفي، نشر: مكتب الإعلام الإسلامي - قم المقدسة، ط ١، سنة ١٤٠٨هـ.

٧. أمل الأمل: الحر العاملي، الشيخ محمد بن الحسن (ت ١١٠٤هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني الأشكوري، مطبعة الآداب - النجف الأشرف، (د.ت).

٨. الأنساب: السمعاني، عبد الكريم بن محمد (ت ٥٦٢هـ)، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، نشر: دار الجنان - بيروت، ط ١، سنة ١٤٠٨هـ.

٩. الأنوار اللوامع في شرح مفاتيح الشرائع: الشيخ حسين آل عصفور (ت ١٢١٦هـ)، تحقيق: الميرزا محسن آل عصفور، نشر: مكتبة أنوار الهدى - قم المقدسة، (د.ت).

١٠. إيضاح الفوائد في شرح إشكالات القواعد: فخر المحققين، محمد بن الحسن ابن المطهر (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: السيد حسين الموسوي الكرماني والشيخ علي پناه الإشتهاردي والشيخ عبد الرحيم البروجردي، المطبعة العلمية - قم المقدسة، ط ١، سنة ١٣٨٧هـ.

(ب)

١١. بحار الأنوار: العلامة المجلسي، محمد باقر بن محمد تقوي (ت ١١١٠هـ)، مؤسسه الوفاء - بيروت، ط ٢، سنة ١٤٠٣هـ.

١٢. البيان: الشهيد الأول، محمد بن مكي العاملي (ت ٧٨٦هـ)، نشر: مجمع الذخائر الإسلامية - قم المقدسة، (د.ت).



(ت)

١٣. تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي، السيّد محمّد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: عليّ شيربي، نشر: دار الفكر - بيروت، سنة ١٤١٤هـ.
١٤. تحفة الأزهار وزلال الأنهار: المدني، السيّد ضامن بن شدقم الحسيني (كان حياً سنة ١٠٩٠هـ)، تحقيق: د. كامل سلمان الجبوري، نشر: مرآة التراث - طهران، ط ١، سنة ١٤٢٠هـ.
١٥. تحفة العالم في شرح خطبة المعالم: بحر العلوم، السيّد جعفر بن محمّد باقر، تحقيق: أحمد عليّ مجيد الحلّي، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات - بيروت، ط ١، سنة ١٤٣٣هـ.
١٦. التذكرة في الأنساب المطهّرة: العبيدي، الشريف أحمد بن محمّد بن مهنا، إعداد: السيّد مهديّ الرجائي، نشر: مكتبة السيّد المرعشي - قم المقدّسة، ١٤٢١هـ.
١٧. التراث العربيّ المخطوط: الحسيني، السيّد أحمد الأشكوري، نشر: دليل ما - قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤٣١هـ.
١٨. تعليقة أمل الآمل: الأفندي، ميرزا عبد الله الأصفهاني (ق ١٢)، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني الأشكوري، نشر: مكتبة السيّد المرعشي - قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٠هـ.
١٩. تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، الحرّ العاملي، محمّد بن الحسن (ت ١١٠٤هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، قم المقدّسة، ط ٢، سنة ١٤١٤هـ.
٢٠. تكملة أمل الآمل: الصدر، السيّد حسن بن هادي (ت ١٣٥٤هـ)، تحقيق:



د. حسين علي محفوظ وعبد الكريم الدباغ وعدنان الدباغ، دار المؤرخ العربي - بيروت، ط ١، سنة ١٤٢٩ هـ.

٢١. تكملة طبقات أعلام الشيعة: الروضاتي، السيّد محمد علي (ت ١٤٣٣ هـ)، إعداد: محمد بركت، نشر: مجلس الشورى الإسلامي - طهران، ط ١، سنة ١٣٩١ ش.

٢٢. تهذيب الأحكام: شيخ الطائفة، محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق: السيّد حسن الموسوي الخرساني، نشر: دار الكتب الإسلامية - طهران، ط ١، سنة: ١٣٦٤ ش.

(ج)

٢٣. جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والإسناد: الأردبيلي، الشيخ محمد بن علي (ت ١١٠١ هـ)، نشر: مكتبة المحمدي، (د.ت).

٢٤. جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام: النجفي، الشيخ محمد حسن (ت ١٢٦٦ هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عباس القوچاني، نشر: دار الكتب الإسلامية - طهران، ط ٢، سنة ١٣٦٥ ش.

(ح)

٢٥. الحجّة على الذاهب إلى تكفير أبي طالب: الموسوي، السيّد فخار بن معدّ (٦٣٠ هـ)، تحقيق: السيّد محمد بحر العلوم، نشر: انتشارات سيّد الشهداء - قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٠ هـ.

٢٦. الحوادث: منسوب إلى ابن الفوطي، عبد الرزاق بن أحمد الشيباني (ت ٧٢٣ هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف و د. عمّار عبد السلام رؤوف،



نشر: انتشارات رشيد - قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤٢٦ هـ.

(خ)

٢٧. مستدرک الوسائل: النوري، الميرزا حسين بن محمد تقي الطبرسي (ت ١٣٢٠ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٦ هـ.

٢٨. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: العلامة الحلي، الحسن بن يوسف ابن المطهر (ت ٧٢٦ هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، نشر: مؤسّسة نشر الفقاهة - قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٧ هـ.

(د)

٢٩. الدرّ المنثور في أنساب المعارف والصدور: الأعرجي، السيّد جعفر بن راضي البغدادي (ت ١٣٣٢ هـ)، تحقيق: السيّد حسين أبو سعيدة الموسوي، نشر: مؤسّسة عاشور - قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤٢٧ هـ.

٣٠. الدروس الشرعية في فقه الإمامية: الشهيد الأوّل، الشيخ شمس الدين محمد ابن مكّي العاملي (ت ٧٨٦ هـ)، تحقيق: مؤسّسة النشر الإسلامي، نشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفة، ط ٢، سنة ١٤١٧ هـ.

(ذ)

٣١. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: الشيخ آقا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩ هـ)، نشر: دار الأضواء - بيروت، ط ٣، سنة ١٤٠٣ هـ.

٣٢. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة: الشهيد الأوّل، محمد بن مكّي العاملي



(٧٨٦هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٩هـ.

(ر)

٣٣. الرجال: ابن داود، الحسن بن عليّ الحليّ (كان حيّاً سنة ٧٤١هـ)، تحقيق: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، منشورات المطبعة الحيدريّة - النجف الأشرف، سنة ١٣٩٢هـ.

٣٤. الرسائل الأربعة عشر: تأليف: مجموعة من المؤلّفين، تحقيق: الشيخ رضا الأستاذيّ، نشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين - قم المقدّسة، ط ٢، سنة ١٤٢٣هـ.

٣٥. رسائل الشهيد الثاني، الشهيد الثاني، زين الدين بن عليّ (ت ٩٦٥هـ)، تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلاميّة، نشر: مركز انتشارات مكتب الإعلام الإسلاميّ، قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤٢١هـ.

٣٦. الرسائل الرجاليّة: الكلّباسيّ، الشيخ محمّد إبراهيم (ت ١٣١٥هـ)، طُبِعَ ضمن رسائل في دراية الحديث، إعداد أبو الفضل حافظيان البابليّ، نشر: دار الحديث - قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤٢٤هـ.

٣٧. رسائل المحقّق الحليّ: المحقّق الحليّ، جعفر بن الحسن الهذليّ (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: الشيخ رضا الأستاذيّ، نشر: مؤسّسة بوستان كتاب - قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٣٩٠ش.

٣٨. روضات الجنّات: الخوانساريّ، السيّد محمّد باقر الموسويّ (ت ١٣١٣هـ)، مطبعة الدار الإسلاميّة - بيروت، ط ١، سنة ١٤١١هـ.

الفهارسُ الْفَنِيَّةُ

٣٩. رياض العلماء وحياض الفضلاء: الأفندي، الميرزا عبد الله الأصفهاني (ق ١٢)، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني الأشكوري، نشر: مكتبة السيّد المرعشي، سنة ١٤١٥هـ.

(س)

٤٠. السرائر: ابن إدريس الحلّي، الشيخ محمّد بن منصور (ت ٥٩٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين - قم المقدّسة، ط ٢، سنة ١٤١٠هـ.

(ش)

٤١. الشرائع (قطعة منه): ابن بابويه، الشيخ عليّ بن الحسين القميّ (ت ٣٢٩هـ)، تحقيق: الشيخ كريم مسير والشيخ شاکر المحمّدي، مطبعة دار المؤرّخ العربيّ - بيروت، ط ١، سنة ١٤٣٥هـ.

(ص)

٤٢. الصحاح في اللغة: الجوهريّ، إسماعيل بن حمّاد (٣٩٣هـ)، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ.

٤٣. صدى الفؤاد إلى حمى الكاظم والجواد عليهما السلام: الشيخ محمد بن طاهر السماويّ (ت ١٣٧٠هـ)، ضبطها وشرحها وقدم لها: مركز إحياء التراث التابع للعتبة العباسيّة المقدّسة، نشر: دار الكفيل، ط ١، سنة ١٤٣٦هـ.

(ض)

٤٤. ضياء الدراية، العلامة، ضياء الدين بن حسن الحسينيّ الأصفهانيّ (ت ١٤١٩هـ)، مؤسّسة التاريخ العربيّ، لبنان، ط ١، سنة ١٤٣٢هـ.



(ط)

٤٥. طبقات أعلام الشيعة: الشيخ آقا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩ هـ)، نشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط ١، أوفسيت، سنة ١٤٣٠ هـ.

(ع)

٤٦. عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب عليه السلام: ابن عنبه، أحمد بن علي الحسيني (٨٢٨ هـ)، صححه: السيّد محمد حسن آل الطالقاني، نشر: المطبعة الحيدريّة- النجف الأشرف، ط ٢، سنة ١٣٨٠ هـ.

٤٧. العين: الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، نشر: مؤسسة دار الهجرة- قم المقدّسة، ط ٢، سنة ١٤٠٩ هـ.

(غ)

٤٨. غاية المراد في شرح نكت الإرشاد: الشهيد الأوّل، محمد بن مكّي العاملي (ت ٧٨٦ هـ)، تحقيق: رضا المختاري، نشر: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية- قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٤ هـ.

(ف)

٤٩. فهرس التراث: الجلاي، السيّد محمد حسين الحسيني، تحقيق: السيّد محمد جواد الحسيني الجلاي، نشر: دليل ما- قم المقدّسة، سنة ١٤٢٢ هـ.

٥٠. الفهرست: ابن بابويه، منتجب الدين علي بن عبيد الله الرازي (ت ٥٨٥ هـ)، تحقيق: المحدّث السيّد جلال الدين الأرموي، نشر: مكتبة السيّد المرعشي- قم المقدّسة، سنة ١٣٦٦ ش.

الفهارسُ الْفَنِيَّةُ

٥١. فهرستگان نسخه های خطی ایران (فنخا): إعداد واهتمام: مصطفى درايتي، نشر: المكتبة الوطنية في إيران، طهران، ط ١، سنة ١٣٩٠ ش.
٥٢. فهرست كتب خطی کتابخانه مرکزی و اسناد آستان قدس رضوی: براتعلی غلامی مقدم، نشر: سازمان کتابخانه ها، موزه ها و مرکز اسناد آستان قدس رضوی، ١٣٨١ ش.
٥٣. فهرست نسخه های خطی کتابخانه مرکزی دانشکاه تهران، مؤسسه انتشارات و چاپ دانشکاه تهران، سنة ١٣٥٧ ش.
٥٤. فهرست نسخه های خطی مدرسة امام صادق عليه السلام چالوس، تقديم: السيد رفيع الدين الموسوي، فهرسة: محمود طيار المراغي، نشر ميراث مكتوب، طهران، سنة ١٣٨١ ش.
٥٥. الفوائد الرجالية: بحر العلوم، السيد محمد مهدي بن مرتضى الطباطبائي (ت ١٢١٢ هـ)، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم والسيد حسين بحر العلوم، نشر: مكتبة الصادق - طهران، ط ١، سنة ١٣٦٣ ش.

(ق)

٥٦. قاموس الرجال: التستري، الشيخ محمد تقي (ت ١٤١٥ هـ)، نشر: مؤسسه النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم المقدسة، ط ١، سنة ١٤١٩ هـ.

(ك)

٥٧. كشف الالتباس عن موجز أبي العباس: الصيمري، الشيخ مفلح بن الحسن (ت ٩٠٠ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسه صاحب الأمر عليه السلام، ط ١، سنة ١٤١٧ هـ.
٥٨. كشف الحجب والأستار: السيد إعجاز حسين الكنتوري (ت ١٢٤٠ هـ)،



تقديم: السيّد شهاب الدين المرعشي، نشر: مكتبة السيّد المرعشي - قم المقدّسة، ط ٢، سنة ١٤٠٩ هـ.

٥٩. كشف الرموز: الفاضل الآبيّ: زين الدين أبي عليّ الحسن بن أبي طالب ابن أبي المجد اليوسفيّ (ت ٦٩٠ هـ)، تحقيق: الشيخ عليّ پناه الإشتهارديّ، الحاج آغا حسين اليزديّ، نشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين - قم المقدّسة، طبع سنة ١٤٠٨ هـ.

٦٠. كشف اللثام عن قواعد الأحكام: الفاضل الهنديّ، محمّد بن الحسن الأصفهانيّ (ت ١١٣٧ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين - قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٦ هـ.

٦١. كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام: العلامة الحلّيّ، الحسن بن يوسف ابن المطهر (٧٦٢ هـ)، تحقيق: حسين الدرگاھي، طهران، ط ١، سنة ١٤١١ هـ.

٦٢. الكنى والألقاب: القميّ، عبّاس بن محمّد رضا (١٣٥٩ هـ)، تقديم: محمّد هادي الأمينيّ، نشر: مكتبة الصدر، طهران، د.ت.

(ل)

٦٣. لسان العرب: ابن منظور، محمّد بن مكرّم (٧١١ هـ)، نشر: أدب الحوزة - قم المقدّسة، سنة ١٤٠٥ هـ.

(م)

٦٤. مجمع الآداب في معجم الألقاب: ابن الفوطيّ، عبد الرزّاق بن أحمد الشيبانيّ (ت ٧٢٣ هـ)، تحقيق: محمّد الكاظم - طهران، وزارت فرهنگ وارشاد اسلامي، سازمان چاپ و انتشارات، سنة ١٤١٥ هـ.

الفهارسُ الْفَنِيَّةُ

٦٥. مختلف الشيعة: العلامة الحليّ، الحسن بن يوسف ابن المطهر (ت ٧٢٦هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين - قم المقدّسة، ط ٢، سنة ١٤١٣هـ.

٦٦. المراسم العلويّة في الأحكام النبويّة: الديلميّ، الشيخ حمزة بن عبد العزيز (ت ٤٤٨هـ)، تحقيق: السيّد محسن الحسينيّ الأمينيّ، نشر: المعاونة الثقافية للمجمع العالميّ لأهل البيت عليه السلام، سنة ١٤١٤هـ.

٦٧. مسالك الأفهام في شرح شرائع الإسلام: الشهيد الثاني، زين الدّين بن عليّ العامليّ (٩٦٥هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة المعارف الإسلامية - قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٣هـ.

٦٨. مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى: الآمليّ، الشيخ محمّد تقيّ (ت ١٣٩١هـ)، مطبعة الفردوسيّ، ط ١، سنة ١٣٧٧هـ.

٦٩. معالم الدين وملاذ المجتهدين (قسم الفقه): العامليّ، الشيخ حسن بن زين الدين (ت ١٠١١هـ)، تحقيق: مجموعة من المحقّقين، نشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين - قم المقدّسة، (د.ت).

٧٠. معالم العلماء: ابن شهر آشوب، محمّد بن عليّ المازندرانيّ (ت ٥٨٨هـ)، تقديم: السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم، المطبعة الحيدريّة - النجف الأشرف، سنة ١٣٨٠هـ.

٧١. المعبر: المحقّق الحليّ، جعفر بن الحسن الهذليّ (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: مجموعة من المحقّقين، إشراف: الشيخ ناصر مكارم الشيرازيّ، نشر: مؤسّسة سيّد الشهداء عليه السلام - قم المقدّسة، سنة ١٣٦٤ ش.



٧٢. معجم البلدان: الحمويّ، ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربيّ - بيروت، سنة ١٣٩٩هـ.

٧٣. معجم رجال الحديث: الخوئيّ، السيّد أبو القاسم بن عليّ أكبر الموسويّ (ت ١٤١٣هـ)، ط ٥، سنة ١٤١٣هـ.

٧٤. معجم المخطوطات النجفيّة: إعداد: مجموعة من الباحثين، إشراف: د. عبد الرزاق العيسى، إصدار مركز دراسات الكوفة، مؤسّسة النبراس - النجف الأشرف، سنة ٢٠١٢م.

٧٥. مفتاح الكرامة: العامليّ، السيّد محمّد جواد بن محمّد (ت ١٢٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ محمّد باقر الخالصيّ، نشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين - قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٩هـ.

٧٦. المنقعة: الشيخ المفيد، محمّد بن محمّد بن النعمان (١٣هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين - قم المقدّسة، ط ٢، سنة ١٤١٠هـ.

٧٧. من أعلام الشيعة: الشيخ رضا الأستاذيّ، انتشارات قدس - قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٣٨٣ش.

٧٨. مناهل الضرب في أنساب العرب: الأعرجيّ، السيّد جعفر بن راضي البغداديّ (ت ١٣٣٢هـ)، تحقيق: السيّد مهديّ الرجائيّ، نشر: مكتبة السيّد المرعشيّ - قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٩هـ.

٧٩. موسوعة طبقات الفقهاء: الشيخ السبحانيّ ومجموعة من الباحثين، نشر: مؤسّسة الإمام الصادق (ع) - قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٨هـ.



(ن)

٨٠. نزهة الأنفس وروضة المجلس : أبو سعيد محمد بن علي بن عبد الله العراقيّ، تحقيق رمضان بهداد، طهران/ ميراث مكتوب ١٣٨٧ ش.

٨١. نقد الرجال: التفرشيّ، مصطفى بن الحسين الحسينيّ، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٨ هـ.

٨٢. النهاية ونكتها: شيخ الطائفة، محمد بن الحسن الطوسيّ (ت ٤٦٠ هـ) والمحقّق الحلّيّ، جعفر بن الحسن الهذليّ (٦٧٦ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين - قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٢ هـ.

٨٣. نهاية المرام في شرح مختصر شرائع الإسلام: السيد محمد العاملي (ت ١٠٠٩ هـ)، تحقيق: الحاج آغا مجتبي العراقي، الشيخ علي پناه الاشتهاردي، آقا حسين اليزدي، نشر: مؤسسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٣ هـ.

(و)

٨٤. الوافي بالوفيات: الصفديّ، خليل بن أيك (ت ٧٦٤ هـ)، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركّي مصطفى، مط: دار إحياء التراث - بيروت، سنة ١٤٢٠ هـ.

(ي)

٨٥. الينابيع الفقهيّة: موسوعة فقهيّة لعدّة كتب، جمع وتحقيق: الشيخ علي أصغر مرواريد، نشر: دار التراث العربيّ ودار الإسلاميّة - بيروت، ط ١، سنة ١٤١٠ هـ.



الدوريات

٨٦. مجلّة تراثنا: مجلّة تصدر عن مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث في قم المقدّسة، عدّة أعداد.

٨٧. مجلّة دراسات علميّة: مجلّة تصدر عن المدرسة العلميّة (الآخوند الصغرى) في النجف الأشرف، عدّة أعداد، ١٤٣٣هـ.

٨٨. مجلّة علوم الحديث: مجلّة نصف سنويّة تُعنى بعلوم الحديث، تصدر: عن كليّة علوم الحديث - طهران، العدد: ١٤، سنة ١٤٢٤هـ.

٨٩. مجلّة كتاب الشيعة: مجلّة فصليّة تصدر من مؤسّسة كتاب شناسى شيعة، قم المقدّسة، العدد الخامس، السنة الثالثة، شتاء سنة ١٣٩١ ش.

المخطوطات

٩٠. قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام: العلامة الحليّ (ت ٧٢٦هـ)، موجودة في مدرسة الإمام الصادق عليه السلام في جالوس - إيران بالرقم (٢٣٨).

٩١. مجموعة خطيّة: تحتوي على (الجواهر في الفقه) لابن البرّاج، و(شرح المراسم) لمجهول، و (المراسم العلويّة) للدليميّ، وهي موجودة في مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامّة بالتسلسل (٣١٦).

٩٢. المسائل السالريّة: السيّد المرتضى (ت ٤٣٦هـ)، النسخة موجودة في مكتبة مجلس الشورى - طهران، وتسلسلها (١٠٠٠٧/٢).



فَهْرَسُ الْمَحْتَوِيَّاتِ

٧	الإهداء
٩	كلمةُ المركز
١٥	مُقدِّمةُ التَّحْقِيقِ
٢١	الفقرةُ الأولى: سلَّار الديلميِّ مؤلِّف كتاب (المراسم العلويَّة في الأحكام النبويَّة)
٢١	التَّعْرِيفُ بِهِ
٢٢	الثَّناءُ عَلَيْهِ
٢٤	تصانيفه
٢٥	وفاته وموضعُ دفنه
٢٧	الفقرةُ الثَّانية: كتاب (المراسم العلويَّة في الأحكام النَّبويَّة)
٢٧	التَّعْرِيفُ بِهِ
٢٩	شروحه
٣٥	مختصراته
٣٥	مخطوطاته (أقدمُ نُسْخه)



- ٣٨ طبعته
- ٣٩ الفقرة الثالثة: المحقق الحليُّ مُختصر المراسم العلويّة
- ٣٩ التعريف به
- ٤٠ أساتذته وتلاميذه
- ٤١ تصانيفه
- ٤٣ شعره
- ٤٤ وفاته
- ٤٥ الفقرة الرابعة: كتاب (مختصر المراسم العلويّة)
- ٤٥ المحقق الحليُّ واختصار الكتب
- ٤٧ مختصر المراسم العلويّة
- ٤٩ في إثبات نسبة الكتاب إلى المحقق الحليِّ رحمته الله
- ٥٣ في نسبة الكتاب لغير المحقق الحليِّ رحمته الله
- ٥٥ الأسباب التي أدت إلى عدم معرفة الكتاب
- ٥٧ الفقرة الخامسة: نسخة كتاب (مختصر المراسم العلويّة)
- ٥٧ النسخ المعتمدة
- ٥٧ النسخة الأولى الأصل (نسخة مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامّة)
- ٥٩ الكتاب الأوّل: (كتاب الشرائع)

الفَهَارِسُ الْفَنِيَّةُ

- ٦١ الكتاب الثاني: (المسائل المصريّة)
- ٦٣ الكتاب الثالث: (مختصر المراسم)
- ٦٦ الإنهاءات التي على النسخة
- ٦٨ النسخة الثانية (نسخة مكتبة الإمام الحكيم العامّة)
- ٦٩ الإجازة التي كُتبت على نسخة (مختصر المراسم)
- ٧٢ ترجمة السيّد محمّد بن مطرف الرزقيّ الحسنيّ (الناسخ والمجيز)
- ٧٤ ولده وأخوه
- ٧٤ مشايخه وأساتذته
- ٨١ ترجمة السيّد رضيّ الدين محمّد بن الحسن الرزقيّ الداوديّ العلويّ الحسنيّ (المجاز)
- ٨٢ مشايخه وأساتذته
- ٨٣ هل كانت النسخة الأولى الأصل عند آية الله السيّد حسن الصدر رحمته أم لا؟
- ٨٩ منهج التحقيق
- ٩٠ شكر وتقدير
- ١٠٩ مختصر المراسم العلويّة
- ١١٣ كِتَابُ الطَّهَّارَةِ [أَقْسَامُ الطَّهَّارَةِ]
- ١١٣ [ذِكْرُ الطَّهَّارَةِ الصُّغْرَى]
- ١١٥ الأوّل: في مُوجِبَاتِهَا



- ١١٩ الفَصْلُ الثَّانِي: فِيمَا يَتَطَهَّرُ بِهِ
- ١٢٣ الفَصْلُ الثَّلَاثُ: فِي كَيْفِيَّتِهَا
- ١٢٤ أَحْكَامُ الوُضُوءِ
- ١٢٥ [ذِكْرُ الطَّهَارَةِ الكُبْرَى]
- ١٢٥ ذِكْرُ غُسْلِ الجَنَابَةِ
- ١٢٦ ذِكْرُ الحَيْضِ
- ١٢٧ ذِكْرُ النَّفَاسِ
- ١٢٧ ذِكْرُ الاسْتِحَاضَةِ
- ١٢٧ ذِكْرُ غُسْلِ المَيْتِ وَأَحْكَامِهِ
- ١٢٨ [تَجْهِيزُ المَيْتِ]
- ١٣٣ ذِكْرُ مَا يَقُومُ مَقَامَ المَاءِ
- ١٣٣ ذِكْرُ إِزَالَةِ النَّجَاسَاتِ
- ١٣٤ كِتَابُ الصَّلَاةِ
- ١٣٥ [ذِكْرُ مُقَدِّمَاتِ الصَّلَاةِ]
- ١٣٥ [ذِكْرُ مَعْرِفَةِ القِبْلَةِ]
- ١٣٦ [ذِكْرُ الأَوْقَاتِ]
- ١٣٧ [ذِكْرُ أَحْكَامِ مَا يُصَلَّى فِيهِ]

الفهارسُ الْفَنِيَّةُ

١٣٨	[ذِكْرُ أَحْكَامِ الْمَكَانِ]
١٣٨	[ذِكْرُ أَحْكَامِ مَا يُصَلَّى عَلَيْهِ]
١٣٩	[ذِكْرُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ]
١٣٩	شَرْحُ كَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ
١٤٢	ذِكْرُ صَلَاةِ السَّفَرِ
١٤٢	ذِكْرُ بَاقِي صَلَاةِ الضَّرُورَةِ
١٤٣	ذِكْرُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ
١٤٣	ذِكْرُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ
١٤٤	[ذِكْرُ مَا لَهُ سَبَبٌ مِنَ الصَّلَوَاتِ]
١٤٥	ذِكْرُ بَاقِي النَّوَافِلِ
١٤٨	ذِكْرُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ
١٤٩	ذِكْرُ مَا يُلْزَمُ الْمُفْرَطَ فِي الصَّلَاةِ
١٥١	[كِتَابُ الصَّوْمِ]
١٥٣	[كِتَابُ الْحَجِّ]
١٥٥	[كِتَابُ الزَّكَاةِ]
١٥٧	[كِتَابُ الْخُمْسِ]
١٥٩	[كِتَابُ النِّكَاحِ]



- ١٥٩ [ذِكْرُ شَرَائِطِ الْأَنْكِحَةِ]
- ١٦٢ [ذِكْرُ مَا يَلْزَمُ بِالْعَقْدِ]
- ١٦٤ [ذِكْرُ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ]
- ١٦٤ [ذِكْرُ النَّكَاحِ بِمَلِكِ الْيَمِينِ]
- ١٦٥ كِتَابُ الْفِرَاقِ
- ١٦٦ [شُرُوطُ الطَّلَاقِ وَأَقْسَامُهُ]
- ١٦٧ الْخُلْعُ وَالْمُبَارَاةُ
- ١٦٧ [الَّلَّعَانُ]
- ١٦٨ ذِكْرُ مَا يَلْزَمُ الْمُطَلَّقَ
- ١٦٨ ذِكْرُ مَا يَلْزَمُ الْمَرْأَةَ
- ١٧١ كِتَابُ الْمَكَاسِبِ
- ١٧١ [أَقْسَامُ الْمَكَاسِبِ]
- ١٧٢ ذِكْرُ الْبَيْعِ
- ١٧٣ [ذِكْرُ الْبَيْعِ بِالصِّفَةِ]
- ١٧٣ [ذِكْرُ الْبَيْعِ بِالنَّسَبِ]
- ١٧٤ [ذِكْرُ الْبَيْعِ بِالْبَرَاءِ مِنَ الْعُيُوبِ وَغَيْرِ الْبَرَاءِ]
- ١٧٤ ذِكْرُ بَيْعِ الْمُرَابَحَةِ

الفَهَارِسُ الْفَنِيَّةُ

- ١٧٤ ذِكْرُ بَيْعِ الْحَيَوَانِ
- ١٧٥ ذِكْرُ بَيْعِ الثَّمَارِ وَالْخَضِرَاوَاتِ
- ١٧٦ ذِكْرُ الرَّبَا
- ١٧٦ لَوَاحِقُ الْبَيْعِ
- ١٧٧ ذِكْرُ الشَّرْكَةِ وَالْمُضَارَبَةِ
- ١٧٧ ذِكْرُ الشُّفْعَةِ
- ١٧٩ كِتَابُ الْأَيْمَانِ وَالنُّذُورِ وَالْعُهُودِ
- ١٨٠ ذِكْرُ الْكُفَّارَاتِ
- ١٨١ كِتَابُ الْعِتْقِ وَالتَّدْبِيرِ وَالْمُكَاتَبَةِ
- ١٨١ ذِكْرُ أَحْكَامِ الدُّيُونِ
- ١٨٢ ذِكْرُ أَحْكَامِ الرَّهُونِ
- ١٨٢ ذِكْرُ الْوَدِيعَةِ
- ١٨٢ ذِكْرُ الْعَارِيَةِ
- ١٨٣ ذِكْرُ الْمَزَارَعَةِ وَالْمَسَاقَاةِ
- ١٨٣ ذِكْرُ الْإِجَارَاتِ
- ١٨٤ [ذِكْرُ تَضْمِينِ الصُّنَاعِ وَغَيْرِ ذَلِكَ]
- ١٨٤ ذِكْرُ الصُّلْحِ



- ١٨٤ ذِكْرُ الْوُفُوفِ وَالصَّدَقَاتِ
- ١٨٥ [ذِكْرُ أَحْكَامِ الْهَبِيَّةِ]
- ١٨٦ ذِكْرُ الضَّمَانَاتِ وَالْكَفَالَاتِ وَالْحَوَالَاتِ وَالْوَكَالَاتِ
- ١٨٦ ذِكْرُ الْإِقْرَارِ فِي الْمَرَضِ
- ١٨٧ ذِكْرُ الْوَصِيَّةِ
- ١٨٨ ذِكْرُ اللَّقْطَةِ
- ١٨٩ ذِكْرُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ
- ١٩٠ [ذِكْرُ الذَّبَائِحِ]
- ١٩٠ ذِكْرُ الْأَطْعِمَةِ وَالْأَشْرِبَةِ
- ١٩٣ كِتَابُ الْمَوَارِيثِ
- ١٩٤ [فُرُوضُ الْمَوَارِيثِ]
- ١٩٥ [الْمَوَانِعُ مِنَ الْإِرْثِ]
- ١٩٥ [ذِكْرُ مِيرَاثِ الْأَبَوَيْنِ]
- ١٩٦ مِيرَاثُ الْأَوْلَادِ
- ١٩٧ مِيرَاثُ الْأَزْوَاجِ
- ١٩٧ مِيرَاثُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخْوَاتِ
- ١٩٨ مِيرَاثُ الْعُمُومَةِ وَالْعَمَّاتِ وَالْحُؤُولَةِ وَالْخَالَاتِ

١٩٨	مِيرَاثُ الْمَوَالِي
١٩٨	مِيرَاثُ الْمَجُوسِ
١٩٨	مِيرَاثُ الْخُنْثَى وَمَنْ لَهُ رَأْسَانِ أَوْ بَدَنَانِ عَلَى حَقْوٍ وَاحِدٍ
١٩٩	مِيرَاثُ الْغُرْقَى وَالْمَهْدُومِ عَلَيْهِم
١٩٩	خَاتِمَةُ فِي الْحِسَابِ
٢٠١	كِتَابُ الْقَضَاءِ
٢٠٢	[ذِكْرُ أَحْكَامِ الْبَيِّنَاتِ]
٢٠٣	[ذِكْرُ كَيْفِيَّةِ إِيقَاعِ الشَّهَادَةِ]
٢٠٥	كِتَابُ الْجِنَايَاتِ
٢٠٨	ضَمَانُ النُّفُوسِ
٢١١	[الْجِنَايَةُ عَلَى الْبَهَائِمِ]
٢١٣	كِتَابُ الْحُدُودِ
٢١٥	[ذِكْرُ حَدِّ السَّرْقَةِ]
٢١٦	ذِكْرُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ
٢١٩	الفهارسُ الفَنِيَّةُ
٢٢١	فهرس النبيِّ والأئمةِ <small>عليهم السلام</small>
٢٢٣	فهرس الأعلام



٢٣٧	فهرس البيوتات والقبائل والفرق
٢٣٩	فهرس الأماكن والبلدان
٢٤٥	فهرس أعلام المترجمين
٢٤٧	فهرس الأختام
٢٤٩	فهرس الأشعار
٢٥١	فهرس مصادر التحقيق
٢٦٧	فهرس المحتويات

استدراك

لما بلغ بنا المطافُ إلى آخر العمل وفي خطواته الأخيرة من إخراج الكتاب إلى الطباعة، وصلت إلينا معلومتان تتعلّقان بمقدّمة الكتاب بخصوص طباعة بعض الكتب المذكورة فيها:

أولاً: الصفحة (٢٩) السطر (٨):

طُبِعَ هذا الشرح - شرح المراسم - في مجلّة (دراسات علميّة)، العدد المزدوج: التاسع والعاشر، الصفحات (٤٥٩-٥٨٨)، بتحقيق الأخ العلامة السيّد جواد الموسويّ الغريفيّ - دامّ تأييده -، شهر شعبان المعظّم سنة ١٤٣٧ هـ.

ثانياً: الصفحة (٤٦) بعد السطر (١٥):

الخامسة - من طبعات تلخيص الفهرست - : بتحقيق الدكتور سعد الحدّاد، دار الفرات - الحلّة، ط ١، سنة ١٤٣٧ هـ، ٢٥٠ ص.



The book contains, although brief, the chapters from 'Purity' to 'Enjoining Good and Forbidding Evil'. What has been lost or appears not to be summarized, due to a misprint or some other reason unknown to us, are four chapters: 'Fasting' including the section on 'I'tikaaf', 'Hajj', 'Zakaat', and 'Khums'. As for the chapters which were never summarized, their pages were left blank in the initial manuscript.



have mentioned that the book 'Al-Marasim', despite being one of the best books of such brevity in its compilation and clarity, nonetheless has some difficulty for a student because of its length and the need to study the opinions of its author. You prefer to remove its excesses and exhibit its essence in language that does not fall short of clarifying its points and that does not fail to precisely communicate its meaning. With that, the difficulty of its length would be stripped away and its heavy burden would be lightened. And I was of the opinion to fulfill your request so that I may entertain your enthusiasm and show the legitimacy of your impression. Otherwise, the initial author is more appropriately credited for his work even if it were only by virtue of being first. I seek GOD's support and rely upon Him, holding fast to Him and entrusting Him [in all my affairs]...

What remained of this synopsis is not complete.



-close. The synopsis included small additions without the inclusion of the author's opinion, in addition to some restructuring in its chapters. Al-Muhaqiq Al-Hilli removed its excesses and stripped it to its core using language that does not fall short of clarifying the point and precisely communicating the meaning. With that, the difficulty of length would be stripped away and the burden of the book would be lightened. That is what Al-Muhaqiq Al-Hilli himself stated at the outset of the book when he said:

[May GOD support you with his blessings and guide you to precision in your inquiries! May He grant you a heart that comprehends the teachings of the faith and perseverance to undertake what He has requested of you, along with enough time to reach your goal and a tongue capable of presenting proof! May he make your will gravitate towards achieving salvation and your soul dismiss the ornaments of the world! You

Abstract

'Mukhtasar Al-Marasim Al-Alawiyya' is a synopsis of the book 'Al-Marasim Al-Alawiyya Fi Al-Ahkaam Al-Nabawiyya' authored by Sheikh Abu Ya'la, Hamza Ibn Abdulaziz, also known as Sallar Al-Daylami (Died 463 A.H.). Although, the original author, Al-Daylami, said that his book was intend to be brief, saying "And I had endeavored to compile a brief book that encompasses every declaration [of law] and includes every certain aspect of the Sharia; explaining everything in precise categories so that it is more readily memorized and more easily studied···".

Al-Muhaqiq Al-Hilli (Died 676 A.H.) summarized this work despite its initial brevity in response to the request of another scholar whose name he did not dis-

*In The Name of Allah
Most Gracious Most Merciful*



Series of Codicological Hillian Heritage ﴿1﴾

Mukhtasar Al-Marasim Al-Alawiyya

**The Great Jurist Sheikh Jaafar Ibn Al-Hassan Al-Hothali
Known as Al-Muhaqiq Al-Hilli (602-676 A.H.)**

Edited by

Ahmad Ali Majeed Al-Hilli

**Printed for the First Time along with a copy of the manuscript
written by the author's student in the year 672 A.H.**

**And a Valuable Excerpt of the Book Al-Sharai' by Ibn Babaweih
Al-Qummi (Died 329 A.H.)**

**Both of Which are Preserved in the Archives of The Imam Kashif
Al-Ghita' General Library**

Islamic Knowledge and Humanitarian Affairs Department

Al-Hilla Heritage Center

*Mukhtasar Al-Marasim
Al-Alawiyya*